



180

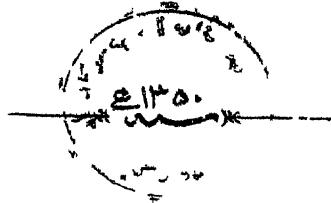


اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْتَ نَفْسِي وَلَنْ يَنْفَعَنِي بَعْدَكَ  
شَفَاعَةٌ لِّلْمُجْرِمِ وَلَنْ يَنْفَعَنِي بَعْدَكَ

شَكْلُ الْمَسْكَنِ  
شَكْلُ الْمَرْوِيَّةِ  
فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَمَنِ

لِلأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ نُورِ شَاهِ الْكَشْمِيرِيِّ (مِتَّعَنَا اللَّهُ طَوْلَ حَيَاةِ)

شَيخُ الْحَدِيثِ الْجَعْلَانِيُّ، الْأَسْكَانِيُّ، الْمَيْلَانِيُّ،



مِنْ مَطَابِقَاتِ مَخْلَقَاتِ الْعَالَمِيِّ

بِعَدْ بُرْقِ پَرِيسِ دَهْلِي

لو اپنے ہر سی سو ہزار روپے میں اس نے اپنے پانچ سو ہزار روپے کے مجموعے پر اس سے تین کوئی رساں ایسا تصنیف نہیں ہوا جس میں احادیث کو مکمل کیا گیا۔ اسی میں اس طرح اکثر اور نعمانیت رکھاں ہیں اس تو سماں کیا کہ اغوا کرنے شروع ہو اور انصاف اور اخلاقیں اور احیان اور مطالب پر اس انصاف کی کمی پر اغوا کیا گیا ہوا اور حیات نہیں کوچھ کو اپنی حقیقت واقعیت کی تشقیق اور اختلاف آئادی تو کوئی بے طلاق رہنکش کیا گیا ہو۔ مخفات تقریباً ۵۰ صحفات تک ملکے ہیں کافی نہیں ہیں اس کے مابین قرآن حکیم کی ایات درج کی ہیں جوکہ جو بے

## حضرت شاہ صاحب نو طلحہ کی دیگر تصانیف

عجیبۃ الاسلام فی حجۃ یعین حکمۃ اللہ [فی حجۃ یعین حکمۃ اللہ] ففات ہی کیسی میرزا غلام احمد تابیان کو بہت پڑے۔ اس تو کھضرت علیہ کی توبہ اور اسی ففات ہی پر فتنے دوئا  
بہوت کافی کیں، میاں رکھنا چاہیے کہ حیات علیہ کا مسئلہ قرآن غیر احادیث یعنی  
اجماع ائمۃ شریفہ مسئلہ ہے۔ کتاب میں ہر کا اول شرعی کو مفہوم بنتی یعنی  
ہے ایسوی کافی کہتے کہ سارہ پر قم شریف کو سارہ کیے (علی) یعنی صرف عہد  
و عہد کن اخلاقی مسئلہ ایسا کہ اس ساری تواریخ فاتح خلف الامام پر عاید  
ہے جو ہر سلسلہ شانی بنتی یعنی ہے اور حدیث محمد بن عین کی شریعہ حجی طرق،  
اویسیات و سباق پر کافل غور فضل کے بعد اس حکم طلاق پر نہ لگائی ہے کہ ایک شد  
لیے ایک شانی کی بگاہ باتی نہیں، سارہ کے ساتھ ہی بہت سی احادیث مناسب  
بعن کیات کی تشریح اسی وجہ ہے جس کو ایک خانی اور عادی کے وہ قابل تقدیر  
مباحثہ جن سے ان احادیث کی شریعہ میں مل گئی ہے اس عجیب تحقیقات کو مل کر  
میں خواں سالہ کے سامانوں کی دوسری جگہ نہیں مل سکیں گے ورنہ فیضت ۸۷  
اللہ عزیز علی چالج ایتالیتی [حضرت شاہ عبدالظہر کے دریں بذری  
شریعت کی تقریر (مرتبہ مولیٰ محمد حبیح حسین) فیضت میں روپیہ،

## الحادية المتعلقة بصفة ٩٤

وفي الكاشفينين بباب زيد الكوفي مولى بنى هاشم عن مولا عبد الله بن الحارث بن نوفل وابي تحيفة وابن ابي ليلى وعنه زائدة وابن ادرليس شيعي عالم فهم صدق ذوالحفظ لم يذكر مات سنة ١٣٢هـ آة ولما ثبت انه قد كان بغية الملوفة <sup>زمنا</sup> قبل فالمعنة ان سماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة وسماع من سمع منه بعده <sup>غلوها قبلها</sup> ان يتغافل <sup>يعانع</sup> صاحبه فترك ذكره اكتفاء بالقدر المعلوم في كل الجانبين ١٢

## الحادية المتعلقة بصفة ١٣٥

واعلوا ان حدث العالم بمجموعه من كثرة العدل وحيث يسبق العصر الواقع كله المجموع لا يزال يكون بعث قدره النوعي يتصرف به بوصف كل جزء وفرد منه به على طريقة وصف المجموع بوصف اجزاءه معقول ومفهوم ومحصل وله نظائر ذكرناها في حاشية مئ من القصيدة وهو التحول من ضد الى ضد كتحول الحركة الى السكون في العيان بدون برازخ ولو كانت لزمان تكون غير مخصوصة وان بدأنا بضعفها فان الحركة وان كانت ضعيفة وان فليس سكونا وكتلنا الامر من وجوب الى امكان ومن بساطة الى التركيب ومن تجرد الى مادية ومن وحدة الى كثرة ومن كمال الى نقص ومن سكون الى حركة ومن فغل الى قوة ومن فاعل الى تقابل ومن قدر الى حدث ومن ثبات الى تغير ومن عدم الى الزمان والمكان الى وجودهما ومن سرعة الى دهر الى لقوعه ومن طفرة بدون تحول برازخ لا تناهى كباقي الاجزاء المتناظرة للتصل وان كان بعد او المقدار متناهيا في الكل فهذا التحول متتحقق لاصحالة ولكن لا يرجى من انتقامين موضع التحول والفلسفة عينها موضعه في مسألة الحدوث فيما بعد المادة السخيلة وليس بشئ واذا فهمت هذا فلن الامر في تحول العالم من العدل الى الوجود لا يحتاج الى تسلسل في البين وهو القول من النوعي بحيث انه اذا استنجد الى شيء واعتمد عليه سقط على اخر تذرع كالمعلق وهو تحقق ما بالعرض بخلاف ما بالذات ههنا ولوفي غير الجماعات فانها كأش اثط ومقدرات يلزم فيها ايضا هذا فكما لا يصح في هذه ادخال غير المتناهية في البين فانه وان ذهب الى غيرها يقال كما في شك مشهور (ان الوجه المعلوم ومعلوم والجهول مجهول) ان المجرد مجرد والمادى مادى وكل القديم قديم كما كان والحادي الزمان حدث الا ان ايضا اى بعل التسلسل الى الماضي كما كان قبله لم يقدر التسلسل شيئا وان قيل ان الوجه المعلوم له تناسب ذاتي مع الوجه المجهول يفضي بسببه اليه فكذا يقال ههنا وكتوسيط الصورة العلمية في علم المعلم مرتضى الموجبة فيقال فكيف ربضها مع ذى الصورة المعلم وربضها باهنا صورته المختصة به ذاتا لا صورة غيره

ثُمَّ الَّذِي يُظَهِّرُ أَنَّ تَقْدِيرَ الْحَلَةِ عَلَى الْمَعْوَلِ أَنْ لَرْتَكَنْ عَلَةً سَخْنَتِيَّةً وَكَانَتْ مِنْ مُهْبَةٍ لِمُرْتَبَةٍ  
مَتَّى تَنْزَلُ إِلَى اقْنَاصِهِ تَقْدِيرًا مَازْمَانِيًّا فَالزَّمَانُ اتَّمَاهُ فِي مَطْبُورِنَا لَيْسَ عَنْدَ بَكَ صَبَاحٌ وَلَامَسَهُ  
كَمَارِيَّ ذَلِكَ عَنْ أَبْنَى مَسْعُودٍ وَكُلَّ قَدِيرٍ شَخْصِيَّ لَيْسَ فِي زَمَانٍ وَلَمْ يَلْرَيْكَنْ إِلَّا فِي اقْنَاصِهِ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ  
مِنْ أَرْلَيَّةِ الْقَدِيرِ إِلَيَّ الشَّخْصِيَّ مِنْ أَحْكَامِ الْوَهْوَإِذْ تَقْضِي لِإِنْقَاصِهِ هَذَاكَ وَتَوْهُمُ امْتِيلَدُ الزَّمَانِ مِنْ  
جَانِبِ الْمَاضِيِّ وَمَابْعَدِهِ كَلَهُ تَوْهُمُ لَا إِصْلَى لَهُ رَأْسًا وَأَنَاهُمْ مِنْ إِيْغَالِ الْوَهْوَإِلَيْهِ فِي حَقِيقَةِ بَاطِلِهِ  
سَلْبِ بَسِطِ اتَّمَاهَنَاكَ إِلَّا حَاضِرُ عَنْدَ الْبَارِئِ كَمَا ذَكَرَةُ الْعَرْفَاءِ وَوَضْعُ وَقْتِ الْحَلَوَثِ مِنَ الْأَوْفَاتِ  
الْمُلْوَجَدَةِ قَبْلَهُ تَوْهُمُ إِيْضًا إِنَّمَا الْوَتْتِ بِالْحَلَوَثِ فِي عَالَمِنَا وَلَوْلَرِيْكَنْ عَالَمَنَا لَرِيْكَنْ هُوَ فَهُوَ بِنَا لِأَخْنِيَّ  
وَإِذْنَ لِأَمْعَنَّ لِلَّازِمِ تَعْطُلِ الْفَيْضِ وَنَجْوَةِ فَاهِهِ مِنْ إِجْرَاءِ حَكْمِ الزَّمَانِ عَلَى الْبَرِئِ مِنْهُ وَكَذَا فَعْلُ الْقَدِيرِ  
يُكَوِّنُ غَيْرَ زَمَانِيَّ وَمَا وَقَعَ فِي اقْنَاصِهِ فَبَعْدُ الْعَلَمِ الْوَالِقِيَّ وَكَمَا أَنَّ تَقْدِيرَ الْمَجْرِدِ عَلَى مُجَمَّعِ الْمَاوِيِّ  
وَاقِعَ فَكَذَا تَقْدِيرُ الْقَدِيرِ عَلَى مُجَمَّعِ الْحَادِثِ ضَرِبَةٌ وَلَيْسَ بِبَسِطِ الْحَادِثِ عَلَى الْأَزْمَنَةِ الْمُتَوَهَّمَةِ يَتَّبِعُ  
الْقَدِيرُ وَكَيْفَ تَقْوِيمُ الْأَضْدِ بِالْأَضْدِ خَلَافَ تَحْرِلَهُ إِلَيْهِ وَكَذَا جُودُ الْحَادِثِ الزَّمَانِيِّ فِي الْأَزْلِ لِيَعْقُلُ  
فَانِ وَصْفُ الْحَلَوَثِ جَاءَ مِنْ خَارِجِ السَّلْلَةِ وَالْتَّأْلِيفُ ذَلِلَ يَفْلَقُ نِيَّهُ حَكْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ وَحَكْمُ الْجَمْعِ  
وَكَانَ تَحْوَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِلَّاءِ إِبْيَاضِ فَالْجَمْعُ إِبْيَاضُ لِأَنَّهُوَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ ذَرَاعَ وَلَيْسَ الْجَمْعُ ذَرَاعًا  
مَمَّا شَأْمَنَ التَّأْلِيفَ وَمِنْ تَلْقَاءِهِ فَوَارِقُ بِهِ حَكْمُ كُلُّ وَاحِدٍ

وَمَا صَارَ الْحَاصِلَ أَنَّهُ لَا يَلِدُ مِنْ تَحْوَلِ صَنْدِ الْمَضَدِ وَلَا يَنْقُطُ التَّسْلِلُ إِلَى بَانْتَهَاءِ الشَّتَّى إِلَى الصَّدَّ  
وَكَذَا فِي تَحْوَلِ سَوَادِ الْمَلْبَرِ بِإِيَاضِ بَانْتَهَاءِ الْلَّوْنِ وَحْلَ وَثَلَهُ لَا بِتَوَارِدِ الْفَضُولِ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي اسْخَالِهِ الْصَّوْرِ  
الْمُزَوِّعَةِ فِي الشَّاهِدِ لَا يَسْتَطِعُ الرِّجَلُ أَنْ يَضْرِعَ فِيهَا النَّصَارَا مَعَ الْأَخْلَافِ لِزَعْمِ الْأَنْتَقَالِ فِيهَا إِيَاضًا  
نَظِيرِ مَا كَنْ نِيَّهُ إِيَاضًا قَدْ نَيَّبَ الْبَسِطِ بِسِطَّا يَدِنَ الْأَشْتَرَاكِ فِي جَزِعِ عَلَى حَدِّ مَا يَقِيلُ هَذِهِ  
كَيْ وَصَرَتْ أَسْتِلِكْ بِسْتَكَارَ آمَرَهُ

وَقَدْ يَخْفِي التَّنَاسُبُ مَعَ تَحْقِيقَهِ وَكَيْفَ تَرِيَ بَيْنَ النَّارِ وَالْمُلْكَانِ وَكَيْفَ قَالَ مِنْ قَالَ أَنَّ الْكَلِيَّاتِ  
مِنْ تَلْزَعِهِ مِنَ الْمُهَوَّبَاتِ الْبَسِطِيَّةِ فَلَا حَاجَةُ أَذْنِ إِلَى رَابِطَةِ غَيْرِ الْمَتَنَاهِيِّ وَكَانَ كَنْظَائِهِ طَفْرَةٌ وَ  
أَمَّا الْعُلَلُ السَّخْنَتِيَّةُ هُنَّا لَكَنَارِنَارِ أَوْ فَعْلُ طَبِيعِ الْفَاعِلِ فَكُلُّ مَعْلُوكِ لَعْلَةٌ ثَالِثَةٌ وَشَرِائِطُ الْأَعْلَلِ  
وَسَقْطُ إِيَاضًا مَا قَالَهُ أَبْنَ رِشْدَلَانِ التَّسْلِلُ وَعَدْلُ النَّتَاهِيِّ إِذَا كَانَ تَبَاعِلًا لِلْفَعْلِ فَاعْلَى دَائِمٍ فَهُوَ لَوْمٌ  
عَنْهُمْ فَانِ فَعْلُ الْفَاعِلِ الْكَذَانِيِّ لَا يَكُونُ زَمَانِيًّا وَمَتَّى حَلَّ الزَّمَانُ فَهُوَ مِنْ الْحَلَوَثِ وَهُوَ مِنْ تَحْلُلِ  
ضَدِ الْمَضَدِ وَلَا دَلِيلٌ عَلَى قَدْرِ مَهْأَلِهِ فَلَا دَلِيلٌ عَلَى قَدْرِ الْعَالَمِ إِيَاضًا وَنَظَائِرِهِ بِطْفَرَةٍ فَلَيَقِنْ  
فَانِ بِرْهَانَ إِذَا كَانَ بِجَامِعٍ تَطْبِعُهُ وَتَقْدِيرُ إِرَادَةِ الْبَارِئِ تَعَالَى عَلَى صَرَادَهُ وَإِنْ كَانَ تَقْدِيرًا مَا الْفَحَالِكَيَّا  
يُكَوِّنُ تَقْدِيرًا مَا غَيْرَ زَمَانِيَّ هَذَاكَ وَلَا يَدْرِي ثُرْ بَخْوَلُ الْأَصْرِفِ اقْنَاصًا إِلَى الْمَعْدِيَّةِ الْزَّمَانِيَّةِ لِأَظْهَرِهِ إِلَى الْأَنْفَكَالِ

فكل الامر في تقدمه تقدماً ذاتياً هناك يتحول هنا إلى الترتيب الزمني وبالجملة كل ما يفهمه أو يعقل بالرمان وكله عندنا أذ لم يجيء الأ من تلقاء بذل من الذات ولم يكن في الأذ فكل متجدد هو بعل العدل رئيساً وما يقال كما يقوله الصد المثيوري اختياراً أن حقيقة الشيء لا تتبدل بالاضافة إلى غيره فهو كذلك لا ترتفع حقيقته بما في عالمه لا أنه لا تتبدل الأحكام وذلك أيضاً في مرض اضطراب ساذجة لأن جرى معاملة بينما تأثيرية فالجسر المتصدر في حلقته جسم وهو حذف عند الباهرة صوره معلقة ومن عالم المثال وإن قيل أنه تجريد لا اضافة قيل أن هنالك أيضاً تحولاً من عالم إلى عالم وما يكون للجبر إلى الرضا في الاماينية بكل في موطنه الواقع انه ليس في العوالم إلا تحول من عالم إلى آخر لا تكون مستأفاً كما في اشباح المرايا من جم إلى ثيف أو صورة معلقة وجحده مثل ذلك تحولاً عالم البعيد إلى عالم المأدة ليس بان يكون مادة له فكلها ذاتي في المنازل ليس احكامه والشيء واحد في الأطوار ومنه أن الله خلق ادراة على صورته فهو ظل الله في هذه العالم بليل قال العرفاء وكل العالم خرج على صورته وما ينشئه المنشئ من مرض العدل فهو على صورته المكتونة به صوره دري وارده رضي در بالاستي

والأصور التي يتحول فيها المخل من التجليات بخلاف من جاء من خواجه واليد والكتف فانها مبادئ الصفات والأفعال ومقدارها متعلقة بـ تعدد الأفعال وتنوعها لا للجبر في الذات وما كان لا بد لكل شيء من مستدل الذي فسند الرغائب ترتيب الأسماء هنا كسلسلة العدالة تناول الأشياء التي تأثر تحولاً هنالك زمان وهي شئون الربوبيه او شئون العالم بعد التحول ولعل جزء تناول حضرة الأفعال مبي تلوين يقال له بالفارسية نيرنگي وهي التجليات كتجلي الطاوس لنفسه وإنما الادارة لها للذات ولا للصفات وفي الشاهد أيضاً التجلي على المنصة يكون لبعض الشئون سر نگي بـ نيرنگي تراوه عشوئي لا جردي بـ خوش بـ جردي وجهاً بالنور لو كشفه لاحرق سجلات وبوجهه ما انتهى إليه بصره فلويكشنه وإنما الدهر بليلي الامر اقلب الليل والنهار.

والترتيب الذي هنا كـ انعك او انطع هنالك زماناً ونوبات وربما فمن اخذ قدر الزمان فاما اخذه من قدر العالم ثم يستدامنه في قدر العالم وهو كمانزى وانما هو يتحول الترتيب الذي إليه وإنما يكون لما هو بعد لا لأول الحق نكرى الزمان اذ قد عاد أصله ولو كان هنا كـ اصل فقط ولم يكن ذاته يتحول كما تزداد الصدر في الأحصار - لم يكن الرضا وانتها حل بالبعدية فقط -

وليعلم أن تقدمة الباري على العالم ليس هو من تلقاء العلية فقط كما بني السيد الـ قبر المأذن عليه فاورد عليه المناقشون ما اوردوا وإنما واعت المفهوم على مقداره من تلقاء الأحلية والفردية والتوりثية يعصفه تقدمة العد على العالم مرتين ويبيه ذلك المفهوم ستماً ابداً وجود العالم ايضاً اذا وفاته ابداً

بانه بعد العدم ولا نظر الى من هو داخل في مطمورته بل النظر الى المجموع من حيث الجميع استشعره احدا او لغريشه وربما بوجود خواص موجة داروه خس بمناره كه اين كشش باوست وما كان وجوده منه ومتعلقا به استشكه هو قيومه لم تتعذر في نعمت الاحدية هو الاول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ونعمت الاولية والفردية لا يتحقق في العين الا بالانفراط عما عاده وذلك بعد مر العالم دهرا وليس من الاول الحق الى الاخر عالم واحد متصل بل عوالم وصراط منفصلة فيما بينها كما بين الوجوب والامكان لا اتساق بينهما بالتزام شائفيشان بل طفرة وكراط الحكومة في الشاهد يدور الشئ في تلك المواطن يتحول لا يابان يكون كل مادة حاملة للأخلاق على ذلك فلعلك لا تخجل ثرمان قبل ان مستدين الرضان هو الدهر نكبت ينتقم عالمه فيزاح بما قررها السيد اليافر بالاعلام الدهري للموجودات الزمانية ايفيا وان للحوادث الزمانية اعداما دهريه والمتعة الدهريه لها تلت بدل ذلك العدم لا بعده فلا يلزم امتداده وفقد ره وان لم تكن تلك الحوادث قلما دهريه عنده وفي حاشية العضدية للملاء نظام الدين ان عند الاشراقية حوادث دهريه ثرمان الدهر هل هو الرضان باعتبار وصف حضوره كلها كما يظهر من كلام بضمهم مثل الصدر الشيرازي في المبدأ والمعاد في علم الباري عن الاشراق فاذن لا استبعن دين في الاعلام الدهري ويكون ذلك مختصا بالاشراق فانه القائل بالعلم الحضوري له تعالى والاشرافي هو الذهري نقى الصورة في علمه تعالى وارجعه الى البصر والرؤية واحتاج الى جعل المعلومات حاضرة في ظرف الدهر اي الواقع وهذا المقتري قد ذكره المحاكم اياض في علمه تعالى وقد يذكره الدهري ايضا في الاعلام الماضية انا غيبوبات بخلاف المستقبلة وقد يذكره المتكلمون مع انكارهم المتعة الذهريه فكانه لا يختص بمن يقول بها او هو تقديره على حلة ليس مبنيا عليها ولذا فرق الدهري بين الماضية والمستقبلة ولكن مع كل ذلك كلام اخر راعوا فيها احاطة العلم وفي العلم سعد وهناك وجود كالوجود العالى والتقدير في الارادى شرعا وبايجملة ان الدهر وان لو يكن كييفية ادراكية بل ظرفا في نفسه لكنه مشمول به ومن لحمة العلم صدر الدهر ولا بد فاعله امر هو صدر بسيط كالنقطة ولكن الواقع كله فقيه الاعلام ايضا بدون تقدير امتلاه بان يقع الوجود بدل العدم لا بعده وانما تعرض السيد اليافر للسبقة الثالثة والدهريه استيفاء للنظام ولتصيف الحق تعالى بالسبقة الانفكاكية في الواقع فانه لا يوصى بالسبقة الزمانية ولا فكان يكفيه في حلوث العالم ونفى قبل منه ما ذكره من وقوع وجوب النها بدل العدل ولا بعد فالذى في كل مهرانه صدر بسيط فيه معيته الاشياء ولو بيان الماشية مسألة العلام عليه مع قوله بها وحضور الرضان مسألة اخرى -

ثُمَّ إِذْنَى يُظْهِرُ إِنَّ الْهَرَبَ يُطْهِي فِيهِ الْوِجُودَاتِ صَرِيقَةً مُتَسَقَّهُ وَلَا تَفْصِلُ الْأَعْدَامَ بِنَهَا  
إِذَا تَوَاصَلَ الْوِجُودَاتُ وَالْتَّرْتِيبُ يَجْعَلُ الْكَثِيرَ وَاحِدًا لِمَا يَذَكُرُهُ إِنْ سِينَا فِي الْوِجُودَاتِ الْفَرَادِ  
لَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَالنَّفَرَةُ شَخْصًا عَدْدًا وَهُنَّ الْأَنْفَارُ وَالْأَنْفَصَالُ تَحْوِلُ فِي عَالَمِ الزَّمَانِ إِلَى الْأَعْدَامِ  
الْزَّمَانِيَّةِ الْمُتَخَلَّلَةِ فِي الْبَيْنِ إِنْ كَانَ فِي نُوْجَهِ الْأَنْفَاصِ فَتَلَكَ الْأَعْدَامَ بِنَيَّاتِ وَفَرَجَاتِ فِي الْبَيْنِ  
وَهُوَ مَنْقُلٌ عَنْ جَعْفِ الصَّادِقِ إِنَّهُ لَوْكَانَ إِلَّا لَهُ أَشَيْنَ لِكَانَ بَيْنَهَا فَرْجَةٌ هُوَ ثَالِثٌ وَهُنَّ ذَلِكُو وَهُنَّ  
الَّذِي ذَكَرَهُ لَأَرِى أَشْفَعَ مِنْهُ فِي حَلَوْثِ الْعَالَمِ فَلَيْسَ الْوِجُودُ مَتَصَلًّا وَأَحَلَّ كُسْطَهُ بِلَ مَتَفَاصِلَ عَلَى  
مَرْتَبِ وَتَلَكَ الْفَرَجَاتِ هَذَا تَرْتِيبٌ ضَرُورِيٌّ أَوْ اسْتِخْسَانِيٌّ وَهُنَّهَا أَعْدَامٌ مُتَخَلَّلَةٌ فِي الْبَيْنِ زَمَانِ  
فَوْقَعَ الْعَالَمُ فِي عَالَمِ الزَّمَانِ بِقَضَهِ وَتَضَيِّضَ بَعْدَ الْعَدَمِ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقِّ وَهُوَ يَهِيدُ السَّيِّدَ  
فَإِنْ تَصْوِرَ ظَرْفَ بِسَيِّطِ نِيَّهِ الْأَعْدَامِ بِلَهُ أَنْ يَلْزَمُ تَقْدِيرَهُ بِذَلِكَ كَمَا لَمْ يَلْزِمْ بِالْوِجُودَاتِ  
مَعْ تَعْدَدِهَا وَعَدْمِ حُصْرِهَا وَلَا يَرْقُعُ الْعَدَمُ رَأْسًا بِوَقْعِ الْوِجُودِ بِدَلَّهِ كَمَا ارْتَقَعَ فِي الْعَدَمِ يَسِّمُ  
بِالْزَّمَانِ الْحَادِثِ بِالذَّاتِ بِلَ يَقِنُهُ وَيَاضًا فِي الْوَاقِعِ مَعَ إِنْ يَقُولُ الْوِجُودُ بِدَلَّهِ وَيَسِّدُ خَلْلَهِ وَإِنْ أَعْلَمُ  
فَإِنْ الْحَطَّهُ وَهُوَ عَدَمُ الْمُتَقْدِرِ كَعِنْرِ لَكَنَ الْأَسْهَلُ هُوَ تَوْزِيعُ الْأَمْوَارِ عَلَى مَوَاطِنٍ مُخْتَلِفَةٍ ثُمَّ تَقْدِيرُ  
الْعَدَمُ عَلَى الْوِجُودِ كَلِّيْحَجِّ إِلَى اعْتِبَارِ ظَرْفَ أَخْرَى وَيَكُونُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ تَدْبِيَةُ الْمُتَكَلِّمُونَ تَقْدِيرَهُ  
ذَاتِيَا قَانَ هَذَا تَقْدِيرَاتٍ وَرَاءَ الْجَنَّةِ الْمَشْهُورَةِ فَأَقْهَرَهُ لَكَ وَاللَّهُ الْمُوْقِنُ ٥

أَذْوَاسِطَهَا أَمْدَهُ إِنْ چَيْتْ چَسَانَ هَتْ	أَلْ چَيْرُكَ أَرْ حَضْرَتِ تَقْدِيسِ نَشَادِيدْ
بَادِيتْ وَجَبَرِيدَ كَلْ تَقْتِيمْ چَنَانَ هَتْ	أَيْجَابْ وَأَرَادَهُ فَتَدِمْ وَنَزِّهُ دُوَيْشَ
أَذْوَاسِطَهُ وَمَنْشَ تَكْلِيفَهُ ہَنَانَ هَتْ	إِنْ كَارِعَبْ آَجَبْ بَلَا وَاسْطَهُ نَأِيدِيدْ
تَوْجِيدُ دَرَاعَالِ بَانِي عَقْدَهُ ہَنَانَ هَتْ	عَلَى كَمْ بَادِيَهُتْ نَچَولْ نَفْقَ نَجَوْنَ شَمْ
بَيْ وَاسْطَهُ مَكْنَشَ وَرَبِطَهُتْ كَآنَ هَتْ	أَلْ وَاسْطَهُ رَانَاعَلْ مَخَاتَنَسَانَ لَعْتَ
إِنْطَرَهُ بَدَهَ آَجَبَهُ زَنَانَ هَتْ مَكَانَ هَتْ	بَرْ طَرُورَ تَحْوِلْ زَمَعَانِ سَوَا شَكَالْ
أَمَّا دَهْ بَحْشَلَى كَچَپِيرَ إِيَشَانَ هَتْ	يَا سَلَلَ تَحْوِلْ بَمْ رَايَا سَوَا شَبَاحْ،

وَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَمَا قَرَرْتَهُ مِنْ إِنْ كَلَ حَادِثَ زَمَانِي مُسِيَّوْتَ بِالْمَلَدَةِ سَاقْطَبِيلْ قَدِّيْكُونَ حَادِثَا  
دَهْرِيَا إِيَضاً وَمَا قَرَرْتَهُ إِيَضاً إِنَّ الْحَادِثَ الزَّمَانِي مُسِيَّوْتَ بِالْمَلَدَةِ سَاقْطَبِيلْ قَدِّيْكُونَ حَادِثَا  
إِلَى الْمَادَةِ فِيمَا اوْتَعَ الْفَعْلَ عَلَى مَنْعَوْلَ نَاعِلَ أَخْرَكَ الْجَهَارِ فِي اِيْقَاعِ الْهَيَّاَةِ السَّرِيرِيَّةِ عَلَى الْحَشْبِ  
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَكَنَّ يَوْتَعَ نَعْلَرَابَعًا لَبَدَنَ يَسِيَّقَهُ ثَالِثٌ وَهُوَ الْحَشْبُ بِنَخْلَافَ حَرْكَةِ الْجَهَارِ فَسَهَ  
فَانَّهُ فَعَلَ ثَانٌ لَهُ لَكَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَاعِلِ إِلَى الْمَادَةِ فَالْمَادَةِ طَرْفَ وَمَحْلَ اِيْقَاعِ الْفَعْلِ لَغَيْرِ  
وَإِنْمَا تَقْوِمُ الْفَعْلَ بِنَفْسِ الْفَاعِلِ لَغَيْرِ وَقَدْ يَقَالُ إِنْ وَجْدَ الْفَاعِلِ هُوَ وَجْدُ الْفَعْلِ وَجَدَهُ

جميعنا فاذاكان منه ثانية لم يتحقق الى محل ايقاعه اصلاً والعالم كله فعل الله .

ثُرَ الوجه في استحالة التسلسل عندى هر تحقق ما باليعرض بدون ما بالذات وذلك لأن يكون في تسلسل العلل كذلك في تسلسل الشرائط التي يخوها وما يزيد كه ابن رشد ان التسلسل اذا كان تابعاً للدوار فاعل دائم باب الفعل وكان ترتيب بعض الانفعال على بعض ترتيباً بالعرض وتفاكم كذلك ف فهو جائز لزمرة العرض من دوار الفاعل ودوار فعله فهو كذلك كذلك لا ينطبق على مذهب الفلاسفة والتوقف عندهم ليس بالعرض بل توقف طبيعي وقد ينطبق نفسه في تقرير خرق العوائد والغاية الاسباب الطبيعية وأنه عندهم مستحب والذى ذكره من التوقف بالعرض اشبه بمذهب المتكلمين ونظره ذهنى لا يفترق في الواقع من التوقف الطبيعى تقرارات الاعتدال من الناس في انهم اذا وضعوا العلية والمعلوية بين الاشياء غلب الارجح اى اذا وضعوا الاختيارات ضعفت العلية وصعب التعمير وحفظ المراتب والذى ذكره قاصد على تحيير حجره مع الففلة من موانع آخر وقد ذكروا ان الشئ قد يكون ممكناً بالنظر الى اعنةان ممتنعاً بالنظر الى عنوان آخر وكذلك يجعل ابن رشد في تقرير مذهب الفلسفة يخرج في صدد تضييعه الى غير مذهبهم ثم يعود اليه في موضع اخر . ويرد عليه ايضاً من جانب المتكلمين وجود الحادث الواقنى في الاذل وليس بمحقول فلما اسناد التسلسل بالجعوها الى الواجب لا يدفع تحقق ما باليعرض بدون ما بالذات واستعارة مسلسلة بدون ملوك اصلاً اذا كان هناك توقف واتى في اان المسلسلة في نفسها اى واقفة عند حل الجموعها وان استندت الى الواجب فهو يحافظ على الواقع كما في

عَلِيقَتُهَا غَرْضًا وَعَلِيقَتُ رِحْلًا بِغَيْرِي وَعَلِيقَ اُخْرَى فِلَكَ الرِّحْلَ

فالواجب ان ادخل في سلسلة العلل صادر مخصوصة بين الحاصرين او تناهت وان لوحظ علاحدة لزوم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات ولذا منعوا تسلسل العلل الاربع الحسيني وابو اشط عذر الاستناد هذا والله اعلم بحقائق الامور

وحلقة الاصران السلسلة ان لوحظت بوصف انما حادث لا اول لها كما ان الواجب كا اول له تسايرها في هذا الوصف وكان كل سابق موقفها عليه للاهى ذر لذك تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات

ان لوحظت بوصف اها مستندة الى الواجب فان تناهت به فذاك والا ان قيل انها غير مستندة مع هذا المخصوص بين الحاصرين وهو جمع بين المتنامين مستحب برأسه وان لم تتبناه ولم يلزم مخالفة المفهوض فقلها العالمر مستلزمه اموراً غير مقوله كوجود الحادث الرزامي في الازل وتقويم الفتن بالحادث وتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات بخلاف حادثه فهو لا يحتج الا الى تصور تحول العذر البسيط بدون نقلها الى الوجود له نظائر تخدم به نظر مستونيا للاطراف بالجواب الله لم يتحقق الذي

الذى يرثى لقى حيران يفجعه بمحنة

# نَكْلُ الْفَرَقَقَنْ مُسْكَلُ فَرَقَ الْبَرَقَنْ

للأستاذ محمد نور شاه الكشميري (مشغنا اللد طول حيام)

شیخ الحدیث الحسکاء الامیری

١٣٥٠

من نظر وعيات المؤلفل

جعید برقی پرنس دہلی

الله الرحمن الرحيم  
شجرة نسب العلامة

الحمد لله الذي لا ينفع ولدًا ، ولم يكن له شر يألف الملائكة ، ولم يكن له ولد من الذر ، ولدته تكبيرًا ، الله أكبر كبار ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة واصيله ، فإن الله كان يعبد به صبيًا ، وتجهضت وجرحه لليهود فطر السموات والأرض حتى فسلاها ، وما أنا من المشيرين ، إن صدلي ونسله وجيئي وصاري الله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أهربت وأنا من المسلمين اللهم انت الملائكة لا الله إلا انت ، انت ربنا وناعبناك . ظلمت نسله اعذناه بذنبي فاغفر لي ذنبي جميعا ، لا يغفر الذنب إلا انت ، واهدى لا حيز لا خلق لا يهدى لا حسنه إلا انت ، واصرف عن سبيلا لا يصرف عن سبيلا إلا انت لبيك وسعدك وخيرك كلها في يديك ، والشّر ليس إليك ، أنا بنت واليتك ، تباركك وتعاليتك ، أستغرك وأتوب إليك ، أللّه الذي يراك حيّن تقوم وتغلبك في الساجدين ، وصلّ الله تعالى على خير خلقه وخيرته محمد رسول الله خاتم النبيين وسلامه عليهما كثيراً كثيراً أصلّى عليهما فهذا في مسألة رفع اليدين قبل الركوع وبعد دوبين السجدتين وبعد الركعتين ، وما يدُور من النظر والمعنى فيها في البين سميتهانيل الفرقدين في مسألة رفع اليدين ، ما قصدت بها أحوال أحد الطرفين ، ولا يستطيعه ذو عينين ، وإنما أردت بها أن يدخل كل واحد

من الفريقين ، وجها من الوجهين ، وهما على الحق من الجنبين ، وليس  
 الاختلاف الاختلاف النقيضين ، بل اختلاف تنوّع في العبادة من الوجهين ،  
 وكل سنة ثابتة عن رسول التقلدين . تواتر العمل بهما من عبد الصحابة والتبعين  
 واتباعهم على كل الوجهين ، واتباعي الاختلاف في الافضل من الامرين ، ولو  
 لم يكن للمرء ضيق صدر لوضع الجنبين ، وقد بيان الصريح لذى عينين ، وادا  
 تفاصي واحذر وتفارط اخر حل البين ، ومن سلك طريق الجدل في  
 بحث حدين وقد اعقب الناس موانعهم الداخلية فصر فهم بذلك عن تعديل  
 القيفين ، هذا ومن لي بالهرين اللذين ، يستثنى مع الانصاف شرقا او شرقين  
 وييجارى معه طلقا او طلقين ، والله الموفق وبه نستعين ، ثُماني اشتراك  
 من الاحالة على كتب الحديث وان لم انقل من لفظها ، الا من بعضاها ، وذلك  
 يستحسن في الحديث لا كثار الحاجج ، وان اخرج الناظر الى مراجعة من خارج  
 فان شاء احد فليراجع ، والا فلا ينزع . ولما اكرمن نقل كل امههم في الرجال  
 وما فيه من كثرة القليل والقال ، الا انه ليس له عندى كبار ميزان في الاختلاف  
 وبعضهم يسكت عند الوفاق ويخرج عند الخلاف واذ دعى به نزال ، وهذا  
 صنيع لا يشفع ولا يكفي وانما هو سبيل الجبال ، نعم اعنى بهم و  
 وافادة معرفة عنهم فيستطيع الناظر من المراجعة والاطلاع . ويتذكر من  
 تخيير رأيه لا بالمسارعة ، وحسبى الله ونعم الوكيل ، وكان ذلك شهراً  
 خمسين من المائة الرابعة عشر حدين اقامته بمدرسة تعليمه <sup>الذين يلقيون</sup>  
 في لحورهن شهر الفته من قطعات كانت اجتمعت عندي والله ولي الامور

فصل في معنٰ رفع اليدين اي ماقصد به وجعل كاسبي الله من الحقيقة  
 (و) كاشتمال العلة الاصلية وهي الفاعلية على الحكمة وهي الغائية بما فادها ايهاه وترتها  
 عليها بل كاشتمال الصورة على الحقيقة وحملها ايها فاعلم انه يحصل من تعبير  
 بعض السلف عنه انه تكبير فعل وذلك في جزء البخاري عن عبد المزاق عن ابن جرير  
 عن نافع لابن عمير رضي الله عنهمما كان يكتب بيد يه حاين تستفتح وحاين يركم وحاين  
 يقول بمع الله من حماع وحاين يرفع رأسه من الركوع وحاين يستوي فاما قلت لنانع  
 اكان ابن عمير يجعل الاوّل ارفعهن قال لا وفي المحمي عن عبد المزاق عن ابن جرير  
 ايضاً قلت لعطاء رأيتك تكتب بيد يه حاين تستفتح وحاين ترکم وحاين ترفع رأسك  
 من الركعة وحاين ترکم رأسك من السجدة الاوّل ومن الاخرة وحاين تستوي من مثنه  
 قال اجل قلت تختلف باليدين الا ذئن قال لا قد بلغه ذلك عن عثمان انه كان يختلف  
 بيد يه اذئن قال ابن جرير قلت لعطاء وفي التقطيع من التكبير باليدين قال نعم  
 في كل صلاة وفي جزء البخاري ايضاً عن عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي حدثني  
 حسان بن عطية عز القاسم بن نعيم قال رفع اليدي للتكبير قال لا حاين تفتح  
 الظاهر ان قائل اراه حاين يفتح هو الاوزاعي اراد ان لا يقتصر به احل على الاشتغال  
 وهو خلاف مذهب الاوزاعي فوسعه وفي عبارة الشافع في اختلاف مالك والشافع  
 انه تعظيم فعل نقلت للشافع فما معنٰ رفع اليدين عند المكروع فقال مثل معنٰ رفعهما  
 عند الاشتغال تعظيم الله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا  
 والمرأة وغيرهما ونحوه عنه في جواب عباد بن الحسن حاين صل عذرا ورثم ذكره في  
 المجموع شرح المذنب وجعله بعض احرزينة للصلوة كما في جزء البخاري عن سعيد بن

والمغماً بن أبي عياش وعند أبي عمر عن ابن عمير سعيد بن جعيل يذكره في صدر  
 تخفيف الرفع فاته ذكره في التكبير أيضاً كما سيأتي من العلة وقد كان لا يذكر التكبير  
 كما فيهما ولكن ابن عمر ذكره في المضمون والتكبير كليهما كما عند المהרשقي وبيانه وكذا قد ينقص  
 التكبير فيكون قوله أيضاً في تخفيف أمر قبل الذي يظهر أن سعيد بن جعيل ألمات عليه  
 منه وقد ساقه أبو عمر عنه ففي تخفيف التكبير فاعلمه فما لهم فهو ما وافقهم هذا في صدر  
 التأكيد الامر بالعمر لذا زاد سعيد لفظة اتهما فقال اتهما هو شئ يذين به الرجال صلوات  
 قاله كذلك في التكبير ولا بد أن يكون معناه كذلك عند في الرفع وقد جمع ابن عجر كليهما  
 والوجه من حيث المعرفة في ترك الرفع في الركوع والرفع منه أن اليدين ترکعات  
 أيضاً عند ركوع اليدين وإن لم يلاحظه منه كما أن لهما تكثيراً في الحنفية واستقبلاً في الحنفية  
 الاستقبال كما في شرح الموطأ عن بعضهم <sup>ص ٢٣٢</sup> وفي كتاب الصالحة لابن القيم تجده في تركه  
 عند السجود وعلمه بأنهما تسبحان وتحنطان فلا محل للرفع عند السجود وكأنه اذن يشرح  
 حدثى مالك بن الحويرث بالرفع في القومة ثانية عند الخروج للسبح <sup>ص ٢٣٣</sup> لا بعد ما شعر في الانقطاع  
 فيتكرر حديث الرفع وكذلك في المهدى رداً على ابن حنفوفه منه انه يحمل الحديث على  
 التكبير ولحربيه حضور حدثى مالك بن الحويرث بالكتاب والمنسان كلام في سياق كسل  
 خفض ورفع فراجحة وكذلك المواهبي شرحه عن صفة مبجودة <sup>ص ٢٣٤</sup> وإن لهما ماؤقوفاً  
 في حاته تكثير القيام <sup>ص ٢٣٥</sup> وعند القومة من الركوع وإن كان قيام ولكن ليس بتجدد يدل على تعمده  
 ولذا كان ذكره التسميع فلا يجري فيه ثانية في شرح الموطأ <sup>ص ٢٣٦</sup> عن ابن المنذري (في كبر كلامها  
 خفض ورفع) تجدد يدل على تعمده في اشتمال الصلاوة بالتكبير الذي هو شعار النبي المأمور  
 في أول الصلاة متفق عليه بالتكبير التي كان من حقها أن تستعيض إلى آخر الصلاة قال

الناصرين الممنونين يعني انه ليس قياماً الى الصلة بل ليترتب عليه البجود ويتميز  
 احداهما من الآخر كالجلاسة ولذا كان في القومه ارسال اليدين عندنا وعند همرو  
 قد ترك الشافعه بين السجدتين معللاً بأنه ليس قياماً كماني كتاباً لام ولعل عليه  
 ترك مالك ذكره عند الروا عن الموطا وكتابي الامر نقل اعن مالك وكذا في مرسيل شعبية  
 في شرحه <sup>١٣</sup> مع ما في الديجاج <sup>١٤</sup> امع ما توهنه عبارة المصنف في رواية سليمان  
 ابن يسار والاعتبار للشرع كاستقبال الراكب عند الخريمه عند الشافع <sup>١٥</sup> والقيام عند  
 الشروع عند الحنابلة للامام فيما قعد بعده لعد كسا في الفترة <sup>١٦</sup> وكسبح المتسلاوة  
 الصلوية عند همرو رفع لها وقد ذكر في حديث الترمذى <sup>١٧</sup> وغيره مطابقة بين  
 الاذكار والانسال فعند القيام وجنت وجهي وعن الركوع اللهم لك  
 ركعت وعن السجدة اللهم لك سجدت وكلنا في الزوائد <sup>١٨</sup> والكتنز <sup>١٩</sup> سجد لك  
 سوادي وخيالي ولم يصف فعل القومه ولا تحرف اليدين وذلك لأن رفع اليدين  
 للدخول في الصلة فقط وراجع <sup>٢٠</sup> من الكنز وقل جاء عن ابن عمير وابي هريرة ترك التكبير  
 في الخضم لامتناعه بكتابي الكنز <sup>٢١</sup> فانه منكر ويعلمون الحمد الذي شرع في القومه  
 انهم شبهه بزمان الاستفتاح للخروج من الركوع ولم يكن التكبير ليعمل القوم انها  
 موضع الحمد ولما لم يكن في التسميع حمل من جانب الحمد وانما يليق ان يكون التسميع من جانب الله  
 قال عند سلمان الله قال على لسانه <sup>٢٢</sup> وانما ذكره في الفتح للعون <sup>٢٣</sup> لعل الحمد في النعمة  
 منه ما في حكم واحد وراجعاً موضع الاذكيه في الصلة من اخر الشهده خز المواهب  
 ولم ار في مسيبته ابن عباس عند ميمونة لا الاستفتاح ودعاء النور لعمل الحمد في النعمة  
 ليتبارك المسبيقه معاذة من الحمد كما ذكره في الفتح للعون ثر رأيه في البشير عن

البرماوي <sup>ص ٣٣</sup> وهو الطف ولعل اصله ما في الكنز <sup>ص ٢٥</sup> وحاشية الراقطن <sup>ص ٣٣</sup> فان كان كذا فقد تدارك الذكر فقط ولو كان مموز جام من القيام لدارك الركعة بادركه والذى حل عليه حديث علي ان رفع اليدين للتوجيه وقد ترمي بالاستقبال ولذا سمي العلم لاستفتاحاً وتوجيهه وفي المهدى من اذكار القومة ما عند البخارى من الاستفتح وعند سلم ربعه من القومة وفي الفقر <sup>ص ٥٢</sup> اذكار وعية الشهاد <sup>ص ٥٣</sup> اذكار وراجح الكنز <sup>ص ٣٣</sup> وہر عن الترمذ <sup>ص ٣٣</sup> وہر عن عمر <sup>ص ٥٣</sup> اذ اقام العبد في صلواته ذرا بالبر على رأسه حتى يرکع فاذکر عذاته رحمة الله حتى يسجد والسکجد يسجد على قدیم الله فیسأل <sup>ص ٥٣</sup> لي رغب ص عن ابی حمّار مسلا يرید بالذرا النثار کثرا زهر على رأس القائم وبعلو الرحمه غیثاً <sup>ص ٥٣</sup> ایاها وهو في السراج المنیر عن ابی عمر واسمہ قیس وصحیحه عن شیخه ولینه المناوى وجعله ابی العمارة وهو في النسخ ابی عمر وعلمه غير قیس کثرا دبن عبد الله او غيره ومن کنیته هذل -

کما في رواية المدائی عن ابی هريرة في الكنز <sup>ص ٩٩</sup> اذ اکرعت احد کفر لی ضعیل یا <sup>ص ٩٩</sup> ولعله عتبة الراقطن <sup>ص ٣٣</sup> على رکبته لشیکت حتى يطمئن کل عضو في مفاصله ثم يسجد ثلاث رات فان سیم <sup>ص ٩٩</sup> في جسدك مثل ذلك وابن عمر فیه مثا ومه وینبغی ان یستدل على اصل المائة بالشیخ <sup>ص ٩٩</sup> القولی واذا كان قلیلا لا يزيد عليه ارفعه <sup>ص ٩٩</sup> و هو اذا رکعت فضع کفیك على رکبیك <sup>ص ٩٩</sup> وانقلب <sup>ص ٩٩</sup> وانصيده <sup>ص ٩٩</sup> او التعلیم <sup>ص ٩٩</sup> والکنزا <sup>ص ٩٩</sup> والکنزا <sup>ص ٩٩</sup> وراجح حديث ابی عمر عن دبن حبان <sup>ص ٩٩</sup> تلخیص <sup>ص ٩٩</sup> حثیخ و حارث رعاة في الکنزا <sup>ص ٩٩</sup> وابن عمر اذا استفتحت احد کفر لی ضعیل <sup>ص ٩٩</sup> لیستقبل ساطنها القبلة فان الله تعالى امامه طس <sup>ص ٩٩</sup> من فائدة رفع اليدين ووقتها وعلی ملحوظة مكان التطبيق للاستقبال

توجيهه أصابعه بجليله في السجود للقبلة واليدين كما في الكنز من <sup>١٢</sup> وهو معنى الحديث  
 وأسناد رواية ابن عمر في العدة من <sup>١</sup> والكنز من <sup>٢</sup> وفي سنن البيهقي عن ابن هيرة قال ما رأيت رسول الله  
 صل الله عليه وسلم قام في صلاة فريضة ولا نقطع الا شهرين في السماء يدعونا ثم يكثرا  
 حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلاة زعمت  
 ملائكة ام ويريد بقوله يدعونا الرفع كان اشاره الى معنی لاسرى ولا يريد ايضا دعاء الملائكة  
 وقد شرحه في مسلم الفوائد من <sup>٣</sup> وراجح المعنى فان في المسلم سقطا وفي منتهي الحال من  
 تسليم الصلاة روى الطبراني في الكبير عن أبي امامة اذا قام ادخل كفر مصلاه فاما يقور  
 بين يدي الله تعالى مستقبلا ربها ومملكته عز وجله وقربت عز يساره وهو متكرر في الحديث  
 وسؤال الربيع في الامر عن الشافعى عز وجله الرفع يدل على افهم كانوا الاحظيون الحكيم  
 معناه وما ذكرنا من معناه عن العدة من <sup>٤</sup> وهو في الفوائد من <sup>٥</sup> والاستدفه محمد بن حرب عز وجله  
 التهذيب وغيره من اعمال من رجال اللسان كما في الصناعي من <sup>٦</sup> وما ذكر الرفع عند الشافعى  
 للتفعيم وضعه عند رؤية البيت واصح این عند الاستلام للاستقبال فاز العواطف صلاة  
 وكما عند بصيغة التكبير وراجحه عز وجله لا فارح منك وعندنا جوابا وامثلة لا اخذها من قبله  
 تعالى في الانعام هذل الكباه آتى وجهت آتم ان صلوات آتم وما عند الترمذى من <sup>٧</sup> او شرح  
 المستفيض من <sup>٨</sup> ولعله ترتب على معناه مسألة المذكوان العدة من <sup>٩</sup> وما ذكر ابن الحجر  
 في الكنز من <sup>١٠</sup> والحكم بن عمير قبله عن ابن قل <sup>١١</sup> كنت في الوفد فرأيت ياضا بطر رسول الله  
 صل الله عليه وسلم حيى رفع يديه يستقبل بهما القبلة آتم وعن الحكم قال كان رسول الله  
 صل الله عليه وسلم يعلم ما اذا قاموا الى الصلاة فذبروا وارفعوا يديكما و لا تجوزوا اذا انكم وقولوا  
 سبحانك الله رب العالمين آتم ذكر اسناده في تخرج العدلية وابن عمير فيه من <sup>١٢</sup> واعلم ان الامر

بوضع اليدين على الركبتين في الركوع وضعهما في الجود ليس لفائدة ترجم الماء المصدة من حيث التسهيل عليه ولا الاستيفاء المقام بذلك لأنهما ترتكعان وتبعدان وللليلة وقفا وركوعاً وسبحاً وقعوداً في الصلة ولا استقبال للركفين إلا في التحرية فإذا ذكر الرفع الاستقبلة وأبان من وفديهما القيس في الأصابة ولم يعرت رجال اسناذه نعم رأيت في العرق <sup>٣٥٣</sup> والاصابة أن الحكم بن حيان في اسناذه من جملة الواقدين نقله في العرق عن أبي عبيدة معمر بن المثنى اللغوي وأبو عبيدة العتكل في اسناذه هو رحيم بن الزيير كما في الانسا للسعدي من الجندلية بوري لاما ذكره في الأصابة ثمان لفظاً الحديث عن رفاعة في الكنز <sup>٣٥٤</sup> حتى يترجم كل عضو منك ألم ألمى إلى موضعه وحتى يأخذ كل عظم مكانه مبني على الترتيب عند الرفع فليس بوضع اليدين إلا عالم الرفع لكن لم يرجع بهذل اللفظ عند كل من عزالة ألم <sup>٣٥٥</sup> هرفي المتذر <sup>٣٥٦</sup> ومعناه متكرر في حديث المسئ وحديث ابن عمر <sup>٣٥٧</sup> وإن شئت قلت في العبارة ليس مبنياً على الفعل -

وكايرد ما في حديث إلى جميد عند الترمذى من هذا اللفظ مع ذكر رفع اليدين فيه لأنه ألم أطلق هذا اللفظ أيضاً بعد ما ذكر الرفع ألمى كان عند بعضهم ذكر هذا اللفظ لا ذكر رفع اليدين وعن آخرين ذكر الرفع مع لفظاً آخر لامته وكان تبادلاً في جاء عبد الجبار عبد الجبار وجمع وحديث المسئ قولي يكتفي بما يقدر به مقال ثالث ناله النطق وكايرد أدع عليه فإن القول تسمية والفعل أشارته كما في النحو <sup>٣٥٨</sup> وعقد اليدين بعده الرفع للتخيير كما تكبيره لأن احراها التكبير وهو أى التحرير والحرام والاستقبال واحد من أول الصلة إلى ألا حلال بالتسليم فكان التكبير كانتلبية تكون فرضيًّا في الابتلاء ومن ورثة بعده والرفع كسوق الهدى التقليد والأشعار -

ويراجع سياق البيهقي من رفع اليدين ونحو منه عند أبي ثور فقالوا فاعرض علينا  
 قال فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يجاذبها  
 منكبيه ثم يلقي يديه على كل عضو منه معتدلا ثم يقرأ ثم يلقي يديه حتى  
 يجاذبها منكبيه ثم يرجم ويضرع لاحتية على ركبتيه ثم يعتدل ولا ينصب رأسه ولا  
 يقنع ثم يرجم رأسه فيقول سمع الله من حماع ثم يرجم يديه حتى يجاذبها منكبيه حتى  
 يعود كل عظم منه إلى موضعه معتدلا ثم يقول الله أكبر ثم يحيى إلى الأرض فيجافي  
 يديه على يديه ثم يرجم رأسه نيسنثي برجليه فينعد عليهما ويفتح أصابعه رجليه فإذا  
 سجد ثم يعود ثم يرجم فيقول الله أكبر ثم يسني برجليه فينعد عليهما معتدلا حتى يرجم  
 او يلقي كل عظم موضعه معتدلا ثم يصعد في الركعة الأخرى مثل ذلك الحديث  
 وعند الترمذى اذا قام إلى الصلاة اعتدل قائمًا ورفع يديه قوله ثم يلقي يديه حتى يلقي  
 كل عضو منه في موضعه معتدلا ثم يرجم قرار كل عضو في موضعه بعد تمام النعمة  
 وعود اليدين في موضعهما وهو هبنا العقد لأن لا رسال ليس حالة طبيعية لهما  
 دائمًا حتى يدخل في عنوان قرار كل في مقره والرفع حالة غير طبيعية فاما يصدق  
 ذلك العنوان بعد الفراغ منه قوله يعتدل ولا ينصب رأسه ولا يقنع بريديه تسوية  
 الظاهر بعد الركوع قوله ثم يرجم يديه حتى يجاذبها منكبيه هذا باعتبار حمل مكاناً  
 قوله حتى يعود كل عظم منه إلى موضعه هذا باعتبار حمل زماماً فاذا دبرت مودع الغاية  
 فعود كل عضو إلى موضعه اماماً يصدق بعد اختتام الرفع كما هو في سيد عبد الجليل حنف  
 هبنا او مع علمه وهو في الفاظ حديث السيدة صلاوة قال ثم اذا انت لعنت فاشتبث  
 على ركبتيك حتى يطمئن كل عضو منك ثم اذا رفعت رأسك فاعتدل حتى يرجم كل عضو

منك لا دليل على ادخال رفع اليدين بين هذا الشرط والجزاء وعذراً عن دعوك عضواً  
 موضعه لا يلزم به بل لا صدقة عليه فهذا المطبات عندك على اطلاقها لا دليل على  
 تقييدها اذا كانت قوله ولرديك الرفع وكان الرفع الترك كلاماً ثابتاً في الخارج  
 فكل حديث سودنيه الرواى صفة الصدقة ولم يذكر الرفع فهو على اطلاق لا دليل على  
 تقييد به وسيماً اذا كان قوله ولا سيماً اذا كان تركيب شرط وجاء وفاء الجزاء فيه فلما  
 ذكره ابو حيان في شرح التمهيل وعذر اهان في الجزاء للتعليق وهو هدف التعقيب الثاني  
 لازماً وهي في اللغة ثابتة عندى وان اتكرر المتكلمون في القواليق فهذا الذي  
 ذكرته اردت بقولي ان حديث المسئى مني على الترك فافهمه - ثور قال في حديث السنن  
 ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يخاذى به مامنكب به كما فعل وكبر بعد افتتاح  
 الصلاة فاشكر الى ان هذا الرفع في المعنى كرفع الاحرام فادر هذا ولا تنسى الى ما مرار  
 ولا توجه قول القائل بما لم يقل هو به ولا القوله ما لم يقل وقد ندرج في مقلتي حواب  
 نحو ما يخذل من نيل الا وطار ويرى - هنا حديث قال واجبه القائلون بما لا يسأل بحديث  
 جابر بن سمرة المتقدمة الى الامر ارفع ايديك وقل رفعك انا حديث جابر وارى على سبي  
 خاص فان قلت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص رحال بثنا ان صدق على الوضع منه  
 فلا اقل من صلاحية لحادي الباب لتخفيض ذلك العموم ان لم يصل عليه مسمى الرفع لبعض  
 الاججاج على عدم شرعيته بحديث جابر المذكور امام قاتل لا يسأل لما لم يثبت فهذا الجواب  
 هناك صحيح وكذا جوابه عن ايراد حديث جابر في مسألة ترك رفع اليدين صحيح ايضاً بخلاف  
 حديث المسئى صلواته ونحوه فان ايراده في مسألة الترك منها هو في محله لثبوت الترك و  
 الرفع كلاماً ههنا لا دليل على التقييد فاذا دل الفرق والى الله ترجع الامور

قال في بـ داعم الفوائد من مختصر

(فائدة) قوله لا يلزم الا خص عيناً وإنما يلزم مطلق الا خص ضرورة وقوعه

في الوجود ولا بد في هذا من تفصيل وهو ان الحقيقة العامة تارة تقع في رتب متساوية فهـ

تلزم الا خص عيناً ولا بد كما اذا قال افعـلـ لـذـاـ قـانـ اـعـمـ منـ مـرـةـ وـمـرـاتـ وـهـوـ يـلـزـمـ

المرـةـ الـواـحـدـ عـيـنـاـ وـاـنـقـرـ مـاـلـاـيـلـزـمـ اـقـلـ القـلـيلـ عـيـنـاـ وـتـارـةـ يـقـمـ فيـ رـتـبـ غـيرـ مـتـسـاوـيـةـ

كـ الـحـيـوـانـ وـالـعـدـ فـاـنـهـ لـاـيـلـزـمـ مـاـنـ اـحـدـ لـنـوـاعـهـ مـاـعـيـنـاـ وـالـلـهـ سـجـانـهـ وـتـعـالـىـ اـعـلـمـ

(فائدة) حـلـ المـطـلـقـ عـلـىـ المـقـيـدـ شـرـطـ بـيـانـ لـاـيـقـيـدـ بـقـيـدـ يـرـىـ مـنـ تـيـارـ فـاـنـ تـيـيدـ بـقـيـدـ بـيـانـ

مـنـ تـيـارـ اـمـتـنـعـ اـمـحـلـ وـلـيـقـعـ عـلـىـ اـطـلـاقـ وـعـلـمـ اـنـ القـيـدـ بـيـانـ تـيـيدـ لـاـيـقـيـدـ مـثـالـهـ قـوـىـ

صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ سـلـيـلـ فـلـيـقـلـ سـيـعـ مـرـاتـ اـحـدـ هـنـ بـالـزـارـ مـطـلـقـ وـفـلـفـظـ

اـوـاـهـ هـنـ وـهـنـ مـقـيـدـ بـاـلـاـوـلـ وـفـيـ لـفـظـ اـخـرـهـ هـنـ وـهـنـ مـقـيـدـ بـاـلـاـخـرـهـ فـلـيـحـلـ عـلـىـ اـحـدـهـ

بـلـ يـبـقـيـ عـلـىـ اـطـلـاقـهـ.

(فائدة) اـنـكـ حـلـ المـطـلـقـ عـلـىـ المـقـيـدـ لـذـاـ يـلـزـمـ حـلـهـ تـأـخـيرـ الـبـيـارـ عـنـ وـقـتـ الـحـاجـةـ

فـاـنـ اـسـتـلـزـمـهـ حـلـ عـلـىـ اـطـلـاقـ وـلـهـ مـثـالـ اـنـ اـحـدـهـ سـاـقـوـلـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ سـلـيـلـ بـعـدـنـاتـ (منـ

لـمـ يـجـدـ نـعـالـيـنـ فـلـيـلـبـرـخـفـيـنـ وـلـرـيـثـتـرـطـقـطـعـاـرـقـاـلـ بـالـدـرـيـةـ عـلـىـ الـمـنـاـيـرـ (منـ سـأـلـهـ مـاـ

يـلـبـسـ الـمـحـرـمـ (منـ لـمـ يـجـدـ نـعـالـيـنـ فـلـيـلـبـسـ خـفـيـنـ وـلـيـقـطـهـمـ بـاـسـفـ مـرـكـبـيـهـ) فـهـنـ مـقـيـدـ

وـلـيـحـلـ عـلـيـهـ ذـلـكـ المـطـلـقـ لـاـنـ الـحـاضـرـ مـعـبـعـاتـ مـنـ اـهـلـ الـيمـنـ وـمـكـةـ وـالـبـوـادـيـ لـشـهـيـدـ

خـطـبـتـهـ بـالـمـدـنـيـةـ فـلـوـكـانـ الـقـطـعـ شـرـطـاـ لـبـيـنـهـ لـهـمـ لـعـدـ عـلـمـهـمـ بـهـ وـلـاـ يـمـكـنـ اـكـتـفـاـ وـهـمـ

بـمـكـنـقـدـمـ مـنـ خـطـبـتـهـ بـالـمـدـنـيـةـ وـمـنـ هـنـنـاـ قـاـلـ اـحـمـ وـمـنـ تـابـعـهـ اـنـ الـقـطـعـ مـنـسـوـخـ بـكـطـاـ

بـعـدـهـ لـمـ يـسـقـطـ مـلـيـأـمـ فـيـ اـعـظـمـ اـوـقـاتـ الـحـاجـةـ الـمـشـاـلـ الـثـانـيـ قـوـلـهـ مـنـ سـأـلـهـ عـرـوـمـ

الحيض (حتىه ثراغسية) ولم يشترط علان امعانه وقت حكمة فلوكان العاد شرطاً  
لبيته لها ولم يحتمل على غسل لونغ الكلب نافهار بما لم تسممه ولعله لم يكن شرعاً اثراً  
بغسل لونغه -

والذى تلخص ان اصل الرفع للقىام مرفقا بالجواز مع القامة واستقبال الكفين  
لللاستقبال على الله فانه بينه وبين القبلة واخذاب قوله هذانى هذانى الكبير والإشارة الى  
مكانته على انه مقدس عز الجهة والمكان . ثم للليل يزاح امرأة بوضع ثغر التوجه والشئاع <sup>الى</sup>  
ثم الوقوف ثغر الكوع والسبود والقعدة للدين مع الدين داما الاستدبار لحضور الانصاف  
وشنى المؤذن <sup>الى</sup> اذن الصلاة <sup>الى</sup> ثم تلاوة <sup>الى</sup> المسبوق ما فاته ولذا يجيء في الاستدبار  
اما مقصص بنفسه فعلم لم يخل من التخييل ليتدارك المسبوق ما فاته ولذا يجيء في الاستدبار  
الا الاحالة على ربوع كل عضو الى موضعه وهو حاللة على ما يعرف من مسماه لا زيادة فيه من  
جانب الشرع ولا وضع زائد راجع ما في شرح المواهب لللاستقبال <sup>الى</sup> والمنتقد للرجعي ثبت  
في المفزعني اربعة مواضع من ركعتي العذر <sup>الى</sup> النسأة من حدثى مالك بن الحويرث <sup>الى</sup> ثلاثة عند  
ابي حماد من حدثى وايل واثنين من حدثى ابن عمر واحد من حدثى عذرا مالك ولديه مختصر <sup>الى</sup>  
بل هو ايضا وجده ذكره الشافعى في اختلاف الحديث ثغراته في كمال الامكال وجهم وعند  
مالك واذارق رأسه من الركوع فعد ما دار خلاه عذر ابي حماد وهل يصلق على الرفع  
من الركبتين وفي جزء رفع اليدين من حدثى ابي حميد ثغر رفع يديه حذن بركوع  
فوضع يديه على ركبيته كأنه تسير لما قبله ولعل الشافع اراد هذا في اختلاف الحديث  
ثغره والله اعلم و كذلك في حاشية الامصون <sup>الى</sup> ولعل فيه سقطا . ثم الوضئان  
موضع الخرمية للسبوق فكانه تعلم له كيف يدخل وراجع ما في المدحنة منه يفينا و  
القمة كالقمام الى الثانية و قال حامد حوله الباقي <sup>الى</sup> وايضا انه بقية من القائم السابق

ليرتت السجود على القيام كيما ترتب عليه الركوع لا على الركوع ولذا جاء فيه الحذر فقط  
الرکعة للسبوق لفوات الرکوع وكونه بقية كما ذكره الباجي في القيام إلى الثالثة م<sup>٣٢٣</sup> وإن  
كان عوداً فالباقي لا يستدلا به فاعلم بذلك والله أعلم وهو كالقيام الثاني في الكسوف عند  
الباجي م<sup>٣٢٣</sup> عود لا استيئاف -

واعل ملحوظ الحنفية ان رفع اليدين اما للتحريم فلا وكتاب الوجه عند التسليم بالتحلل  
فالا واما للاستقبال وهذا قد كفى منه وان كان بيان الفصل الاستقبال فستة غير مقصورة  
بجملة الاستراحة والاضطجاع بعد سبعة الفجر فاختاروا الترك هذا واما غيرهم فاعله  
عندهم للتعظيم فناس استبدلوا كونه للقنوت اذا كان قبل الركوع كما ذكره فمعاذ الا ان من باب الرفع عند رؤية  
البيت يدل على ان الفصل عند الرفع يجعل القنوت بعد الركوع رفع كالردد واما يجعل بعد الركوع لانه  
يوجه الى الفضل ولذا وضع الحنفية لانه منفصل والظاهر ان الرفع للآخر فالفعل الشرعي فيه  
ذكرة الشيخ ابن الهيثام من تكبيرات ليجارة عن ابن يوسف انه عند الشافع فعلى عظيم كذا شرح المذهب  
عند سعيد بن الحضرمية وكذا في الجواهر العشرين ورفع اليدين في تكبير العيد عند الحنفية لا يفتح كذا في الفقه على سعيد بن الحضرمية  
والرفع مررت فقط وانما دخل فيه الاجتهاد من حيث عاية المعرفة وكارثة نفيه لا اعتناد  
على العمل فقط لوقوع الاختلاف في مواضعه وسيأتي السجدتين من فوغا ومن على بعض  
السلف بع دخول خمول نية وقل سقطه الشافع بالمعنى تدل عليه عبارته في الامر  
فاسحب على الجنس عند الحنفية وهذا تعلل فيه ظاهرية هذا العصر في مواضع الآخر  
وبالجملة الترك مبني على التردد لا على الجزم بجانب ووجه دخول التقفة فيه قد ذكرناه  
وانه ليس الترك على العذر الا صلي بل للدين فيه وظائف اضافية صار الترك افضل  
عندهم لترك الترجيح في الاذان ولكنها كانت لفائدة حاضرة حنفية منهم لادافته وكتاب

تعدد الركوع في الكسوف فانه كان عند هم لوارد و قتي وقد قال لنا في المستقبل كاحذر  
صلوة صلبيتموها من المكتوبة -

ثُرُلَ وَجَلَتْ هَيْنِينَ لَيْنَانِ أَيْسَارَافِي يَسْرَلَتْ أَنْ رَفَعَ الْيَدِينَ شَعَارَ التَّكْبِيرِ خَارِجَ  
الصَّلَاةِ أَيْضًا وَعَلَيْهِ رَفَعَهُ حَسْلَهُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِسْلَهُ يَدِيهِ عَنْ إِجْرَاهِهِ فِي زَقَاقِ خِيَارِهِ مَعَ التَّكَبِيرِ  
وَقَدْ يُوبِيْعَ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ بَابَ التَّكَبِيرِ عَنْ الْحُرُبِ بِخَصَّهِ مِنْ كُرَاهَةِ رَفَعِ الصَّوْبَالَ عَلَيْهِ وَنَوْجَهِ  
وَكَانَ مَعْرُوفًا عَنْهُمْ وَأَنْ قَلَ وَهُوَ كَتْسِيَّهُ بِهِ الْمَسْجِهِ مِسْجِهِ لَيْسَ هَذِهِ التَّسْمِيَّهُ بِأَعْتِيَّكَرِ  
الْمُتَشَهِّدِ فَقَطْ بِهِلْ كَانَ كَثِيرًا عَنْهُمْ وَخَلَ وَكَنْ لَكَ الْأَشْارَهُ بِالْمَسْجِهِ كَثِيرَهُ فِي الْعَرَبِ عَنْهُ  
زِيَارَتِهِمْ مَشَاهِدَ الْحَرَوَانِ يَسْتَوْدِعُونَهُ شَهَادَهُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَرُوْزُ بِالْمَسْجِهِ  
إِلَى السَّمَاءِ ثُرِلَ مَا حَلَ فِيْلَكَ خَارِجَ الصَّلَاةِ لِعَوْرَهِ الْاعْتِنَاءِ سَرِيْ ذَلِكَ دَاخِلَهَا إِلَيْهِ وَصَارَ  
عَنْدَ كَثِيرَانَهُ لَيْسَ بِهِمْ دَسْرِيْ حَكْمَ الْجَنْسِ إِلَى يَمِيْجَانَهُ فَهَذَا فَتَهُ الْمَقَامُ وَاللَّهُ الْوَلِيُّ الْمُسْعَدُ  
وَسِخَنُ نَيَهُ حَالَةُ الْقِيَامِ وَهِيَأَهُ أَعْلَاهُ كَلِمَهُ اللَّهِ وَلِبَعْضِ فَلَكَ الرَّفِعُ فِي الْإِذَانَ لَادْخَالِ  
الْأَصْبَعَيْنِ فِي الصَّمَائِيْخَيْنِ وَسِيَّعَنْدَهُمْ جَعْلُ بَاطِنَ الْكَفِ عَنْدَ الْكَفِ إِلَّا فَتَسْتَخِيَ كَمَا  
فِي الْعَدْلَةِ عَنْ حَاوَيِ الْمَأْوَدِيِّ وَرَحْمَهُ اللَّهِ الْبُوْصَيْرِيِّ حِيَثُ قَالَ سَهْ

رَأَفَعًا رَاسَهُ وَفِي ذَلِكَ الرَّفِيْعُ الْكَلَّ سُودَدِ أَمَاءَ  
فَأَمِعَتَ طَرَقَهُ الْمَهَاءَ وَصَرَبَيِّهِ ؛ كَلَّ مِنْ شَاهِدَهُ الْعَلْقَلِ الْعَلَاءَ  
قَالَ الْبَخَارِيُّ بَابَ التَّكَبِيرِ عَنْ الْحُرُبِ حَلَ شَأْبَدَ اللَّهِ بِنِحْمَدِ حَلَ شَأْسِيَّانِ عَنْ  
إِيُوبِ عَنْ مُحَمَّدِ عَنْ أَنْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَبَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِسْلَهُ خِيَارِ قَدْ خَرَجَ بِأَمْسَى  
عَلَى اعْنَاقِهِ فَلَمَّا رَأَهُ قَالَ وَاهْذَا حَمْلُ الْخَيْسِ مُحَمَّدُ الْخَيْسُ فَلَمَّا حَسَوْا إِلَى الْحَصْنِ فَرَفِعَ النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِسْلَهُ يَدِيهِ وَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرْ خَرَبَتْ خِيَارِهَا إِذَا زَلَّنَا بِسَاحَهُ قَوْمٌ كَمْ صَبَحَ لِلْمَنْذَرِ  
وَاصْبَنَاهُمْ حَرَانَطِيَّهَا فَنَادَى مَنَادِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِسْلَهُ أَنَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَهْيَنُكُمْ

عن لحوم الحمر فأكثت القدر ما فيها تابعة على عن سفيان رفع النبي صلى الله عليه وسلم  
يديه وكلنا عنده في آخر علامات النبوة.

قال في الفتح والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه كلاماً اوفى على ثانية او نفذ كل بت  
ثلاثة قال المحدث تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعاراً لك برب الله عز وجل  
وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه انه اكبر من كل شيء وتبصره في بطر الاودية  
مستبط من قصته يوش فما تبصره في بطن الحوت نجاة الله من الظلمات فسبحان النبي صلى  
الله عليه وسلم في بطن الاودية لينجيه الله منها وقيل مناسبة التبصير في الاماكن المخضبة  
من جهة ان التبصير هو التأنيث فناسبة تبصير الله عز صفات الانفاس كما ناسب تكبيره  
عند الاماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جهة العلو والسفل معاً على الله ان لا يوصف  
كلاً وصفه بالعلم من جهة المعد والمستحيل كون ذلك من جهة الحسن ولذلك ورد في صفت  
العال والعلم المتعال ولم يرد ضد ذلك وانما ذكره في كل شئ علماً جل وعز اهـ.

والإشارة على وجاهة اشارات بالمسجدة في التشهد على المعرفة للاخ اوصي بالتوحيد  
وإشارة بها في دعاء المسألة ذكرها في العدة عن ابو يوسف في باب الاستفادة في الخطبة يوم  
الجمعة وإشارة بها مع رفع اليدي الى المذكورة ردهم في عقلي الخطبة وعن حمل بن سعرا قال  
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهراً يديه قط يد علی منبر ولا غيره ما كان يدعوه  
الا يضع يدها في حذف ومتذكراً ويشير باصبعه اشارات رواه احمد بن ابرهاد وقوله لكن ائته  
يقول هكذا وأشار بالسبابة وحفل الوسط بالابهام منتهي الاخبار من الجمعة وفي القراءة  
عن الاوزاعي ذكرها ابن نصر في قيام الليل ورفع اليديه للاستقبال ورفعها مع التكبير  
خارج الصلاة ورفعها للمسائلة تحلاء الصدر وآلا ابتهال وهو فهم ما رفع بالعنقا ومهما

وَالاستخارَة بِجَعْل ظَهُورِهَا إِلَى السَّمَاء كَمَا ذُكْرَهُ فِي الْاسْتِشَارَة وَنَقْلَوْا فِي كِتَابِ الْفَقَهِ  
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيهِ فِي قُوْنَتِ الْوَتْرِ فِي الْأَيَّدِيْنِ كُلَّ عَامِ الْمُسْلَمَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ عَنْ دَلِيلِ  
وَقَدْ أَطْلَقَ الرَّوَاةُ عَلَى كُلِّ أَكْثَرِهَا لِفَظَ الْمُعْلَمَ ارْدَادِيَّةِ دُعَاءِ النَّذَاءِ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْفَارَسِيَّةِ  
بِخَوَانِنَ لِدُعَاءِ السُّؤَالِ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِخَوَاسِنَ وَهُوَ امْرَادٌ بِقُولَةٍ تَعَالَى قَلْ اِدْعَوْالَهِ

اِدْعَوْالَهِ رَحْمَنَ اِيَّا مَا تَدْعُ فَلَهُ الْاسْمَاءُ الْحُسْنَى مِنْ دُعَوتِ زَيْلَةِ قَالَ قَائِلُهُمْ ٥

وَدُعَاءُ دُعَاءِ يَامِنِ يَحْبِبُ إِلَيْهِ الْمَنْدُ ٦ فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عَنْدَ ذَلِكَ حَجَيْبٌ  
فَقَلَّتْ لَهُ أَقْدَمُ دَارِفَعِ الصَّوْمَقَ ٧ لَعْلَابِيْنِ الْمُغَوَّرِ مِنْكَ قَرِيبٌ  
وَرَاجِمٌ مِنِ السَّعَايَةِ مِنْ لَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ جَحْرَدِيْنِ مِنْ لَا عَنْ الْخَنَّاكِ فِي الثَّنَاءِ وَالْتَّبَيَانِ  
مِنِ الثَّنَاءِ وَالْكَلِمَ المُنْتَهَى مِنَ الْطَّوْرَانِ الْمَرَادِ مِنْ وَسِيمَ بَجَرِدِيْنِ بَكْ حَيَانِ تَقْوَمُ الْثَّنَاءِ عَنْ  
إِبْنِ الْمَسِيبِ وَفِي النَّاسِ فَعَنْ إِبْنِ زَيْلِ ٨ فَتَرَيْدَ عَوْنَوْرَ فَتَسْتَحِيْبُونَ حَكْمَلِيْمِ ٩

وَلَعْلَ عَرْضُ الشَّرِيعَةِ كُونَ الرِّفْعَ فِي اِبْتِلَاءِ الْقِبَامِ وَالرَّكُوعِ وَالْمُحْدَدِ الْأَوَّلِ وَ  
دَلِيْلُ اِذْوَادِهِ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ الْمُبَوَّبِ وَعَنْ بَعْدِهِ مِنْ اِبْتِلَاءِ الْقِبَامِ وَعَنْ دَلِيلِ اِذْوَادِهِ وَعَنْ دَلِيلِ  
الثَّنَاءِ فَيَنْتَظِمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ١٠ فَكَمَا مَا دَارَ فِي جَوَدِيْنِ جَوَدِيْنِ دَارَ فِي بَهْرَيْهِ وَدَارَ فِي طَلَشِ

وَعَنْ دَلِيلِ النَّسَائِيِّ بِأَبِي دَعْوَةِ الْمُجَاهِدِيْنِ بَيْنَ الْمُجَاهِدِيْنِ وَهُمْ عَنْدَ اللَّهِ كَلِمَاتٌ ١١  
وَاعْلَهُ الْحَافِظُ اِبْوَاحِ الْمِنْسَابِيِّ كَمَا فِي شَرْحِ الْمِنْتَهَى ١٢ وَابْنِ طَاهِرِ الْتَّذَكَرَةِ  
وَمَا فِي الْزَّوَالِ ١٣ فِيهِ مَحْلِبُ بْنُ حَجَرِيْسِ بِالْقَوْيِ وَلَهُ مَنَاكِيرٌ وَفِي سِيَاقِهِ لِعَظِيْشٍ  
وَرَأَيْتُ فِي الْعَمَّاصِيِّ اِنَّ الْقَطَانَ قَدْ صَحَّ حَدِيثًا اِخْرَطَأْوَسَ اِنَّهُ كَمَا يَرِيْدُ  
حَتَّى يَجَازِي بِهِمَا رَأْسَهُ ١٤ وَلَعْلَ الصَّوَابُ حَتَّى يَجَازِي بِهِمَا وَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْمُضْرِبِ  
ابْنِ كَثِيرِ ١٥ يَدِلُ عَلَيْهِ مَا فِي جَزِيرَةِ الْبَخَارِيِّ عَنْهُ صَدَّا وَصَدَا

وَلَمَّا كَانَ عَلَيْهِ لِمَسْيِرِهِ لِمَقْبِضِ الرَّوَاةِ لِمَقْبِضِهِ فِي الْكَثَرِ الْأَحَادِيثِ كَمَا قَرَرَهُ اِبْنُ تَهْمِيَّةَ ١٦

في ذكرهم في سحر الله وسكونهم في الكثرة فادهم كثرة وقوعه وليس الا ان كل ذلك متيناً  
وهذا يخلصنا الاستراحة فيما ذكره عن احمد في الجوهر النقي <sup>١٢</sup> ولا حظ ما ذكرناه في متننا  
من تعليقنا في حديث جابر بن سمرة يوهان للاصبع اشاره بالسلام مع ما في الجوهر النقي <sup>١٣</sup>  
لكن شرحه ما في المتن <sup>١٤</sup> ابرهار بفتحه وتشبيه اليدين فالإشارة اشاره الصلاة  
في لفظ البهقى في الجوهر النقي ابي اود لا اشاره السلام او اراد بقوله انما يكفي حركم  
ان يقول هكذا اشارا باصبعه ويسل على أخيه الاشاره الى وضع اليدين على الخدين  
لا اشاره الصلاة وبدل عذل ابن حبان قوله ان يقول هكذا اشارا باصبعه يقوله ان  
يضع يديه على خذليه ام ونحوه عند سلم ولكن ازيد ضم يديه بالافراد، ومفهى الكافر  
ان اليدين مشغولتان بظالمنه عند الترک ايضاً واما قبل النقل في الترک لكونه من  
الترک مع كونه كثير اني نشه كخفاء بيم الله وتحفه ايمان وترک جلة الاستراحة  
وانما اتردد فيه من لختار الرفع من هيئا او كان من عادته ترجيح جانب من الاختلاف  
المباح ايضاً بالخارى على خلاف عادة الآخرين كالنائى وابي اود والترمذى  
**فصل** في ما فهمه بعض السلف من معنى التكبير وموضعه ومن يلخصه <sup>١٥</sup>  
برفع الصوت والاعلان واداعا شرفاً في العاشر كما في العدة عن الطبرى من باب  
الذكر بعد الصلاة وكتاب ابن ماجه فتح قسطنطينية بالتكبير ورفع الفاروق الصوت به في  
ليلة التحرير وليوبالخارى باب التكبير عند الحرب وخصه مذكر له في زعم الصوت بالدعاء ونحوه  
ورفع اليدين عند وانه شعار خفف فيه بعض السلف اولاً ثم اتفقا على تأكده في الصلاة  
باب انتهاء التكبير في الركوع <sup>١٦</sup> من عادة القارى  
(ذكر ما يستفاد منه) فيه اول التكبير في كل حضن ورفع واليه ذهب عطاء بن ابي بح

والحسن البصري و محمد بن سيرين و ابراهيم النخع و الشورى الازدي و ابوحنيفه و مالك  
 و اشافعه و احمد و اصحابه و يحيى ذلك عن ابن مسعود و ابي هريرة و جابر و قيس بن عبادة  
 و اخرين وكان عمر بن عبد العزيز و محمد بن سيرين و القاسم و سالم بن عبد الله و سعيد بن جعفر قتادة  
 لا يكابر و زن الصلوة اذا خفضوا و قال ابن الجشين في مصنفه حديثاً ابوداود عن شعبة عن  
 الحسن بن عمار ان عمر بن عبد العزيز كان لا يتم التكبير حلا شبيه بن سعيد عن عبد الله بن عمر  
 قال صليت خلف القاسم سالم فكان لا يهمني التكبير حلا شبيه عن عمر و بن مرة  
 قال صليت مع سعيد بن جعفر وكان لا يتم التكبير حلا شبيه بن سليمان عن عمر بن عبد العزيز  
 الفقير قال كان ابن عمر ينقص التكبير في الصلوة وقال سعراذا الخطط بعد الركوع للبيهقي  
 فاذ اراد ان يسجد الثكينة لم يكابر و يحيى عن عمر بن الخطاب ايضاً و اخرج عبد الرزاق في  
 مصنفه عن اسماعيل بن عبد الله بن ابي الوليد قال تخبرني شعبة بن الحجاج عن رجل عن  
 ابن ابي زيد ان عمر بن الخطاب امهما فلم يكابر هذا التكبير و يحيى عن ابن عباس ايضاً  
 و اخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمر و بن دينار عن جابر بن زيد قال صليت مع ابن عباس  
 بالبصرة فلم يكابر هذا التكبير بالرغم والخض قلت المشهور عن هؤلاء التكبير في الخضراء  
 ورويات هؤلاء مجملة على انتم تركوه احياناً بياناً للجواز او الرواى لم يسمع ذلك منهم  
 لخفاء الصوت وكانت بسوأ مية يتركون التكبير في الخضر و هو مثل معاوية و زياد و عمر بن  
 عبد العزيز قال ابن ابي شيبة حلا شبيه عن منصور عن ابراهيم قال اول من نقص التكبير  
 زياد و قال الطبرى ان ابا هريرة قسأ من اول من ترك التكبير اذا فرغ رأسه اذا وضعه قال  
 معاوية و قال ابو عبد الله العدلي فمسنده حديثاً بشر بن الحارث حلا شبا اسليل عن ثور  
 عن ابيه عن عبد الله قال اول من نقص التكبير او ابى جعفر عليه فقال عبد الله تقصوه

نقص حوالله فقد أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكابر كلاركع وكلارسجد وكلارنزع سه  
 وعزم عذر السلف انه كان لا يكابر سوي تكبير المحرام وفرق بعضهم بين المتفق وغيره  
 فأن قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن أبي الخزائني انه صلّى الله عليه وسلم  
 عليهما وكارلا يكير رواه أبو داود الطحاوي قلت قاتلاته ضعيف معلول الجسن  
 ابن عمر ان احد رواه قال الطبرى هو جهول لا يجوز الاحتجاج به وقال البخارى في تائشة  
 عن ابن ابي داود الطيالى انه حديث باطل وقد ذكرناه عن ترثي فأن تلقيت مكتوب ابا داود الطحا  
 يدل على الصحيح عند هما قالت لما زيلنا صحة هذا بخواص ذكرناه عن ترثي في تأوله الگرخى على  
 حذفه في ذلك نقصاص صفة لانه قد رواه الطحاوى ان الاشارات المتساوية على خلافه مان  
 العل على غيره فما ذكرناه في تكبيره الانتقالات ستة امر واجبة قالت مختلفو افونه فقال قومى  
 سنة قال ابن المنذوب عليه قال ابو يكير الصداق وعمرو جابر قيس بن عبادة والشعبة والاوزاعى  
 وسعيد بن عبد العزيز ومالك الشافعى ابو الحنيفة ونقله ابن بطال ايضاً عن عمران وعلو وابن  
 وابن عمر وابي هريرة وابن الزبير ومسكون والفتحى وابي ثور وقالت الظاهرية واحمد في رواية كلها  
 واجبة وقال ابو عمر قد قال قوم من اهل العلم ان التكبير اما ها ذن بحر كاتلا اما شعاع  
 الصلاة وليس بسنة لافى الجملة فاما من صل وحده فلا يأس عليه ان لا يكابر وقال سعيد  
 ابن جبیر انا هو شئ يزین به الرجل صلاته، انتهى. وعند ابي داود من بخارى ما يقول الرجل  
 اذا سأرق من الجحاد عز على الا زدى ان ابن عمر عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اغا  
 استوى على بغيرة خارجا الى سفر كبر ثم اثنا ثم قال سبحان الذى سخر لنا هذا واما كان له مقتضى  
 له وعذر انه عن عمر لا عن النبي صلى الله عليه وسلم فما ذكر ابن عبد الرحمن بن عمر اده الرواوى في كلها ما ذكره بعض الرواوى  
 الرفع ثم فهو الرواى ايضاً عن عبد العزيز نقصاصه في نسبته ان عمران ايضاً ثر ثالثاً وبا لنقص ترکه دل عليه اطلاقا  
 السلف فيه وفي اتمامه وبالباب البخارى وتراجحة لاحذف المذور ترك بسطه على الامتناع

له وعذر انه عن عمر لا عن النبي صلى الله عليه وسلم فما ذكر ابن عبد الرحمن بن عمر اده الرواوى في كلها ما ذكره بعض الرواوى  
 الرفع ثم فهو الرواى ايضاً عن عبد العزيز نقصاصه في نسبته ان عمران ايضاً ثر ثالثاً وبا لنقص ترکه دل عليه اطلاقا  
 السلف فيه وفي اتمامه وبالباب البخارى وتراجحة لاحذف المذور ترك بسطه على الامتناع

وَإِنَّا إِلَيْهِ مُنْتَهُونَ اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذِهِ الْبُرُورَةِ الْمُقْرَنِيِّ وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تُرْضِيَ اللَّهُمَّ  
 هُوَنَ عَلَيْنَا سَفَرٌ هَذِهِ اللَّهُمَّ اطْوُلْنَا الْبَعْدَ اللَّهُمَّ وَانتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيلُ فِي الْأَهْلِ وَ  
 الْمَالِ وَإِذَا رَجَعْنَا فَالْمَرْزِقُ زَادَ فِيهِنَّ أَبْيُوزْ قَاتِبُوْزْ عَابِرْ لِبِنْ حَمْدَلِبِنْ وَكَانَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 وَجِيَوْشَهُ أَذْأَعْلَمُ الْشَّنِيدَلِكَبِرْ وَأَذْأَهْبِطُوا سِبِّحَا فَوَضَعْتَ الصَّالِهَ عَلَيْهِ لِكَلَّا ثَامِنَ وَلَعَلَهُ عَلَيْهِ  
 الْمَعْذِنَهُ تَرْكَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْخَضْرَ لِلْبَسِجْدَهُ وَلَمْ يَرْتَكِهِ إِنْ عَمَّنْ الْخَفْضَ لِلرَّكْعَعِ لِكَلَّا رَفْعَ الْيَدِينَ  
 فِيهِ وَهُوَ شَعَرٌ أَتَكَبِرُوا تَكَبِرُوا فَعَلَى دَكَانَهُ عَلَمَنَهُهُ مِنَ الدَّلَالَةِ الْوَضِيَّهُ عَيْنَ الْفَظِيَّهُ عَلَى  
 أَصْطَالِ الْنَّظَارِ كَالَّذِي لَا يَعْنِدُهُمْ وَالْتَّكَبِرُ الْقَوْلُ شَعَرُ الْمَلَهُ الْخَيْفَهُ مِيزَهُ عَنْغَيْهُ  
 فَوَضَعْ فِي وَضْعِ الشَّعَارِ كَالْإِسْلَامِ وَالرَّمَيِّ الْذَّنْجُ دُنْيَ شَرِيعَ الْعِبَادَهُ أَعْلَمَ مَا يَهْبِطُ بِجَاهَهُ  
 الْحَنْفَهُ لِأَعْبَادَهُ الْمُشَرِّكِينَ وَالْوَجْهُ فِي التَّكَبِرِ لِلْسَّجْدَهُ أَنَّهُ لِلْخَفْضَ وَأَنَّهُ كَانَ مَعْنَهُ أَبْتَلَهُ  
 فِي الْقَوْمَهُ وَالْجَلَسَهُ فَهِيَ أَهْنَابَهُ لَهُ ثَرِيَتُهُ عَلَى الْخَضْرَ لِصَفَرَهُ الْمَوَلَهُ وَالْعِيرَمُ لِشَرِيعَ  
 قَالَ الرَّاغِبُ وَالْكَبُرُتُ الشَّئُرِيَّهُ كَبِيرًا قَالَ فَلَمَّا رَأَيْهُ كَبِيرَهُ وَالْتَّكَبِرُ يَقَالُ لِذَلِكَ لَعْنَهُ  
 اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِمُ اللَّهُ الْكَبِرُ وَلِعِادَتِهِ وَاسْتِشَعَارِ تَعْظِيمِهِ وَعَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَتَكَبِرُوَ اللَّهُ عَلَى مَا  
 هَذَا كَلَّوْهُ وَلَكِبِرُهُ تَكَبِرُوا -

”بَأْبُ التَّكَبِرِ إِيَّاهُ مَنْيٌ وَإِذَا غَلَّا إِلَى الْعَرْفَةِ“ ١٥٣٣ مِنَ الْعَلَمَهُ أَيْضًا

(ذَكَرَ مَا يَسْتَفَدُ مِنْهُ) قَالَ النَّطَابِرِ وَابْنُ بَطَالِ مَعَنِ التَّكَبِرِ وَهُنَّ الْأَيْمَانُ الْجَاهِلِيَّهُ كَأَنَّهُ  
 يَذْجُوَنَ لِطَاغِيَتِهَا فَجَعَلُوا التَّكَبِرَ إِسْتِشَعَارَ الْذَّنْجُ لِلَّهِ تَعَالَى حَتَّى لَا يُذَكَرُ فِي أَيَّامِ الْذَّنْجِ غَيْرُ  
 أَنَّهُ - وَفِي الْمَعْنَى مِنْ تَكَبِيرَاتِ الْعِيدِ وَلَا هُنَّ تَكَبِيرَاتِ حَالِ الْقِيَامِ فَاسْتِبَرْ لَانَ يَخْلُلُهَا ذَكْرُ  
 كَتَبِيرَاتِ الْجَنَانَهُ وَتَفَارِقِ التَّبَيَّنِ لَانَهُ ذَكْرُ حَيَّهُ وَلَا يَظْهُرُ بِخَلَافِ التَّكَبِرِ أَهُ وَفِي الْكَنْزَهُ  
 اذَا سَعَمْتُ الرَّعْدَ فَبَخَوْهُ وَلَا تَكَبِرْ وَادْفُعْ مِرْسِلَهُ وَفِي الْمَخَزَهُ اِيْضًا مَا ذُكِرَ فِي اذَا الرَّاعِيَ الْمَنْفَرَهُ

والمسافرون في البيت من معذ الشعارات ونفيه والمدرونة وكان اى ابن عمر يقول اما الاذن  
على الامير والامام الذي يجمع الناس <sup>ص</sup> وكالجعة لتحقق احد معذ الشعارات فيها.

**فصل في احاديث الرفع** نقلنا فيه عبارة <sup>للتخصيص</sup> الجبير فانه اى على جبهة اليمين  
الانزري يار وللعلم ان الرفع متواتر اسناً داعملاً لا يشك فيه ولم ينجز ولا حرف منه وانما  
بقى الكلام في الاقضية وصح ابو بكر الجصاص في احكام القرآن من مسائل رؤية الاهال  
بن لكت وانه <sup>من</sup> الاختلاف المباحث واما التشكك في احاديثه قليلة ومع هذا هو ثابت بالامام وهو  
متواتر عملاً لا استدال بعذر اهل الكوفة وقل كان في سائر البلاد تذكره وكثير من التأكير في  
المدينه في عمدة الالك وعليه بنى مختاره وكان اى ثراه اهل مكة يرفعون فتنى عليه الشافعى مذهبها  
وكانوا تعلمونه من ابن الزبارة وكان يرعن وتعلمه اهل المعرفة من ابن مسعود وعلى ورحوا الى اى  
لعلموا الصلاوة ايضاً فرو واتركه واستمر في اعليه والتواتر على الحاء، تواتر اسناً داعملاً وتواتر طبقته  
وتواتر توارث وتعامل وتواتر قدر المثار وكله تواتر في القطع. ثم من ذكر ابن رواة  
الربيع نحو خمسين صحابياً فهو قد ادرج فيه رواة الربيع عن دا لا فتتاح فقط ايضاً والآفر وآراء  
الرفع نحو عشرين كما في الدراري المضيئه للشوكتاني ويجرب في المثلث ايضاً ولا يختصر  
الآن خمسة عشر او اقل منهم كما يائى من البحث في بعض دفه اور نعماً ثم ان مختار  
جانبنا يرى خلافه قليلاً وذلك من الجانبيين فلم يقو فيه تارىخاً ونقلاً واضحاً واما هذل  
هذا كل وقرائن فعمل اهل المدينه نقله المأكليه راعات به ابن القيم في اعلام المؤذنفين  
وان لرجبي له بجهة وستمائة عبارات من كتب الشافعى يقلل خلافه بخلاف المأكليه.

**قال** حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينحي يديه حذاء من كفيه  
اذا افتتح الصلاة متყق عليه بزركية واذا كبر للمرفع وادار فرع راسه من اليمين رفعها كذلك

فقال سمع الله من حزن زاد البهقى فما زالت تلائت صلواته حتى لقى الله وفي رواية البخارى  
وكايفعل ذلك حاين سجد ولا حين يرفع رأسه من السجدة قال البر المدى فى حديث الزهرى عن  
سالم عن أبيه هذل الحديث يعذرى حجة على الملاك كل من سمعه فعليه أذى يجعل به لأنه ليس فى  
اسنانه شئ -

حديث وائل بن حجر أنه صل الله عليه وسلم لما يرفع رأسه حذر منكية الشافعى وأحد من  
رواية عاصم بن كلبي عن أبيه عن وائل به -

قوله روى انه صل الله عليه وسلم رفع رأسه إلى شحمة أذنيه رواه أبو داود والنسائي وابن حجر  
من حديث وائل أيضاً ولفظ يرى في أبها ميمه إلى شحمة أذنيه وللنسانى حتى تكون أبها ماماً تجذب شحمة أذنيه  
وفي رواية لا يجذب حذاء بأبها ميمه أذنيه وفي المدلوك والراقطى من طريق عاصم الصلو  
عن انس قال أتى سول الله عليه وسلم كبر حذاء بأبها ميمه أذنيه ثم لکح حتى ستقر كل منفصل  
الحديث ومن طريق حميد عن انس كذا إذا افتقه الصلوة كبر ثم يرى فتح يديه حتى يجذب  
بأبها ميمه أذنيه ،

قوله يرفع غير مكابر ثم يبتلى التكبير مع استدعاء الارسال وينتهى مع استئنافه وفى ذلك  
عزمى حميد عن النبي صل الله عليه وسلم رواه البخارى ولا رابعة ولفظ ابن حذفون اذ اقام  
الصلوة رفع يديه حتى يجذب بهما منكية ثم يكرر حتى يقر كل عضو في موضعه مقتداً -

قوله وقيل يبتلى بالرفع مع استدعاء التكبير يروى ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سيفان  
رواية الحارث بن حنبلاً اذ حديث قال اعن وائل انه رأى رسول الله عليه وسلم يرفع يديه  
مع التكبير ولله تعالى من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر الحصبي عن وائل قال صلوات خلف  
رسول الله صل الله عليه وسلم لما يرفع يديه مع التكبير -

قوله وقيل يرعن غير مكبر ثم يكبر ويدله قاتنان ثم يرسلم ما في كون التكبير بين الفم والذيل  
روى خالد بن عبد الله من حديث ابن عم عبد الله الكفية لكن لفظ روايته إلى أبو داود أقام إلى  
الصلة رفع يديه حتى يكونا حذن من نكبيه ثم يكبر وهما كذلك وفي الكتاب عن عمالك  
ابن الحويث متقدمة عليه.

ومن على رواه أبو داود والترمذ وصححه أحاديث فيما حكاها الحال وعمر بن عبد الرحمن بن عطاء الله  
سليمان الجعدي في عشرة مزاج حجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحوالهم بوقت آدمة يقول أنا عملكم بصلة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفاقي عرض قال كان إذا قام إلى الصلة ابتعد قاتنا ورفع يديه  
حتى يجازى بهما من نكبيه رواه أبو داود والترمذ وصححه.

ومن أنس بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلة وإذا رفع رأسه  
من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا رواه البخاري في جزءه السادس في المذهب.

ومن جابر بن سمرة رواه الحاكم وقال له نكبة من حديث سفيان عن ابن المبارك عن الإمام حديث  
شيخنا ابن العباس المخوب وهو ثقة عامة وافق نكبة من حديث إبراهيم بن طهان عزى البزير  
انتهى ومن حديث إبراهيم أخرجه ابن ماجه في صحيحه البهقي.

ومن أبي بكر الصديق روى أن كاريزن رفع يديه إذا افتتح الصلة وإذا رفع رأسه من الركوع  
وقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثله رواه البهقي ورجاله ثقات

ومن عمر بن الخطاب رواه الدارقطني في غرائب مالك والبهقي وقال الحاكم أنه محفوظ  
ومن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكبر للصلة جعل يديه حذاء  
منكبيه وإذا رفع نعل مثل ذلك وإذا رفع للسجدة نعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل  
مثل ذلك رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح

وقال الدارقطني في العلل روى عمرو بن علي عن ابن المعتدي عن محمد بن عمرو عن أبي سلطة عن أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشهدكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم -

وَعَنْ أَبِي مُوسَىٰ قَالَ إِنَّمَا يُصْلُوُنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلْبَهُ وَرُفْعَتِ يَدَيْهِ ثُمَّ كَبَرَ وَرُفْعَ

يَدَيْهِ لِلرَّكُوعِ ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمَلَ وَرُفْعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ هَذَا قَاصِنُوا وَلَا يَرْفَعُ بَاهِنَ

السُّجُودَ تَيْنَ رِوَاةُ الدَّارِقطْنِيِّ وَرِحَالُهُ ثَقَاتٌ -

وَعَنْ جِبْرِيلَ بْنِ الْزِبَارِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُشَدِّرُ كُلَّ فَيْدَيْهِ حَيْنَ يَقُومُ وَحِينَ يَرْكِعُ وَحِينَ يَسْجُدُ وَ

حَيْنَ يَهْضُمُ فَقَالَ أَبُو عَمَّاسٍ مَّنْ أَحْبَبَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى صَلْوةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَيَقْتُلَ بْنَ الْزِبَارِ -

وَعَنْ طَاؤُسٍ عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ فِي الرَّفْعِ رِوَاةُ أَبُو حَمْدَةِ وَالنَّسَانِيِّ -

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ

تَكْبِيرٍ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ رِوَاةُ أَبْنِ مَاجَةَ -

وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا افْتَنَتِ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ

وَإِذَا الرَّادِنَ يَرْكِعُ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكُوعِ رِوَاةُ الْحَاجِرِ وَالْبَيْهَقِيِّ -

وَعَنْ حَمْدَةِ بْنِ هَلَالٍ قَالَ حَدَثَنِي مِنْ سَمْعِ الْأَعْرَابِيِّ يَقُولُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْلِي فَيَرْفَعُ رِوَاةُ الْوَنِعِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَرَوَى مَالِكُ فِي الْمُوَطَّعِ عَنْ سِلَمَانَ بْنِ يَسَارِهِ كَمَا

مَشَلَهُ وَرَوَى عَبْدُ الرَّزِقَ فِي صَفَةِ عَزِيزِ الْحَنْفَيِّ مَرْسَلًا مَثَلَهُ وَقَالَ أَثَافَعَ رَوَى الرَّفِعُ جَمِيعَ

مِنَ الصَّحَافَةِ لِعَلَاهُ لِهِ وَرَقْطَ حَدِيثٍ بَعْدَ الْكَثْرَةِ مِنْهُ وَقَالَ أَبُو الْمَنْذِرُ لِمَ يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ وَقَالَ الْبَجَارِيُّ فِي جَزءِ رَفِعِ الْمَدِيرِ رَوَى

الربيع سبعة عشر نفساً من الصدّاحين وسَرَّهُ البِهْتَقِيُّ فِي السَّانِ وَفِي الْخَلَاقِيَّاتِ أَسْمَاءُ مِنْ رَوْيٍ  
 الربيع عن نحو من ثلاثين صدّاحياً وَقَالَ سَمِعَتُ الْحَاكِمَ لِي قُولُ الْفَقَّ عَلَى رَوْيَةِ هَذِهِ السَّنَةِ  
 الْعَشْرُ الْمُشْهُودُ لِهِمْ بِالْجَنَّةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ أَكْبَارِ الصَّدّاحَاتِ - قَالَ الْبِهْتَقِيُّ وَهُوَ كَمَا قَالَ وَرَدَ  
 ابْنُ عَمَّا كَرِفَ تَأْيِيْخَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَلَّمَةَ الْأَعْرَجِ قَالَ ادْرَكَتِ النَّاسَ كَمْ مِنْ رَفِيعٍ يَدِيهِ عَنْ كُلِّ  
 حَفْضٍ وَرَفِيعٍ وَقَالَ الْبَخَارِيُّ فِي الْجَزْءِ الْمُشْهُورِ قَالَ الْحَسْنُ وَجِيدُ بْنُ هَلَوْلَ كَانَ صَدّاحاً بِسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُونَ إِلَيْهِمْ وَلَوْرِيَتْتُنْ لِحَلَّا مِنْهُمْ قَالَ الْبَخَارِيُّ وَلَمْ يُثْبِتْ عَزْلُهُ  
 مِنْ اصْدَاحَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ لَوْرِي فَيَرْفَعُ إِلَيْهِ -

وَرَوْيٌ أَمَامَ الْأَجْمَلِ بِسَنَدِ عَزْنَافِعٍ عَنْ أَنَّهُ كَانَ أَخَارَ أَيْ مَصْلِيًّا لَا يَرْفَعُ حَصْبَهُ رَوَاهُ  
 الْبَخَارِيُّ فِي جَزْءِهِ بِلْفَظِ "رَمَاهُ بِالْحَصْبِ" وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْمَلِ سَمِعْتُ ابْنَيْ يَرْوَى  
 عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ فِي مَنْ رَفِيعُهُ يَدِيهِ فِي الصَّدَّادَةِ لَهُ بِكُلِّ اِشْتَارَةٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ -  
 وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمِيرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ أَنَّ كَنَّا لَوْدَبُ عَلَيْهَا يَعْنِي عَلَى تَرْكِ الْأَنْفُ  
 وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَيِّدِنَا هُوْزُمْ مَقْمَرُ الصَّالِقِ رَوَاهُ الْأَشْرَمُ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَيْرَهُ وَشَيْبَيْنُهُ  
 الرَّجُلُ صَلَوَتُهُ رَوَاهُ الْبِهْتَقِيُّ -

وَعَنِ النَّعْمَانِ بْنِ ابْنِ عَيَّاشٍ مُثْلِهِ رَوَاهُ الْأَشْرَمُ وَقَالَ عَبْدُ الْمَرْزَاقِ أَخْلَتْ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ  
 جَيْرَهُ وَأَخْلَهُ ابْنُ جَيْرَهُ عَنْ عَطَاءٍ وَأَخْلَهُ عَطَاءُ ابْنِ الْزَّيْدِ وَأَخْلَهُ ابْنُ الْزَّيْرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ  
 وَأَخْلَهُ ابْوَبَكْرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

قَلْتُ أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمِيرٍ فَهُوَ حَجَةٌ عَلَى الْخَالِقِ كَمَا ذُكِرَهُ عَنِ ابْنِ الْمَدِينَيِّ وَزِيَادَةُ فَمَازَالَتْ  
 تَلَكَ صَلَوَتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ كَذَبَ قَالَ الشِّيخُ الْيَنْمُوِيُّ قَلْتُ قَالَ الرَّبِيعُ فِي نَصِيبِ الرَّأْيِ قَالَ  
 الشِّيخُ فِي الْأَمَامِ وَيُزَيلُ هَذَا التَّوْهِمِ لِيَعْنِي دَعْوَى النَّسْخَةِ مَا رَوَاهُ الْبِهْتَقِيُّ فِي سَنَتِهِ مِنْ جَهَةِ

الحسن بن عبد الله بن حماد الرقي ثنا عصمة بن محمد الانصارى ثنا موسى بن عقبة عن فخ  
عن ابن عرثيم ساق الحديث ثر قال رواه عن ابن عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر  
عن عبد الرحمن بن قريش بن خزيمه الهدوى عن عبد الله بن زاحد الجحى عن الحسين التهنى  
واخرجه الحافظ في الديه ثر قال قال البيهقي هذيل على خطأ الرواية التي جاءت عن  
مجاهد يعني المتقدمة التي كلامه - قلت العجب منهم كيف اوردوا في تصانيفهم سكتوا  
عنه مع ان بعض رجاله من اقدم رواد الحديث قال الذهب في الميزان عبد الرحمن قرشن  
خرزيمه هوى سكن بغداد اتهموا السليماني بوضع الحديث التي قال في ترجمة عصمة بن محمد  
الانصارى قال ابو حاتم ليس بالقوى وقال يحيى كتاب يضع الحديث وقال العقيلي يحيى  
بالبراطيل عن الثقات وقال الدارقطنى وغيره ماتروك التي قال  
فأنا قلت قال العلامة الفيروزابادى في سفر السعادة بعد ساق الكلام على ثبات الفرع  
في الموضع الثلاثة وروى العشرون المبشرة انه صل الله عليه وسلم لم ينزل على هذه الكفيحة  
رجل عن هذا العالم - قلت رده العلامة هاشم السندي في رسالته كشف الرين بآفاق  
نقله الفيروزابادى عن العشرون المبشرة في دوام فعله صل الله عليه وسلم الرفع الى وقتها  
فلم يصح نيه حديث واحد فضلاً عن رواية العشرون نعم وقع ذلك في رواية واحدة عن  
ابن عرثيم ذكره في ساند البيهقي لكن ساند غير صحيح ومتادع صحته وصححة غيره فعلية البيهقي  
التي قالت وكأنه دخلت للراوى رواية في شأنه وهي في المسوط أعن على بن الحسين مقال  
وقد أصلحت العباره شيئاً واتصال في سفر السعادة بعده وقدم في هذا المقال ما ذكره فواتر آثاره فبطل لا يقبل إلا مقاله <sup>١٢١</sup>  
و عند البخارى في باب يحيى بالتبشير حاين بمسجد وراجع المدونة ص ١٠ و ساند إلى داود <sup>١٢٢</sup>  
والنسائي ص ١٤٣ -

ويعتبر حديث ابن عرثيم في هذه الغاية اعترضه منه الماليكي بما يأتى في عباره الورقان

وردي على وجوب تذكر الرفع في كل الموضعين ذكره عند الاختلاف فقط وهو في المدحنة  
الكبرى عن عالم المك وسمة صلة توهافى ادلة الترك وبترك ذكر الرفع عند الرکوع وهو عرف الملاك  
 ايضاً في الموطأ وذكره في كل الموضعين وهو عزما المك خارج الموطأ وبالاختلاف بين الملاك  
 نافع فيه في الرفع والوقف وذكره بعد المكثتين او عددهما وذكره للسبعين فيه مرؤوع عند  
 المخاري في جزءه ومن عمل ابن عمر فعده عند ابن حزم قال في المفتقر قال للذاقن في الشافع  
 والعنبي سراج جماعة مزروعة الموطأ فلم يذكر فيه الرفع عند الرکوع قال حاش عزما المك  
 في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدى والقطان وغيرهما ثابتة وقال ابن عبد البر كمن  
 روا عن ابن شهاب اثبته غيره ما المك في الموطأ خاصة اهـ كذا نقل عن ابن عبد البر  
 و هو في جزء المخاري ان كانت النسخة صحيحة من طريق بعضهم غير عالمه عن الزهري ايضاً  
 بترك ذكره عند الرکوع ففيه عن سفيان بن عيينة عنه عزما الملاك عن الرهبي ايضاً  
 صلـ اللـه علـيـه وسـلـيـلـه يـرـفـعـ يـدـيـه اـذـ الـكـرـوـعـ اـذـ رـأـسـهـ مـنـ الرـکـعـ وـلـاـ فـعـلـ ذـلـكـ بـيـنـ الـتـيـنـ  
 اـهـ الاـ انـ يـرـدـ اـذـ الـكـرـاـيـ فـيـ هـرـتـيـنـ وـفـيـ هـرـتـيـنـ يـوـنـسـ عـنـ اـبـنـ شـهـاـبـ بـهـ اـذـ اـقـامـ الـىـ  
 الـصـلـوةـ رـفـعـ يـدـيـهـ حـتـىـ يـكـوـنـ حـاـنـ مـنـ كـبـيـرـ ثـمـ يـكـبـرـ وـفـيـ عـلـيـهـ مـنـ الرـکـعـ  
 وـيـقـولـ سـمـعـ اللـهـ مـنـ حـمـ وـاعـدـهـ فـيـ مـوـضـعـ اـخـرـ كـلـ مـكـ مـنـ طـرـيـقـ اـخـرـ يـوـنـسـ وـلـاـ يـشـفـيـهـ  
 التـوجـيـهـ الـمـذـكـوـرـ وـاـخـرـجـهـ عـنـ نـافـعـ عـنـ اـبـنـ عـمـ مرـفـوعـاـ كـاـنـ اـذـ الـكـرـوـعـ يـدـيـهـ وـاـذـ رـأـسـهـ  
 مـنـ الرـکـعـ مـنـ طـرـيـقـ حـمـدـ بـنـ سـلـمـةـ عـنـ اـبـنـ يـوـبـ عـنـهـ فـيـ الـمـوـضـعـ الـاـوـلـ وـذـكـرـهـ مـعـ ثـانـيـاـ  
 وـلـنـكـنـ بـهـ هـذـاـ اـنـشـكـاـلـ بـلـ كـنـ اـخـلـهـ عـلـىـ الاـخـتـصـارـ وـلـكـنـ ثـبـتـ التـوـرـعـ فـيـ هـذـاـ الـمـسـأـةـ  
 ثـبـوتـاـ مـاـ مـلـهـ فـلـاـ خـسـلـهـ الـاـ عـلـىـ التـوـرـعـ .

وقال فيه وزاد وكيع عن العمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه

كان يرغم يهوداً إذا أكرع وإذا سجد آلة ثرذكراً لاماً فيه يدل على أنه فهو صنه التكرار والعمري  
 في نافع ثقة عند همكاني كتب الرجال وأخرج في موضع آخر عمل ابن عمير وهو عند ابن حزور  
 من عمله حيث لا يثبت فيه تأويل قال بأسناد عنه إنكاره فعميله إذا أدخل في الصلة و  
 إذا أكرع وإذا أقال سمع الله من حمله وإنما يحمله بغير الركعتين يرفع مما إلى ثلثية آه وقال هذا  
 أسناد لا دخلة فيه فاما الاختلاف بين سالم حيث رفعه ونافع حيث يقفه فقد قال فالحمد  
 عن ابن عبد البر والقول فيه ما قول سالم ولم يلتفت الناس فيها إلى نافع ام قلت هذابالنسبة  
 إلى الاختلاف ففيه ما و قد اختلف على نافع نفسه في الوقف الرفع أيضاً والرأي فيه مختلف  
 إلى آن فرج البخاري في صحيحه رفعه ويحتج إلى داود وقفه وذكر ما يوثقان ازيد من البخاري ثرث  
 طريق نافع لفظ آخر فراغاً عند الطحاوي في مشكل ذكره في المختصر كان يرغم يهوداً في كل حضرة رفع  
 دركوع رببود ونيار وقعود وبيان السجدين ويزكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ثم  
 ثرث قال وهذه رواية شاذة آلة قالت قد حصلت متابعته من يجمعه ما ورد في المسألة من نوعاً  
 ونوعاً لأن قدر جزءة أحاديث حنبيل كافية المخذ وبائع القرآن عنه وكل ذلك لا يشترط الاختلاف  
 العلنيه ولا يعكره واما يضيق الامر فيه على بعض الناس حيث انهم شددوا في الرفع  
 لم يستطع العملي بكل ما ورد فجعلوا يتعملون فيه بكل ما امكنهم واما من اخذ جائز اغفالهم فلا يضيق  
 عليه ولا يضطر الى اعلال الاحديث وقد قيل اذا اتسع الامر ضيق وإذا اضيق اتسع  
 ثرث العبرة وقال جماعة ان الا سقط اماماً اتى من مالك وهو الذي كاز لهم فيه نقله  
 ابن عبد البر اهـ اما مبعث الا سقط امام القراءة او الكتابة واما الوهم من باب علم بمحنة  
 الغلط ومن باب ضرب بمحنة ذهاب الوهم الى الشيء وما قالوا لا يبعد ان يكون من مالك بالغطا  
 بالاختلاف العمل وتتنوع الصور وليس ذلك يقتصر عليه في هذه المسألة بل فعله اخرون

ايضاً فيها ولا يخفى ذلك على من له مراجعة واما يكون ذلك عند اختلاف العمل فيشي  
كل على اختلاف كذا فعله البخاري في حديث الايمان بجملة واذا فرقاً فانصتوا اعلمها وتركها  
من بين الجملتين مسلماً بمحاجتها واحرجها وكتنا نعلوا في زيادة فصاعداً في حديث القراءة  
وامثلة كثيرة عند هم وكذا ذلك فعلاً في ركوع الكسوت -

وهذه عبارة الرزقاني في شرح الموطأ في اعتذار وابه في حديث ابن عمر

وقال صاحب المدياة من الحقيقة الا صريح ثم يكتب لأن الرفع صفة لفظ الكبيرة عن غير الله  
والتكبيرة ثابت ذلك له والتي سبقوه على الا ثبات كافية الكلمة الشهادة قال الحافظ وهذا  
مبني على ان حكمة الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة في اقتراحها انه يراد الاصم  
وسمعة الاعنة وقيل الاشارة الى طرح الدنيا والا قيال بكلية على العبادة وقيل الى الاستلام  
والاقياد ليناسب فعله قوله الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل الى تناصر  
القيام وقيل الى سمع المحاجب بين العبد والعبود وقيل ليستقبل بجميع بلنه قال القرطبي هنا  
اشبهها وقال الربيع قلت للشافعى ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله وابياع سنة نبيه  
انهى - وقال ابن عبد البر ارفع اليدين معناه عند اهل العلم تعظيم الله وعبادة له بالاتصال  
عليه واستسلام له وخصوص في حالة الوقوف بين يديه وابياع لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم  
وكان ابن عمر يقول لكل شئ زينة ومرئية الصلوة التكبير ورفع اليدين وقال عقبة بن عامر  
لله بكل اشارة عشر حنات بكل اصبع حناء انتهى - وهذا رواه الطبراني بن حسن  
عن عقبة بن عامر قال يكتب في كل اشارة يثيرها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع  
اودرجة موقوف لفظاً مفوع حكمها اذ لا دخل للرأي فيه وهذا الرفع مستحب عند جمهور العلماء  
عند افتتاح الصلوة لا واجب كما قال الأذناعي والجميد شيخ البخاري وابن خزيمة وداؤد

ولبعض الشافعية والمالكية قال ابن عبد البر وكل من نقل أرجوب لا يبطل الصلوة  
 بارتكابه إلا في رواية عَنْ الأوزاعي وَالْمُحْسِدِي وَهُوَ شَذْ وَذُو خَطَا وَقِيلَ لَا يَتَحَبَّ حَكَاهُ الْبَجِي  
 عن كثيرون المالكية ونقله الْمُخْتَنَى رواية عَنْ مَالِكٍ وَلَذَا كَانَ اسْلُوْلَ الْعَبَارَاتَ قَوْلَ ابْنِ عَمِّهِ  
 ابْنِ الْعَلَمِ اعْلَمَ جَوَارِفَ الْمَلِيْكِيْنِ عَنْدَ افْتَحَ الصَّلَاةَ وَقَوْلَ ابْنِ الْمَنْذِلِ لَمْ يَخْتَلِفُواْ اَنْعَهُ  
 صَلَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ سَلَّدَ كَانَ يَرْفَعُ يَدِيهِ اذَا فَتَحَ الصَّلَاةَ (وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكُوعِ رَفَعَهُمَا)  
 اَيْ يَدِيهِ (كَذَّ لَكَ) اَيْ حَلْ وَمَنْكِيَّةٍ (ايضاً) كَذَّ الْيَحِيَّيِّ وَالْقَعْنَبِيِّ وَالثَّانِيَّيِّ وَمَعْرُوقَيِّيِّ  
 وَالنَّيْسَكَلُورِيِّ وَابْنِ نَافِعِ وَجَمَاعَةَ فَلَمْ يُذَكَّرْ وَالرَّفِيعُ عَنْدَ لَا خَطَاطَ الْرَّكُوعِ وَرَوَاهُ ابْنُ دُبِيَّ  
 وَابْنُ الْقَاسِمِ اَيْنَ مَدْرِي وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَلِيْسُوْنَ وَابْنِ نَافِعِ وَجَمَاعَةَ غَيْرِ هُرْفَيِّ  
 الْمَوْطَأُ بِإِشَائَتِهِ فَقَالُوا وَذَرْ كَعْ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَّ لَكَ اِيضاً قَالَ  
 اَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَهُوَ الصَّوَابُ وَكَذَّ لَكَ لَسَائِرُهُمْ رَوَاهُ اَبْنُ شَهَابَيْهِ فَقَالَ جَمَاعَةُ اَنْتَكَ  
 ذَكْرُ الرَّفِيعِ عَنْدَ لَا خَطَاطَ اَنْمَا اَتَى مِنْ مَالِكٍ وَهُوَ الَّذِي رَبَّمَا اَوْهَنَنَيْهِ لَمَّا جَمَاعَةُ حَفَاظَ  
 رَوَاهُ اَعْنَهُ الْوَجَهَيْنِ جَمِيعَهُ اَخْتَلَفَ فِي مُشَرِّعِ عِيْتَهِ فَرَوَى اَبْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ لَا يَرْفَعُ فِي  
 غَيْرِ الْاَحْرَامِ وَبَهْ قَالَ ابْوَحْنِيْفَةُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكُوفِيْنَ رَوَى ابْوَمُصْبِبُ اِبْرَهِيْمَ بْنَ اَشْهَبَ  
 وَغَيْرِهِمْ عَنْ مَالِكٍ اَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ اذَا كَعْ وَإِذَا رَفَعَ مِنْهُ عَلَى حَدِيثِ اَبْنِ عَمِّهِ وَبَهْ قَالَ الْاَوزَاعِيُّ  
 وَالثَّانِيَّيِّ وَاحْمَدُ وَاسْحَقُ وَالْطَّبَرِيُّ وَجَمَاعَةُ اَهْلِ الْحَدِيثِ وَكُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ مِنَ الصَّحَابَةِ  
 الرَّفِيعُ فِيهِ مَا رَوَى عَنْهُ فَعْلَهُ كَلَّا اِبْنُ مُسْعُودٍ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكْمِ لَمْ يُرِيْ وَاحْدَهُ عَنْ مَالِكٍ لَكَ  
 الرَّفِيعُ فِيهِ كَلَّا اِبْنُ الْقَاسِمِ وَالَّذِي نَأْخَذَهُ الرَّفِيعُ لِحَدِيثِ اَبْنِ عَمِّهِ اَنْهَى كَلَامَ اِبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ  
 وَقَالَ الْاَصِيلِيُّ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ مَالِكٍ لَمَّا نَأْفَعَهُ وَقَفَهُ عَلَى اَبْنِ عَمِّهِ وَهُوَ اَحَدُ اَرْبَعِ الْقِنْقِيْ  
 اَخْتَلَفَ فِيهِ اَسَلْمَ وَنَافِعَ ثَانِيَهِمَا مِنْ بَأْعَدِ عَبْدِ الْوَلِهِ مَالِكَ ثَالِثَهُ لِلْبَيْنَ وَالثَّالِثَهُ اَنَّهُ كَلَّا

مائة لانكاد تجد فيها راحلة والرابع فيما سقت السماء والعيون العشر فرفع الاربعة سالماً  
وتفتها زافع انتى - وبه يعلم تكامل الحافظ في قوله لدار الملاكية دليلاً على تركه الامتناع  
الاقول ابن القاسم انتى، لان سالماً وزنانعماً اختلفا في نفعه ورقةه ترك ما لدنه في  
المشهور القول باستحباب ذلك لان الاصل صيانته الصلوة عن الافعال -

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار) احذ الفقهاء التابعى (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغم يهودى في الصلاة) رواه شعبة عن يحيى بن سعيد عن سليمان كذلك مرسلًا بالفظ كان يرغم يهودى اذ الكبر لا فتح الصلاة واذ رفع رأسه من الركوع له واما حديث مالك بن الحويرث ففيه الرفع بعد الرفع من الركوع وثانياً عند الجمود عند النسائي من طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة وشعبة في المسندة غلط يعلم ذلك من الفقه لكن اخوه ابو ابي قحافة اوراوى حديث من طريق وقال فيه وهو صحيح ما وقفت عليه فيه وفيه الرفع باتفاق الباحثين ايضاً لا بد ولا سبيل الى اعلاه كما فعله بعض الناس بمحاجة منه فقد ساعده شواهد في تعامل السلف ايضاً او مثله لا يمكن ان يعدل ومساعده التعامل البر شاهد للصحة ففي الاستناد عند من له بصير بصيرة فليكن ذلك ايضاً وجهاً وان قال بالنسبة الى الموضعيان ولكن لا بد من تسليمه ايضاً

وكذا لاث في حديث علي ذكر الدفع وترك أسا كما عند سالم وهو راجح من حيث  
الرواية ولم يأت فيه بالرفع إلا ابن أبي الزناد وقد بسطه الطحاوي لكن الامر في حديث  
علي عندى انهم حديثان حديث في المرفع من طريق ابن أبي الزناد ليس فيه الا ذكر وهو  
في المكتوبة وقد قال في الكنز ص ٢٢٣ قال ابن صاعدا لا اعلم بقول في هذا الحديث في المكتوبة  
الاموسى بن عقبة ام قلت وهو الرازي فيه ذكر الفرع عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عنه  
فخلك ابن صاعدا سحب عليه ايضا وحذف في الا ذكر وهو في صلوة الليل ولین ذكر  
والرفع حكم ابي الحسن ابا جعفر عليهما السلام الا ان قوله في ابن أبي الزناد ستر كذا من ابن ابي الحسن  
الرفع فربما وجعل حديثا واحدا فاعمله وراجع المغارب تحصل على ما قلنا ان شاء الله  
وأحرى من ذلك وهذا التزوير طبعاً قال ابن صاعدا المطرد في الحديث في المكتوبة الاموسى بن عقبة كذا ولهذا اعاده  
وحيث ذلك فلابد من حذفه حتى تخلل فيه ولا ينافي واثر الموكف اعن على من عمله  
اثبت منه فليكن عنه كلاما اصرينا لا يزيغ لمن يجد الله واما اردت اني في الرواية  
خبيطا وفي الرجال بقى ما وان الناس يبتون السماحة من الاخذ عذر لاداء وينتقلون  
عند الاخذ لنفيرا وقطيرا والله الموفق -

واما حديث علي بن عمر بن عطاء عن ابي حميد فقد كتبت فيه قطعة مستقلة  
اوردها هاهننا

قال الحافظ في الفتن ثوان رواية الملايث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمر وبال  
احميد رواية عبد الحميد صريحة في ذلك وزعم ابن القطان بعم الطحاوى انه غير مصل  
لامرين احدهما ان عبيسي بن عبد الله بن مالك رواه عن محمد بن عمر بن عطاء فادخلته  
وبين الصحابة عباس بن سهل اخوجه ابو الداؤد وغيره، ثانية ما ان في بعض طرقهم سمية  
ابي قتادة في الصحابة المذكورين والقتادة قد يقال الموت يصفع من محمد بن عمر بن عطاء  
عن ادراكه والجواب عن ذلك اما الاقل فلا يضر الشقة المصححة بسماعه ان يخل بعينه

وبين شيخه واسطة اما زيادة في الحديث واما لبيثت فيه وقد صرخ محمد بن عيسى المذكور  
بسم الله ف تكون رواية يدرى عن من المزدوج من متصل الا سكينة اما الثاني فالمخالفة قوله قول  
أهل التاريخ ان ابا قتادة مات في خلافة علي وصل عليه علي وكان قتل علي سنة اربعين  
وان محمد بن عمرو بن عطاء مات بعده سنتين عشرة وعمره ذهنه نيف وثمانون سنة فعلى هذا  
لمريلك ابا قتادة والجواب ان ابا قتادة اختلف في وقت موته فقيل مات سنة اربعين  
خمسين وعله اهذا لقاء محمد عليه مكرا وعله الاول فلعل من ذكر مقدار عمر او وقت فاته  
وهم او الذي سمى ابا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ولا يلزم من ذلك  
ان يكون الحديث الذي رواه غلط اكان غيره من رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء او  
عن عباس بن سهل تدراسه.

(فاته) سُمي من المتفق المذكورين في رواية نليم عن عباس بن سهل مع ابي حميد ابو العباس  
سهيل بن سعد ابو اسيد الساعدي و محمد بن مسلمة اخرجها احمد وغيره سمي منهم في رواية  
عيسى بن عبد الله عن عيسى المذكور ونحوه سوي محمد بن مسلمة فذكر بذلك ابو هريرة اخرجها  
ابو داود وغيره سمي منهم في رواية ابن سخن عن عباس عن خزيمة ونحوه عبد الحميد بن جعفر عن محمد  
ابن عمرو بن عطاء عند البراء الترمذى ابا قتادة و في رواية عبد الحميد المذكورة اكرمها اخواته كمالقة دعائى  
على تسمية الباقيين فقل اشتغل حديث ابي حميد هذل على الجملة كثيرة صرامة الصابرة و سأليز ما رواية غيره من  
الزيادة ناسبها كل زيادة المخرجها ارشد الله تعالى وقد اشتغل بالخارج الحديث لكن سبأه الحديث  
فيه حكاية ابي حميد لصفة الصلوة بالقول كذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن  
حلمة ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ورافقتها في نليم عن عباس  
ابن سهل وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فلما كان ابا

و صفة بالفعل ولحظة عند الطحاوى و ابن جبار قالوا أنا فقام يصلى وهو ينظر من  
في بدأ فلذى الحديث ويكون الجمع بين الروايتين بيان يكون وصفها مقتبة بالقول مرتبة بالفعل  
وهذا يؤيد بأدلة أن عبىسي المذكور هو الذى زاد عباس بن سهل بين محمد بن عبد الله  
ابن عطاء وابى حميد فكان محمد شهداً هر و عباس حكاية ابى حميد بالقول خلماً عنه من  
تقدير ذكرة و كان عباساً شهداً هر و حادث بالفعل فمع ذلك منه محمد بن عمر و بن عطاء أيضاً  
بما ذكره وقد يافق عبىسي ايضاً عن عطاء بن خالد لكنه ابى حميد عباس بن سهل اخرج  
الطحاوى ايضاً ويقوى ذلك ان ابن خزيمه اخرج من طريق ابن ابي حمزة ان عباس بن سهل  
حدثه فساق الحديث بصفة الفعل ايضاً والله اعلم

وقال في التخيص حديث ابى حميد الشاعرى في صفة صلوة النبي صلى الله عليه وسلم  
ابوداؤد والترمذى و ابن حجاج و ابن حبان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عبد الله  
ابن عطاء سمعت ابا حميد الشاعرى في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منها رواية قادة قال ابى حميد انا اعلمكم بصلة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افلم  
فوالله ما كنت بالكرنفال بيعة ولا اقدم منا له صحبة قال ابلى قالوا فاعرض قال كأنه  
صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يرفع يديه حتى يجاوز بهما منكليه ثم يكبر حتى يقرأ  
كل عظم موضعه الحديث بطوله واعله الطحاوى و ابن محمد بن عمر لم يزيد ذلك ابداً تفاصلاً  
قال ويزيد ذلك بياناً ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن عمر و قال حدثني رجل انه  
و جعل عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوساً و قال ابن حبان سمع هذا الحديث  
محمد بن عمر من ابى حميد و سمعه من عباس بن سهل بن سعد فالطريقان محفوظان  
قالت اليه رأى في ذلك كل الاباء والحقيقة عندي ان محمد بن عمر الذى رواه عطاء

ابن خالد عنه هرقل بن عمر وبن علقة بن دفاص اللثي المداني وهو لم يرق أبا  
قتادة ولا قارب ذلك إنما يروى عن ابن سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين  
واما محمد بن عمر الذي رواه عبد الحميد بن حمزة عنه فهو محمد بن عمر بن عطاء تابع  
كبير جزء البخاري بأنه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه للحدث  
طرق عن أبي حميد سمع من بعضها من العشرة محمد بن مسلمة وأبو اسيد وسهل بن سعد  
وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد ورواه ابن خزيمة  
من طريق أيضًا .

وقال في الجوهر المنقى - ثُرذِكَ حديث عبد الحميد بن حمزة (حدثني محمد بن  
عمر بن عطاء سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من الصحبة فيهم أبو قتادة الحميد  
قلت عبد الحميد مطعون في حديثه كذلك قال الحميدي بن سعيد وهو أمير الناس في هذا الباب  
وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمر وصن أبي حميد ولا من أبي قتادة لأن سنّة لا يتحمل هذا  
لأن أبا قتادة قتل مع علي وصلّى عليه علي وكذلك قال الحميدي بن عدي وقال ابن عبد البر  
هو الصحيح وفي الكتاب وتبيل توفي بالكونية سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم  
لعله وهم فيه يعني عبد الحميد وأيضاً قال صرط طرب سند هذا الحديث ومتنه فروا  
العطاف بن خالد فادخل بين محمد بن عمر وبين التقر من الصحابة رجال مجهموا والخطا  
وثقة ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به أساس وقال الحمد بن حنبل  
من أهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكتاب ويلل على أن بينهما واسطة  
أن أبا حاتم بن حبان أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد  
بن عمر وعن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس نيه أبوه وأبوه هريرة وأبو اسيد

والجعيل الساعدي الحديث وذكر المزري ومحمد بن طاهر المقدسي في اطرافهما اذ يلادعه  
اخرجها من هذا الطريق اخرجه البيهقي في باب المسجد على اليدين والركبتين من طريق  
الحسن بن الحسين (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء احد بن فالك  
عن عيامش او عباس بن سهل) الحديث ثور قال (روى عتبة بن ابي حكيم عن عيسى بن  
عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حمبل) لم يذكر محمد في اسناده و قال البيهقي  
في باب القعود على الرجل اليسرى بين المسجدتين (وقد تليل في اسناده عن عيسى بن  
عبد الله سمعه عن عباس بن سهل ان حضر ابي حمبل) ثور في رواية عبد الجيد ايفداته  
رفع عن القيام من الركبتين وقد تقله ان يلزم الشاغر وفيها يضلل التورك في  
المجلة الثانية وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف  
ولفظها حسنة فرغ ثرجلس فافتشر جله اليسرى واقتيل برصده اليمنى على قبنته  
فظير بهذا ان الحديث مضطرب الا سناده والمن -

قال العبد الضئيف ، هذا قطعة كتبها مستقلة في حديث ابي حمبل او رد  
هنا - بحث حديث ابي حمبل الساعدي

فاما الذي ذكره في الفتح في جواب الطحاوى فيه وقد وافق الطحاوى ابن القطان و ابن  
دقين العيد وسقطت عبارته من نسخة التخريج هنا وقد لحال عليهما من مسألة الجلوس  
وذكر ذلك وافقه ابن حضرشياً نقد ردها هو في التلخيص وقال ازالبياق يتألى عنه كل  
الاباء وهو كما قال ثم ما ذكره هناك ان محمد بن عمرو في طريق العطاف بن خالد وهو محمد  
بن عمرو بن علقة لا محمد بن عمرو بن عطاء واما هو في غير طرقية فقد صرخ في طريق العطاف  
عند الطحاوى انه محمد بن عمرو بن عطاء وعند ابي اورد من طريق عيسى بن عبد الله ان

الشاعر من عباس بن سهل بن سعد هو محمد بن عبد الله بن عطاء وكل ذلك عند الطحاوي  
 والبيهقي من طريق عيسى قال الرجل المبرأ عند الطحاوي في طريق العطاف هو على طرقه  
 عباس بن سهل واتفق اثنان اثنان بين محمد بن عمر وابي حميد عباس بن سهل وهو اعطان  
 وعيسى بن عبد الله وقال الطحاوي وابن الجوزي سماعه من العطاف قد يهلكنا في الملة  
 ولنصب الراية وهو الصواب لا كما وقع في النسخة المطبوعة من كتاب الطحاوي وكل ذلك وقع في  
 نسخة غلط عيسى بن عبد الرحمن واما هو عيسى بن عبد الله بن مالك وهو عدو  
 لكان حمله مولى عمر كما في التهذيب وكذا وقع غلط اما من الناسخ عبد الله بن عيسى في طريق  
 عتبة بن ابي حكيم عند ابي اود و كل ذلك في غلط في نسخة البيهقي من باب السجود م ١٠٣ على المثلث  
 والركبتين ونقله في الجوهر النقى في باب فتح اليدين عن الصواب بعبارة التهذيب  
 تدل عليه وهم من بعض الروايات لاعطان من الناسخ وكذا من سان البيهقي باب  
 يخرج بابين رجاليه م ١٠٤ وكذا وقعت الا غلط في قول الرواية في محمد بن عمر وبن عطاء انه  
 احد ائم مالك نسبة الى الجائ وصحيفة الناسخون حديث مالك ثوار الذى يظهر بالانصاف  
 ان استفاد الطحاوى طريق عبد الحميد بن حجيف وبالنسبة اليه صواب وان القائل وقعت  
 وشهدت كما في حزء القراءة اى ابا حميد هو عتبة بن سهل لا محمد بن عمر وبن عطاء  
 وقد سقط اسم العباس بعل محمد بن عمر عن بعض الرواية يعلم ذلك بالمراجعة في  
 نسبة من الالفاظ لمحمد بن عمر من نحو الشهود والجماع ومشلها من نحو الحضور والجدة  
 وهو عند الطحاوى للعباس بن سهل فكل الحديث في الوصف بالفعل له سمعه منه محمد بن  
 عمر وسمعه منه عيسى بن عبد الله ومن العباس بن سهل ايضا كما عند ابي اود وغيرهم  
 وكل ذلك في حزء العباس ومن عيسى عنه كما عند ابي اود ايضا وكان محمد بن عمر اراد بقوله

سمعت في طريقة عبد الحميد ان تأولناه ولم يجعله تلبيقاً اي سمعت دافعه كماني  
شعر الكتاب

سمعت الناس يتبعون علياً ≠ نقلت لصلاح انجح بلا

وشهدت هم قوله عباس لا يهدى عمر كما عند الطحاوى عن عطاف عن محمد بن عجل  
وهو العباس انه وجد عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً ولم يلهم طلاق  
عطاف غيره وليس عند الآخرين يحكم له فانه في غاية الاستبعاد ان يكون ابو قتادة  
عند كل الوفصان كما يلزف مما في الفتح ومثال هذا يرجع عنه في التلخيص وحضر الطحاوى  
طريق عطاف بالا يراد كان عليه عن محمد بن عمر لم يذكر شهودا او طرائق عطاف هي  
التي لا تلائم مع طريقة عبد الحميد بن جعفر ولذا ذكر البخارى طريق محمد بن حملة عن محمد  
ابن عمر في صحيحه وترك طريقة عبد الحميد ورغم طرائق ابن حملة خالية من العلة ليس  
فيه ذكر شهوده ابا جحيل في عشرة قيئه وصفت قوله قل سمعه وظاهر كلام الطحاوى ان  
طريق عطاف صفا ما يقول وظاهره في الفتح انه بالفعل نيلوه ما ان يكون ابو قتادة عنده  
الوفصان في عشرة عشرة وهذا احتمالات لا انجح ولا انجح والله ولي الامر

ثوان عند الطحاوى من الجزء الثاني من طريق الوليد بن شجاع الکوفى عن ابيه  
فاسق الحديث وكان في مجلس فيه ابوه وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفى المجلس ابو هريرة وابو حميد الساعدى والانصارى رضى الله عنهم كلها بالعطف  
في قوله وآلا نصارى وكلها فى المعتصر وساقه فى الجزء الاول من طريق شجاع بن الوليد لا يوحي  
ابنه الوليد بن شجاع عنه ونفيه من الانصارى بذل العطف وساقه ابو داود واصفه  
وساقه البهقى في باب القعود مثلا على الرجل اليه مثلا بين المجدتين ثوقاً فالعقل

في اسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل انه حضر ابا ابيه بأبيه وروجوا  
 ورجالا من هرثي الصلوة آم وعلي هذا قال نا ذى قال ان العشرة من الاصحاب سقط  
 منه المعطوف وهو و الا نصار فالعشرة من الاصحاب وغير الاصحاب من الانصار مجموعا  
 والعطف ارجح لان الابن لا يهتم بذكر نسب ابيه وهو سهل بن سعد وعم ابيه وهو  
 ابو جحيل وهو ابا عيسى كذا في التذكرة وسيأتي عند المتنين العارفان وهو محمد بن عمرو بز عطاء و  
 ايضا هم من طريق الوليد بن شبل عن ابيه والابن اعرج بحديث ابيه من غيره فحصل  
 ان العشرة من الاصحاب بعضهم وهم المسئون في الحديث ابو هريرة والوحيل ابو ابيه  
 وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة والخمسة الباقون من الانصار لامن الاصحاب سقط  
 خمسة من العدد او اربعه إن عدنا ابا قادة ايضا وحديث عليه بن عبد الله اخرجه  
 ابن جبان ايضا في صحيحه كذا في الجوهر المقة ولعل ابن خزيمة ايضا يكره اخرجه قال  
 في المتنين صروراها ابن خزيمة من طريق ايضا اه وذكر قبله طريق نعيم بن سليمان عن  
 عباس بن سهل عمن فاجه وهو قوله يرويه عن عيسى بن عبد الله عنه كذا اعذابي  
 داؤه وشي في الفتن ايضا عن ابن جبان وعن ابن خزيمة ولكن من طريق ابن ابيه  
 عن عباس وعل ابا قادة وهو عند البخاري في جزئه حلثنا عابد بن يعيش حلثنا  
 يونس بن يكير ابا ابن ابيه هكذا الصواب كذا في نسخته عن العباس بن سهل  
 الساعدي قال كنت بالسوق مع ابا قادة وابي اسيد وابي حميد كلهم يقولون ان  
 اعلمكم بصلة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلوا لا احل لهم صل فلما رأكم فقلوا  
 اصلت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذاك ان فيه ذكر ابا قادة من غير طرق  
 محمد بن عمرو كذا في الطرق المذكورة عن عباس بن سهل و محمد بن عمرو لم يدل لك ابا قادة

على ما هو الصواب وقد رجم اليه الحافظ في التخیص بعد ما نأصل عنه في الفتح والتحذیف  
 من عجائب عز وجله وهذا يتفق الامر في التشیر لما لا يمیشی قال في التخیص من الختن  
 وعنده ای عن علي ای انه صلی علی ای فتاده فلکیر عليه سبع ارواء البیدقی وقال انه غلط  
 لان ابا فتاده عاش بعد ذلك قلت وهذه علة غير قادحة لانه قليل ان ابا فتاده  
 مات في خلافة علي وهذا هو الراجح ام فاذن الحديث الذي فيه ذكر العشرة وذکر ابی  
 فتاده وهو طریقة عبد الحمید بن جعفر عن محمد بن عمر و فيه شهوده ای حمید في عشرة  
 للعباس بن سهل ومنه لخانه من اخذه لمحمد بن عمر و خفت امر التورك ايضاً في الجلوس  
 الاخير فانه ليس عند اخرين عن عباس بل يذکر خلافة فيلم عنده عندي ای او دو غيره  
 وسما اذا اخلينا الافتراض بمعنى الخاتمة الفرض لا يمنع الثنی فقط ويظهر ايضاً ان عیی  
 ابن عبد الله اخذه من محمد بن عمر ومن العباس بدون واسطة لبيان فلیه ذلك عند ابی  
 داؤد مع قصته فدل على التثبیت فيه على ما قالوا ان الروای اذ اباحه بقصة دل على  
 التثبیت قال ابو داؤد و رواه ابن المبارک ان فلیم سمعت عباس بن سهل يحدث فلم  
 احفظه خذ ثنیه اراه ذکر عیی بن عبد الله انه تمعن به من عباس بن سهل قال حضرت  
 ای حمید الساعدی ام راحنه فلیم من عیی کما عند ابی داؤد وهو من محمد بن عمر  
 فرجع حديث عیی الى محمد بن عمر ايضاً عن العباس وعنده ذکر سبع المیدان لا عیناب سحق  
 عن العباس نتسا ویانیه و قلت ترك ذکرہ فی طریقة البخاری ايضاً عن محمد بن عمر وقد  
 یجزی الناطق فی مثل ما یهودیات فی الاصول علی التیفاس فیذکر و ان لم یکن تکلیف  
 السکت فیکت و ان کان فبی هذا ایضاً فی زاوية الاختکار و یکون سیسی فیلا خذ  
 من کلیهما کان لما روی ما اخذه عن محمد بن عمر ذکر الرفع کما کان عینان و لما روی ما

أخذه من عباس لم يقيده بل لفظه وجعل اللقطتين واحداً ولتفن بينهما كما عند الطحاوي  
 ولغير قيد أيضاً في روايته عن محمد بن عمر بل لفظه المخصوص في هذا وهو قوله حتى يعود كل  
 نقراً مكانه وهو تعبير غريب منه غير معرف اختلفوا في تحريره لغةً وشحّاً وبذلك بعض  
 عنه بقوله على عصوا وكل عظم وهو تعبير قد شهير في بيان التعديل بخلاف تعبير الذي  
 انشأه فإنه لا يذهب الذهن إليه إذا جرى على المعرف فلنجسمح عند إلإ داؤه  
 إنما حفظه من عيسى ويكون نسبة إلى عباس أيضاً لأن سمعه منه وإن لم يحفظ منه  
 فاحتمل أن يكون سبباً في اضطراره لمقامه احتمل في عيسى ويله ذكر رفع اليدين على  
 محمد بن عمر أو يختلف عليه أيضاً فيه وتلخص أن الحاضر الواقعة والوصف الفعل المأمور  
 هو عباس كما ذكره ابن الأحمر ورافقه عيسى وسُمِّيَّ محمد بن عمر لويحضر تلك الواقعة لذاته  
 غيرها لوصف القول فقط إذا لم يذكر عباس وذاك الوصف بالقول عنه كما  
 هو ظاهر كلام الطحاوي حيث أحوال طريقة عطاف على طريقة ابن عاصم سواء وهو يصف  
 بالقول فاستنبطاً طامن الفعل وافتراجاً له في صيغة القول لأن ابن حميد لما أرى بالفعل  
 صفة صلوٰته صلى الله عليه وسلم انتهى الامر إلى الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كل ذلك  
 وإن اتفقاً على الطحاوي إنما يتعين وروده على طريقة محمد بن جعفر عن محمد بن عمر وعبد الجيد  
 قالاً ربيماً وهم في الحديث بخلاف طريق ابن حمزة عن محمد بن عمر عند البخاري في صحيحه  
 فإنه لا يتعين وروده عليه ويكون كما ذكره الحافظ وصفاً بالقول سمعه محمد بن عمر  
 من ابن حميد فإنه ليس فيه تلقيق مما سمعه منه وما سمعه من عباس بخلاف طريقة  
 عبد الجيد تقدماً أيضاً هو بذلك العشرة فوافقنا الحافظ أنه سمع وصفاً قولياً من ابن حميد  
 وخالفنا في توجيهه طريقة عبد الجيد وإنما هو وهم وتلقيق وخالفنا أيضاً من جرى انتقاد

الطحاوي في طرقية البخاري أيضاً فاحفظ هذه المذاخر بخططي في ماردة وهم لما جد بها طريقة انقطاعاً شكوا في كل ما ظاهره لا اتصال والله اعلم بحقيقة الحال وفي الامر ايضاً عن عبد الله بن أبي بكر عن العباس وكل ذلك عن محمد بن عيسى حملة عنه وفي نصيحة الرأي عن اسحق بن عبد الله عنه - ونيله وان كان سمعه من عباس ولكن لما لم يحفظه انتى الى ما ثبته به عليه وعبر بالقول كاساقد البهقى تماماً من رفع اليدين وغلب عليه عيبي اخذه من عباس وعلل غيره سياق محمد بن عمرو وهذا احتمالات ليست بأدون مما ابداه الحافظ وجعل الناظر في الطرق والمدارس لهذا الشأن يميل الى ما قلنا والمرء الله واما حديث انس فقد نقل الطحاوي فيه عن الحجاج بن يوسف ان الصواب فيه الله موافق عليه انس تفرد برأه عن عبد الراهاب عن جعيل عن انس كما في جزء البخاري وكيبي بن سعيد عن جعيل عبد الله على عنه وكلنا عاصم لا حول عن انس يقونه وكله في جزءه - قال في تفسير الحدایة قال الشیخ قال الا قامر ورجاله رجال الصحيحي ان قال قوله وروايه البهقى في الحال فیات من جحثة ابن خزيمة عن محمد بن يحيى بن نياض عن عبد الوهاب الثقفي به وزاد فيه وادا رفع رأسه من الرکوع ورداه البخاري في كتابه المفرج في رفع اليدين حديثنا محمد بن عيبي الله ابن حوشب شاع عبد الوهاب به ان النبي صل الله عليه وسلم كان يرفع يديه عن الرکوع انتهى - قال الطحاوى وهم يضعفون هذا ويقولون تفرد برأه عن عبد الوهاب بالخلاف ظريفون عليه انس انتهى - قلت في قال الدارقطني في سنته لم يروه عن محمد من نوعاً غير عبد الوهاب والاصدیق جابر بن عبد الله بن سعيد في المفرج قال الشیخ في اللام وذكر عن عبد البر في البهقى ان اللام مرواه من ابن عزیزية بضم الماء والصواب من فعل انس اهـ - في الرکوع اهـ وآخره البهقى في الحالات عن سفيان الشرقي عن ابن البر عن جابر بن عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع صدره الطهور بغيره اذا رفع رأسه من الرکوع ثم اخرجه اما حديث ابى بكر فالذى يحکم به الوجلان ان اصله هو تعلم عبد الله بن الزبیر الصلوة منه فقط لا غير ثم كان عبد الله يرفع ما اختاره وهو من عمله واما اسناد الاختي

الى ابن بكر ثم الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم الى جابريل ثم الى خالق السموات والارضين  
 فكله تعبير من اختباره وكأنه يذكر استناد الدين المحمدي ويوصله الى الله تعالى استنادا  
 منه لانقلاب حزبها ولم يكن البحث والسؤال عن الرفع في عهد أبي بكر ولا عمر ولا بن سعيد  
 وعلى ذلك اذاما كان تلامر على الارسال والاطلاق والاختيار رفع او ترك ثم وقع البحث بعيد  
 ذلك وهل يصدق بالقلب ان وقع الاختلاف فيه في عهد أبي بكر ثم لم ينفصل ولم يثبت  
 قدر في امر الصلوة واختلط فتساءلوا عن النبي العظيم حتى انتهى الامر الى ان عد الله  
 ابن الزبير وهو ابن اشتبه عشرة سنتين عذراً الى بكر بحقه عنه وتخلاص من الخلاف و  
 كان الجواب الامر الى ذلك بدل الواقع انه أخذ بالمشاهد فقط وهكذا يقع الامر بالصلوة فلعم  
 الصلوة ومن يقيمها عليها ثر هذا الاخذ ايضاً من ابن بكر لا يكون في كل شئ من الصلوة  
 بل في اقامة بنيتها ونحوها هيا شهاد الصغر قد تعلم اهل مكانة من جهريم الله الفتوت  
 في الفخر فاستمر اعليه الى زمان الشافعية وعنهما اخذ هذلوك ولم يكن ذلك في عهد البارئ لكن  
 جملة مابين اخذه منه وكان أكثر الصحابة والتبعين على الاختفاء ذكره في الجوهري الشافعية  
 الطبرى في تهذيب الاثار وكذا كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعديد من كلام الفتوش  
 اخروا سال اليدين كما في المغبة فلذلك فان من لم يذق لم يلمس قدر تسلل العنعة  
 في الاوهام وخذ بما يقع في الشاهد في اخذه اهل البلاد من علمائهم والناس عن كبرائهم  
 مشاهدة وتوازياً وطبقه بعد طبقة لاسوء الخصوصيات في ما لم يكن وقع الاختلاف فيه  
 بعد ما تسائل في استناد هذه الرواية كأنه علمني الغيب ما يسقى من بعد بل قد صدق  
 من قال ه ثبت العرش او لا ثرا نقش

قال البيهقي في سننه (أخبرنا) ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو عبد الله  
 محمد بن عبد الله الصفرازي راهد املا من اصل كتابه قال قال ابو اسماعيل محمد بن  
 اسماعيل السلي صليت خلف ابي النعما محدث الفضل فرفع يديه حайн افتتح الصلاة حайн  
 رکع و حайн رفع رأسه من الرکوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف حادب بن زيد فرفع يديه  
 حайн افتتح الصلاة و حайн رکع و حайн رفع رأسه من الرکوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف  
 ايوب البختياني فكان يرفع اذا افتتح الصلاة و اذا رکع و اذا رفع رأسه من الرکوع فسألته فقال  
 رأيت عطاء بن ابي بح يرفع يديه اذا افتتح الصلاة و اذا رکع و اذا رفع رأسه من الرکوع لست  
 فقال صليت خلف عبد الله بن الزبير فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة و اذا رکع و اذا رفع رأسه  
 من الرکوع فسألته فقال عبد الله بن الزبير صليت خلفا بابكرا الصديق رضي الله عنه فكان يرفع  
 يديه اذا افتتح الصلاة و اذا رکع و اذا رفع رأسه من الرکوع وقال ابو بكر صليت خلف رسول الله  
 صل الله عليه وسلم فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة و اذا رکع و اذا رفع رأسه من الرکوع رواه  
 (أخبرنا) ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو بكر احبل بن ابي شق بن ابي محمد بن صالح بن عبد الله  
 ابو جعفر الكسائي الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبد النزاق يقول اخذ اهل مكة  
 الصلاة من ابن جريح و اخذ ابن جريح من عطاء و اخذ عطاء من ابن الزبير و اخذ ابن الزبير  
 من ابو بكر الصديق رضي الله عنه و اخذ ابو بكر من النبي صل الله عليه وسلم قال سلمة (و شا)  
 احبل بن حنبل عن عبد النزاق و زادنيه و اخذ النبي صل الله عليه وسلم من جابريل عليه السلام  
 و اخذ جابريل عليه السلام من الله تبارك و تعلى قال عبد النزاق و كان ابن جريح يرفع يديه  
 قال في الجوهر النقي قلت السلي تكلم فيه ابو حاتم قال الدارقطني ثقة صدوق تكلم فيه  
 ابو حاتم وقال ابن ابي حاتم تكلموا فيه محمد بن الفضل عارف تغير و اختلفت بأخره وقال

ابن جهان تغير حتى كأن لا يرى ما يحدث به تorum في حديثه المذاكير الكثيرة في غير التنازع  
عن حديثه فيما رواه المتأخرون فذا المعلم هذا من ترك الكل ولا يجيء بشيء منها أنت  
كالمه ثور سلنا ان رواه ثقائق فلا بد من الاتصال الصفار لم يصح بالحديث عز الله  
وحل بيت ابن جريح ذكره في المذكورة <sup>٢٣٣</sup> وقال عن الدارقطني تفرد به عبد الناق  
عن ابن جريح وكذا في ص ٢٣٣ منه -

فهذا ما عندهم وعندى ان ما ذكره عبد الناق هو الواقع من ذكر سلسلة الا  
لا غير ولا في كل شيء ولا في خصوص الرقم ثور بيان ان ابن جريح كان يرغم حتى يرجى انه  
تحت ذلك الا خل - واما الا سناد الا اول فهو يحيى علة وعده الماكا في عهد  
ابي بكر في لكتو الغيب وهو وقوع الاختلاف في هذه المسألة في ما بعد في ائتمان بني سبأ في ما  
لحريات بعد حين اراه قلائق والاختلاف اما يقع اذا كان في الاول ارسال اطلاق فتبع  
بعد بحث في الترجيح والتنصياع تسأله ، لا ان يكون من اول الامر في ائتمان الخلف في فقدون  
معهم المريخان س لخلافك النطاف التي لم تتحقق

ثوانه لا انكر ان يكون ابو بكر قد رفع ولومات من المرات واما الكلام في النقل  
عنه بالطريقة المذكورة بحيث يفهم منه ان الرواى في ذهنه ما وقع بعد من الاختلاف  
خمل ابا بكر رفعه من قبل اى رفع الخلاف وفصله قوله وقال ابو بكر صليت خلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اما يليق هذا السياق به ان لو كان مثل نيدك انه  
اخذ من النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال اما كان ان يكون بعد توجيه الا ذهان الى  
الخلاف وفصله ولو قال ابو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع اه لكان له  
بعض اتجاه فادر لفقي بالامعاذ وهل مثل ابي بكر يحتاج ان يقول صليت خلف رسول الله

صله الله عليه السلام، أعايقوله من ي بيان ادراكه له وain كان يصله دونه فافهمه فانه من  
السهل الممتنع وانتظر ما سيأتي في مرسيل عباد بن الزبير - لكنه اراد ان يكون مسلسلة لا ولد  
لهم ما يشت منه -

ثوحاكم الدارقطني بالتفوه في الثاني ينسب على الاول ايضاً اذا لا يتحقق التفرد الا بعده  
ثرا ما قال الدارقطني تفوه به عن ابن جرير مع ان عبد الرحمن اولينكروياته عنه واما ذكر  
قصته لانه ابدى هذه السلسلة واذن فقد ناف حكم الدارقطني السلسلة الاولى ولذلك  
تغير اقتطافاته وينبئ ان يلخص انه ليس عبد الكوفييان عن ابي بكر شئ ولعله ليس عبد  
غيرهم ايضاً يكون ثابت عنه وسيظهر ان عبد الكوفييان عن عمر ثبت ما عند خصومهم  
وهو ما قاله ابن بطال كماني الاتحاف عن شعر التقرب للعربي حيث قال وحكا  
الطارقى عن عمر ذكر ابن بطال انه لم يختلف عنه في ذلك ام ثرقاً الولى العراقي وهو  
عجب فان المشهور عنه الرفع في المواطن الثلاثة آلة ثبت لم يثبت عن عمر فيه شئ ثبت  
نقل الكوفييان وهذا الذي يكون ابن بطال اراده والذى قاله ابن بطال اصوب مما  
قاله العراقي ثرقاً بعد ذلك هو اخراقاً واصحها آلة وهذا الذي قاله العراقي فحق  
مالك فلصح من سقط النسخة بعمري دل عليه ما بعد متصلاته وكذا قال الخطابي  
انه قول مالك في اخر عمر آلة وكذا دل عليه جواب الزبيدي عنه واياض لا يليق التعبير  
عن عمل عمر بأنه اخراقاً واصحها فاما هو عن مالك لا عمر فاعمله -

ثغر في عبارة العراقي قال محمد ای ابن عبد الله بن عبد الحكم والذى اخذ به اذ رفع  
على حدث ابن عمر آلة فصرح ان القائل ذلك هو محمد بن عبد الحكم لا ابن عبد البر كما  
ذكره في الفتح فانه غلط -

وتحوم في بحارة العراق عبارة ابن عبد البر نفسه عند المرتفع في فاحذ السقط  
وبالجملة فقد اتفقا ابن بطال ان عمل عمره هو الترك ولم يثبت عنه الرقم وهو بالغ مما  
قاله الطحاوي ثبت ذلك اى الترك عن عمر فاعله ولا يحولنك التشغيب في الباب بل و  
مراجعة ومارسة . وفيه ايضا و قال الطحاوي وهذا مما لا اختلاف عن ابن مسعود  
فيه آلة . وهذا حديث قتل اتفقا على نقله ابن عبد البر على خلاف ما اصر عليه البخاري انه  
لو ثبت عن احد من الصحابة فكان ذلك خلاف قوات النقل من الكوفة ان العمل كان  
خليقا من عمل الصحابة والتابعين - فاحفظه .

وكذا عند الكوفيين عن علي اثبت مما عند خصومه فانه تفرد بالرقم عنه ابن أبي  
الزناد وخلاف سائر الرواة في حديث اذكار وقد تناولوا في ابن أبي الزناد كلاما منثرا  
و مختلف فيه احدهما في صحيحه الذي نقلوه عنه عن عمل الحلال انتهاه ب بالنسبة الى حديث اذكار  
ان شاء الله فسره كما في الرقم بناء على وحالة الحديث عند هم وليس هذا الصنف بصواب  
وراوي الترك عنه لم يخالف احد فيه روى رواية مستقلة وظهر ان ما نقله في الجوهري  
عن الطحاوي في كتابه المسكم بالرد على الكوابيس الصحيح مما كان عليه علي بعد النبي ص  
الله عليه السلام (يعنى في الكوفة) ترك الرقم في شيء من الصلة غير التكبيرية الا اول آية حرفها  
وهو الذي عرف من اقر في الكوفة كما في مختصر المشكل ولاحق لاحد في الكلام في اهله  
عنه وتوارثه حابين كونه يزيد ظهور ايمانه ومن زلمه حرف فيه فقتل عدا طور الحق وسلك  
سبيل العسف والحسف واما عمار ابن مسعود فحر فيه منفرد وزلا يشاركه في حرفه احدهما  
واما ماعن ابن عمر فهو عند المدينيين اثبت مما عند الكوفيين وعم هذا لا وجده لعد  
ما روى عنه من الترك ايضا فخذ هذا اصل خصا متحققا فنذر وقع في المحبشين كثيرا يحولون به

بسره اسماء من يعل لانه لم يخترق ويعمل فيه بغير نصفة ولا حول ولا قوه الا بالله .  
وليس من الانصاف ان يقتصر في الباب على نقول الشافعية فقط واما سلوا وما ردوا  
فان للمالكية ايضا شطر امن العلم والنقل والله الموفق .

هذا وفي الروايات عن عبد الله بن الزبير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح  
الصلوة فرفع يده حتى جاوز بهما اذنيه رواه احمد الطبراني في الكبير وفيه البجاج بن  
ارطاة واختلف في الاختلاف في ارجح به اه .

واما حديث عمر فقد اشار رالله البخاري في الجزء في موضعين منه و اشار رالله الترمذى  
والذى قال فيه الحكم ان يحفظ افه من طريق طاوس عن ابن عمر عن عمر سجى عن نقل  
عبارة الجواهر النفي والتحريم فيه عن احمد والدارقطنی انه يغتسل و وهو لا بد واما ما عند  
الدارقطنی في غرائب ما لا يعلم عن عمر فقل نقل في التحريم عنه قال الدارقطنی هكذا قال عن عمر  
ولعنة يتابع عليه اه وهو من طريق سالم عن ابن عمر عن عمر قد اندرج في نفي ابن عمر  
في التمهيد ان يكون شئ فيه من طريق سالم عن عمر وهناك حديث اخر عن عمر سجى  
ادخله الشیعه تقدیم الدين في الرفع عن عمر وليس فيه شئ صحيح انا هولفظ بهـ .

فههن الروايات الثالث مروعة عنه واثرا خر عن عمر من فعله في التحريم فيه  
رشدين بن سعد لا راشد بن سعد فانه متقد وحال شدرين معروف محمد بن سهم لغزـ .  
وبالجملة لم يرث عن عمر فيه شئ اقوى من سعده للكوفيين عنه من الترك وان  
كان يرث ايضا لا يختلفنا الى انكاره لکن لونيقلـ .

واما حديث الى هريرة من رواية ابن ابي ذئن فهو عاً علىه الدارقطنی في عللـ و قال انه في  
التبکير لاف الرفع كما يأثى من التحريم واما ما رواه في العلل من طريق عمر بن علي عزى الى هريرةـ

من فواع قد اعلمه الدارقطني هناك بنسنه ثانية الرفع في كل خفض ورفع - قال في التخرج  
حلثاً آخر رواه ابو داود بترجحه ابن ماجه والضئعن اسحائيل بن عياش عن صالح بن كيس  
عن عبد الرحمن الاعرج عن ابو هريرة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه والصلوة  
هذه من كتبه حاير في الملة الصلوة وحيان يرکم وحيان يسجد انتهى قال الطحاوى وهذا لاجتنب به لانه  
من روایة اسحائيل بن عياش عز عذر الشاميين انتهى وآخر رواه ابو داود عن يحيى بن ايوب  
عن عبد الملك بن جرير عن الزهرى عز عذر بكر بن الحارث عن ابو هريرة مرفوعاً لخوازه زاد  
فيه واذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك فالاشتخفوا به وله احكامه الصحيح وقد تابع يحيى بن ايوب  
على هذا المتن عثمان بن الحكيم الحزامى عن ابن جرير ذكره الدارقطنى في عللها وكل ذلك تابعه  
 صالح بن ابي الاخضر عن ابن جرير رواه ابن ابي حاتم في عللها ايضاً لكن صفت الدارقطنى  
الاول والوحاتى الثاني - قال الدارقطنى وقل خالفة عبد المزاق فروا عن ابن جرير بالنظر  
التكبير دون الرفع وهو صحيح - وقال ابن ابي حاتم سأله ابي عن حدث رواه صالح بن ابي  
الاخضر عن ابي بكر بن الحارث قال صلوا بنا ابو هريرة تكاثر يرفع يديه اذا سجد اذا  
حضر من الركعتين وقال ابا اشيهكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن هذلخطا  
اما ما زهري يكير فقط ليس فيه فع اليدين انتهى - قوله طلاق اخر عدل الدارقطنى في العلل  
آخر رواه عن عمرو بن علي عن ابن ابي عدى عن محمد بن عمرو وعن ابي سلمة عن ابو هريرة انتهى  
كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول ابا اشيهكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال الدارقطنى لم ير ابي عفرين على اعلى اذنكم وغاية ير ويه يلقي التكبير وليس فيه  
رفع اليدين وهو صحيح - انتهى - العلة وانه في كل خفض ورفع اول للسجد ولذاته اعل لفظ ولا ير في الالتجاهين  
واما حدث ابي موسى فاختل في رفعه وقفه والظاهر انه موقوف عليه وهذا  
الاول من اذنكم وغایة ير ويه يلقي التكبير

عبارة التزيم حديث المخاخرج الدارقطناني سنة عزى سخا بن راهوي عن الصنف بن  
شيميل عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى الأشعري  
قال هل أريك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع يديه ثم كبر ورفع يديه المكروه  
ثُر قال سمع الله طعن حملة ورفع يديه ثُر قال هكذا فاصنعوا كاتر فرفع بغير السجدتين انتهى  
واخرجه البهقى عن مجلب بن حميد الرازى عزى زيد بن الحباب عن حماد به قال الشين قال  
فهاتان الروايتان من فوعتان درواه ابن المبارك عن حماد بن سلمة فوفاه عن أبي موسى انه  
توضأ ثُر قال هلوا أريك فلما رفع يديه ثم كبر ورفع يديه ثُر قال هكذا فاصنعوا ولعيرفع  
في السجدة اخرجه البهقى انتهى ولعله الى هذا اشار الدارقطناني رفعه هذان عن حماد  
ووقفه غيرهما عنه ام قال كثرة على وقفه وجعله ابن حزم موقنا في محله -

واما حديث عبد الله بن الزيد من رواية ابي اؤود فقيه ابن لهبقة وحالة معلم  
ثزميون الملكى فيه يقول لا بن عباس انى رأيت ابن الزيد يصل صلاة لم ارا احدا يصلها  
ووصفت له هذه الاشارة آه فهذا ان كان دل على ترك الجهور -

واما حديث ابن عباس من رواية ابي اؤود والنمساى صرفاً في غيبة النضر بن شير  
التعلل بخلوص افيه وقد اعله الحافظ ابو الحسن الميساى بورى كما في نيل الا وطار وقد هر -  
واما حديث عمير بن حبيب عن ابن ماجه فقد ذكره في التهذيب من عيير مزدقة  
ابن قضاة واسقطه وانه منكر وصوب في نسب عمير انه عمير بن قتادة الليث والـ  
ابن ماجه وهم فيه ثرفيه يرفع يديه مع كل تكبيره في الصلاة -

واما حديث البراء بن عازب من طريق ابراهيم بن شبار وفيه الفرق شيخى في ادلة التزيم  
من جانبنا ان شاء الله تعالى ويقضى هنا ذلك ان الرفع فيه وشر من ابراهيم وانه هنا ايضا

ابغوا الممحة من المحرفين عند الاداء وتحروا الانتقاد عند اخذ حفهم فاجلبو على  
 رواية البراء بلفظ يوافق الحقيقة وسكتوا على لفظ يواافقهم فيه وهذا من بخش الاضاف  
 واما حديث حميد بن هلال قال حذقى من سمع الاعرابي فقد ذكر في التهذيب  
 انه كان يأخذ من كل ضرب وكل الحسن ذكره من ترجمة حميد ايضا ثرلا يخفي ما قاله في  
 مرايسيله ذكره في تلذيب الراوى وغيره وفضلوا مرايسيل ابراهيم على مرايسيله وقول الحسن  
 عند الباب داؤد في حديث دائل يدل على ان هناك تاركين ايضا ومن همسوي الصحابة ثالثا  
 حيث شد ثرلان حميدا وهم لا يكملون اهل البصرة وعند هم الرفع اخذوا من ابو سعيد  
 حابن وهي البصرة او من شاءوا فهم يعتقدون الامر كذلك وقد قابلهم رجال الكوفة و  
 عارضوهم عثيله فقال ابراهيم في الرفع بالنسبة الى الترك انه نسبة الواحد الى المخدين  
 ثرلان ابا موسى بعد ذلك نزل الكوفة ولم يرجع عن منه فيه ذكر وقد رأهم لا يردون فلم  
 ينقل شيئا منه فيه فكان الامر على الارسال الاطلاق وابن سيرين من اهل البصرة ايضا  
 يقول ان الرفع من تمام الصلاة فكل على اختاره.

واما ماما ذكره هنا وفي الفتح عن جزء البخاري انه لم يثبت عن احد من اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم ير فرمييه وفي موضع اخر منه ولم يثبت عن احد من  
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه لا ير فرمييه وليس سائلا صحيحا من رفع اليدى ام كلثوم  
 قال هنا وتدل على العلم واحدا بعد واحدا انه قد قال به غير واحد من الصحابة <sup>بعلاية</sup> التي  
 كما سيأتي من عبارة المؤذن وابن نصر ولفظ في تعليق المؤذن عن الاستذكار لانعلم  
 مصرا من الامصار ترکوا بآجعهم رفع اليدين عند الحفص والرفع لا اهل الكوفة آه  
 وهذه العبارات استوحيت كل اهل الكوفة تكفيها عهده استقرارهم ناقص عبارات البخاري

و هكذا يقع الامر في المبالغات و تفهمان في غير المكوفة من الاصدارات كهذا كون  
ونيه عن ابو عمر لغيره عن احد من الصحابة ترك الرفع من لرختلف عنه فيه الا ابن سعد  
و حسن و روى الكوفيون عن على مثل ذلك و روى المدنيون عن الرفع من حديث عليه السلام  
ابن ابو رافع و كذلك اختلف عن ابو هريرة رض

واما تعداد الصحابة فهذا هذالعد وفى الفتح لخومين فقد سقط منه نحو  
نصف من كلام الشوكاني وقد مر وهو كذلك فى عبارة الاستذكار نحو ثلاثة وعشرين  
رجالاً وفهم نقد ايضاً وخلاص من كلام البيهقي اخر الميزان وقد مر فى التصوف البالى  
ايضاً اشياء وقد سقطنا فى حديث ابو حميد اربعة من عشرة ونقل فى التخريج من كلام  
البيهقي خمسة عشر بـ سأيد صحيحة يتحى بها وقل من الكلام فى الحديث عن ابو بكر و عمر وعمران  
وازال الصواب انه موقوف فى حديث انس ايضاً و كذلك الظاهر فى حديث ابو يوسف فبفى  
نحو اثنتي عشرة ازيد فازهب فى المبالغات نحو ثلاثة اربع و بقى نحو بعدين وحصلنا من  
الخمسين على نحو اثنتي عشر وان اخذنا بال فقط كل شخص و نوع فعل الرفع ازيد من ملحوظ  
خلاص من عالم الاحاديث نحو خمسة او ستة حلية على فم اختلف فى ذكر الرفع اثنتين  
اثنتين و حديث ابن عمر و مالك بن الحويرث على وجههما و حديث وائل على اختلف فى الفتاوى  
و حديث ابو حميد على اختلاف فى الذكر و علامه و حديث شجاع و نحو هذا العدد من الجانب  
الاخرا ايضاً كما سيدلنا شاء الله تعالى نعم طرقها قليلة

وهذه عبارة التخريج - وقال البيهقي وقد روى الرفع فى الصلاة من حديث  
ابي بكر الصديق و عمر بن الخطاب و على بن ابي طالب و ابن عمر و مالك بن الحويرث و وائل بن حمزة  
وابو حميد الساعلى فى عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صنعا بوقت اداة وابوهبة

وَعَمِيلُ بْنُ سَلَةَ وَابْنُ أُمِيرٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَأَبْنِ بْنِ عَالِكَ وَجَبَرِ  
ابْنِ جَبَرِ اللَّهِ بْنِ أَسَانِيَّدَ صَحِيحَةَ مُحَاجَّةَ بِمَا قَالَ وَسَمِعَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظَ يَقُولُ لَا يَعْلَمُنَا أَنْقَنْ  
عَلَى رِوَايَتِهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَلْفَاءُ الْأَرْبَعَةُ ثُمَّ الْعَشْرَةُ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْكَابِرِ  
الصَّحِيفَةُ عَلَى تَفْرِقَهُ الْبَلَادُ وَالثَّاسِعَةُ غَيْرُهُنَّ السَّنَةُ الْأَنْتَيْ - وَقَالَ الشِّعْنَى الْأَمَامُ وَجْهَرَ  
الْأَكْبَرُ وَرَيْةُ الْعَشْرَةِ لَيْسَ عَنْهُ بِجَيْدٍ فَإِنَّ الْجَزْرَ إِنَّمَا يَكُونُ حِيثُ يَثْبِتُ الْحَدِيثُ وَصَحِحُ الْعَلَمُ  
لَا يَصِحُّ عَزْجَمَةُ الْعَشْرَةِ إِنْهُ -

وَأَمَامًا رَوَاهُ ابْنُ عَسْكَرِيٍّ تَارِيْخَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَةَ الْأَعْرَجِ الْقَاصِ فَعَدَى قَطْعَةَ  
مِنْ مِبَانِي الْأَخْبَارِ شَرَحَ مَعْنَى الْأَثَارِ لِلشِّعْنَى بِدَلِيلِ الدِّينِ الْعَيْنَةِ اسْتَكْتَبَهُمْ مَكْلِيَّةُ النَّظَامِ  
خَلَدَ اللَّهُ مَلْكَهُ وَقَدْ وَقَعَتِ الْعِيَّارَةُ فِي هَذِهِ، أَدْرَكَتِ الْفَالَا أَدْرَكَتِ النَّاسَ الْأَلْفَيْنِ  
مَسَأَلَةُ الْصَّلُوةِ قَلِيلٌ مِنْ كُثُرِهِ لَا إِنْ يَعْتَدُ - وَيَقَالُ هـ

تَعَيَّنَنَا إِنَّا قَاتِلُ عَدَيْلَنَا + نَفَقْتُ لِهَا إِنَّ الْكَرَامَ قَاتِلُ  
وَقَدْ وَقَعَ التَّحْمِيقُ كَثِيرًا فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ - وَالرَّاجِحُ مِنْ بَعْدِهِنَّ شَيْءٌ يَقَالُ عَبْرُوْنَ -

وَأَمَامَيِّ ابْنِ عَمْرَ بَنْجَدِهِ مِنْ لَهِ رِفْعَمْ نَيْكُونُ كَا صَارَةَ عَلَى الْجَهْرِ بِسِرِّ اللَّهِ وَانَّ  
كَانَ ذَلِكَ فِي الْصَّلَةِ لَا وَلَ خَالِمًا وَهَذِهِ اذْوَاقُ ثُرَّوَاذَا كَانَ يَصْنَعُ بِرْوَى الْحَصَّهُ انْ كَازِ الْأَدَمَ  
انْ يَرْفَعُ فِي الْوَقْتِ فَإِيْ زَمَانِ يَتَمَادِيْ فِي التَّرْكِ حَتَّى يَتَدَارِكَهُ التَّارِكُ وَانْ كَانَ تَقْدِيمُهُمْ  
فَأَرَادَ التَّبْنِيَّا ذَنْ فَأَهْمَرَ عَلَى هَذَا لَمْ يَطِيعُهُ فِي الْأَمْرِ فَكَانَ عَنْهُمْ عَلَى الْأَبْيَاهِ لَا غَيْرُ  
أَوْرَادَ التَّبْنِيَّا إِنْ هَذِهِ مَوْضِعُهُ حَتَّى لَا يَتَرَكَهُ فِي مَا يَسْتَقِبِلُ ثُرَانَ ابْنِ عَمْرَوَةَ قَلِيلًا  
مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَرْضَهُ هُوَ لِاسْتَقَامَ لِلْهَلَوَهُ وَجَهَهُ عَجَانَهُ وَكَمَا اتَّزَمَ اللَّهُ  
الْكَبِيرَ بِرَاكَهُ وَانْ قَالَهُ رَجُلٌ عَنْدَهُ لَا فَتَحَحَّ صَرَّهُ وَابْتَلَهُ الْمَلَوَّهُ كَمَا عَنَّ النَّسَائِيِّ مِنْ الْقَوْلِ

الذى يفتح به الصلة وكالتزامه نزول منازل نزلها النبي صل الله عليه وسلم في السفر  
اتفاقاً والله أعلم.

واما ما يروى عن عقبة بن عامر انه قال في من رفع يده في الصلة له بكل اشارة عشر حنات فلفظي من رفع يديه ~~فإنهم~~ مردوده وقد صرفي عبارته الزرقاني وهو ابنت في النقل عن ابن عبد البر ابى عمر لانه من اهل مذهبة وقد حذفه في نقل عبارته وقال له بكل اشارة عشر حنات آه ولفظه من رواية الطبرانى قال يكتب في كل اشارة يشيرها الرجل بيده في الصلة بكل اصبع حنثة ا درجة ام بافراد اليدين وحده في المذمن <sup>ص ٢٠</sup> او على <sup>ص ٢١</sup> للمؤمل بن اهاب في جزئه والحاكم في تارىخه فقل علم اللفظ وادخله في باكيلا اشارة ف الشهيد وهو المتبادر من لفظ الاشارة فقد تورت في لفظ الاشارة عن الرواية فعد من الاحاديث اشارة الشهيد لا الرفع وكان حكم اليمقى قد انسحب على اليسر ايضاً المكان الا زد واج داماً الرفع فالدخل فيه لليد لا للاصبع -

وما في الرواية <sup>ص ٢٢</sup> عن عقبة بن عامر انه يكتب في كل اشارة يشير بها الرجل بيده في الصلة بكل اصبع حنثة وقال انا ده حسن وادخله في باي رفع اليدين وادخله في المذمن <sup>ص ٢٣</sup> في مهنة في اشارة المسجدة مع ما في الفتح <sup>ص ٢٤</sup> والعلق <sup>ص ٢٥</sup> وباى رفع الابد <sup>ص ٢٦</sup> بيده في عدلة الفتوى من قيام الدليل يقال ان في اشارة المسجدة عملاً للاصبع الاربع عقداً ثم انسحب على اليسر بتعارك حكم اليمقى للجنسية ولعل ما في المذمن <sup>ص ٢٧</sup> عن ابن عباس في الدعاء كحديث اخيه عند داشة التجرين باربعين الامان تدخل في عذرها حكماً للذين <sup>ص ٢٨</sup> المترمذ في المصنف ص ٢٨ عن عطاء التعبير باشارة عن الرفع فهو اشارة الى شئ كاشارة الشهيد وتلك ايضاً احده وفى التخمير عن ابن مسعود ان الفحير الذى نقلها هكذا وجمع اصحابها <sup>ص ٢٩</sup> الا اضف ولكن الذى يقول هكذا وضع المسجدة على المسجدة وصلية

فمن الميسر ايضاً سبحة للجنسية ولما كانت الاشارة دلالة غير لفظية اطلق العبر  
القول على الاشارة كثيراً وقامت له العينان معاً وطاعة

واماً واقعة عمر بن عبد العزيز مع عبد الله بن عامر واظنه ابن يزيل بن تميم كمانى  
التمذيب فأن عبد الله بن العلاء بن زير قدر كه وانه عبد الله بن عامر عبد الرحمن من بعل  
التمذيب ايضاً فلم يتبيان مورده ويمكن ان يكون المراد الرفع في الخطبة يوم الجمعة فقد كان  
بنو امية احل ثوة وهو في السنن  $\frac{2}{3}$  والفتى  $\frac{1}{3}$  وقد وقع في مسائل الفقيه تخلط من الجانين  
يسودون لفظاً في غير مورده - انا نجينا الناس على رفع الابيدين على شرط المجزء على القصص بغير المجزء والمرسلان اما اهل اشارة  
عندى رأى تجيز الشيء هنا لأن النبي عليه صلوات الله عليه وسلم قال ما احدث قوم بعده اذن من النساء شيئاً  
اما كونه زينة فهو في عبارة الزرقاني في مجموع التكثير والرفع لافيه وحال راذا افتر

فتلهم غرضهم به انه في هرتبة التبرع فاضل تحرقه ثم لتركتها وزينة وحدها زينة  
القرآن بأصواتكم - زينوا العيدان بالتمليل والتکثير والتميي بالقدسيين (راهن بن ظاهر في تعيين الفطوح على العين)  
كذلك  $\frac{1}{3}$  من

**فصل في احاديث ترك رفع اليدين ونبذ من الاشارات وقد نقلت فيه شيئاً من**  
التعليق الحسن للشيخ النموى مع ما زدت عليه وقل كاز الشیخ المرحوم حمین تالیفه ذلك الكتاب  
يرسل الي قطعة قطعة حتى انى كنته ملماقا فيه وزدت عليه اشياء كثيرة بعد فرمها حلاش  
عبد الله بن مسعود وهو صحيح بغير ادنى قطعية ستائى -

عن عقبة قال قال عبد الله بن مسعود لا أصلى يكره صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل  
باع عمران الكوت بغير مدر ودينهم ثم لام عثمان عليهما في الصلاة على تقديرهم وبيت اهلهم كنزهم  $\frac{1}{3}$  وترجع  $\frac{2}{3}$  او  $\frac{1}{3}$  مم  
فلمرفع يليه  $\frac{1}{3}$  اول مرة رواه ثلاثة وهو حديث صحيح -

له وينبغي ان يعدل من دلائلن رواية كل من استقصد صفة الصلوة ولم يذكر رفع اليدين

وصح  $\frac{1}{3}$  من الفتاوى لابن تيمية وراجع فيه ما في الفتح  $\frac{2}{3}$  والسنن  $\frac{1}{3}$  م ٢٤٣ هـ ١١٩٧ م

كحاديث تعليم مسئ الصلوة وحديث ابن مسعود عن دلابي  $\frac{1}{3}$  او  $\frac{2}{3}$  وكيف السلام على المدين  
(رقى بغير اذن)

قوله وهو حديث صحيح قلت صحيفه ابن حزم وقال الترمذى حديث ابن مسعود حديث حسن  
 يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول معاذ  
 (اللهم اغفر له متعلقة به) من الناس أو من حديث محمد بن حمرب في الرواية ١٧١ و ١٩٦ (حديث عبد)  
 ابن البرى فيه حسن حديث أبي هريرة أن لا ترتكب شبهاً بصلة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عند البخارى وقد كان أبو هريرة قد لا يرفع ذكره في الاستذكار وذكره في حديث القارىء عنه أتى به  
 الرفع كماني الاستذكار وجعل قوله أنا لا شبهاً بكم بعده وليس في الموطأ كذلك وحديث ابن مالك  
 الأشعري عند الجهم وحديث ابن في المكتبة ١٢١ مع فتح القدير وحديث الثقة ١٢٢ وقوله في  
 واذكاره ٢٣٣ وحديث ربيعة الكل من المكتبة وحديث ابن مالك ٢٣٤ و٢٥٥ من المسند والسنن ١٣٦  
 وكثير في حديث ابن مسعود ماتيل في حديث أبي هريرة قال لا قربن صلوة النبي صلى الله  
 عليه وسلم آلة كما في الفتح ٢٣٦ لا اتصال العمل بالترك ايضاً من لدن عصر النبيوة الى يومنا هذا يجده  
 القنوت مكان العمل والموراث هو الفضل.

وفي الـ ١ سلسلة حديثها أن السبب لرواية المترك عن مالك هو عمل المدينة اذا ذكر  
 مالك في المكتبة ١٢١ عن ابن عمر في حزء رفع اليدين منا وارضع منه عند ابن أبي شيبة وذكر  
 اذنت وسكت عليه ابو داؤد مع ما في الفتح ٢٣٦ ووصله سؤال الحكيم في التخريج قول  
 رهيم عند البخارى لم ير ابن مسعود ولا اصحابه يرددوا اصحابه الصحابة لا اصحابه  
 التابعين كما لا يكتفى اذا زين من يرى رفع النبي صلى الله عليه وسلم لا الرفع مطلقاً  
 وفي اختلاف الحديث ٢٣٦ ووضعه في اختلاف مالك الشافعى ايضاً الشافعى وتيال عن بعض  
 اهلنا حيثينا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند  
 من الركوع وما هو بالمعقول به آلة والظاهر من عبارات ان المراد به مالك واستند منه  
 (رق بضم الواو)

وأهـل الـكـفـة اـنـتـي فـاـنـقـلـتـ قـالـ التـرـمـذـي قـالـ عـبـدـالـلـهـ بـنـ الـمـارـكـ قـلـ بـتـ حـلـيـ منـ  
(بـلـصـفـةـ مـذـشـةـ) اـنـ هـذـاـ يـاـضـاـ وـجـهـ كـمـافـ الـمـوـطـاـ لـاـ اـخـتـصـارـ وـاـنـ مـالـكـاـيـ يـقـولـ اـنـهـ غـيـرـ  
مـعـولـ بـهـ وـكـانـ مـنـ اـعـلـ زـيـجـةـ "ثـلـاـ يـعـودـ" اـتـقـلـ مـنـ حـلـيـ الـبـرـاءـ اـلـىـ حـلـيـ اـبـنـ سـعـودـ  
لـكـوـدـ الرـاوـيـ هـنـاـكـ اـيـضـاـ سـفـيـانـ وـوـكـيـعـاـ

قـالـ الرـزـكـيـ فـيـ تـحـرـيـجـهـ وـنـقـلـ الـاتـقـاقـ لـيـسـ بـجـيـدـ فـقـدـ صـحـهـ اـبـنـ حـزـمـ وـالـدـارـقـطـنـ وـابـنـ القـطـنـ  
وـغـيـرـهـ آـهـ الـلـاـلـىـ ثـنـقـلـ عـنـ الـدـارـقـطـنـ اـخـلـافـ نـقـلـ عـنـهـ فـيـهـ

نـقـظـهـ اـنـ اـكـثـرـ هـمـصـحـهـ وـاـنـاـ اـعـلـاـ زـيـادـةـ ثـرـ لـمـ يـعـلـ وـجـوـاـبـهـ اـنـ هـذـاـ الـلـفـظـ وـفـيـ اـوـلـ مـرـةـ  
وـقـرـةـ وـاحـقـ" وـ"اـلـاـمـرـةـ" كـلـهـاـ بـمـعـنـوـ وـاحـدـ ،

وـقـدـ صـحـهـ مـنـ اـخـتـارـ الـرـزـكـ كـمـافـ الـمـدـونـةـ اوـ تـوـسـطـ كـاـبـنـ حـزـمـ وـابـنـ القـطـانـ وـابـنـ دـيـقـ  
اوـابـنـ تـيـمـيـةـ وـالـنـسـائـيـ وـالـتـرـمـذـيـ وـجـمـهـورـ الـمـالـكـيـةـ وـالـحـنـفـيـةـ مـنـ حـيـثـ المـذـاهـيـجـ هـمـوـ اـهـلـ الـكـفـةـ  
مـنـ حـيـثـ الـعـلـ، وـابـنـ الـقـيـمـوـ الـهـدـيـ فـيـ قـوـلـهـ وـهـذـاـ مـرـاحـلـ اـخـلـافـ الـمـبـاحـ الـذـيـ كـلـيـعـنـتـ  
مـنـ فـعـلـهـ وـلـاـ مـنـ تـرـكـهـ وـهـذـاـ كـرـفـعـ الـيـدـيـنـ فـيـ الـصـلـوـةـ وـتـرـكـهـ وـنـاقـضـهـ فـيـ فـصـلـ الـرـكـوـعـ وـ  
كـذـاـ عـلـهـ صـحـهـ شـيـخـهـ فـيـ فـتـوـاهـ مـذـكـرـهـ مـعـ مـاـعـنـهـ مـذـكـرـهـ مـذـكـرـهـ مـذـكـرـهـ مـذـكـرـهـ  
وـتـرـكـهـ الرـفـعـ مـذـهـبـ سـفـيـانـ ذـكـرـهـ فـيـ تـعـلـيـقـ الـمـوـطـاـ نـقـلـاـ (عـنـ الـاـسـتـذـ كـارـهـنـ) فـيـقـطـ يـكـثـرـ  
صـفـرـ ظـالـهـ وـفـيـ جـزـءـ رـفـعـ الـيـدـيـنـ وـكـانـ الـثـوـرـيـ وـوـكـيـعـ وـعـفـرـ الـكـوـفـيـيـنـ لـاـ يـرـعـزـ اـيـدـيـهـ يـعـرـآـهـ  
وـكـذـاـ ذـكـرـهـ التـرـمـذـيـ عـنـهـ . وـمـاـفـيـ اـخـرـجـ الـبـخـارـيـ اـنـ سـفـيـانـ كـانـ يـرـنـعـ ثـهـرـ اـبـنـ عـيـنـهـ لـاـنـ  
ابـنـ الـمـدـيـنـيـ لـمـ يـذـكـرـهـ اـرـوـاـيـةـ عـنـ الـثـوـرـيـ .

وـكـذـاـ مـنـ اـنـظـرـهـ مـعـ اـلـاـزـمـ يـدـلـ عـلـ اـنـ الـحـدـيـ اـنـاـ اـعـلـ بـعـدـ سـاـنـهـمـ وـلـاـنـ فـهـمـهـ مـنـ  
الـسـكـوتـ فـاـنـهـ مـاـاـدـرـاـهـ اوـيـدـيـهـ بـذـلـكـ . (بـقـيـهـ بـصـفـهـ اـيـنـهـ)

يرفع وذكر حديث الزهرى عن سالم عن أبيه ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي صلى

(رسوله) ورواية إبراهيم الفتحى عند الطحاوى والدارقطنى فى كتاب ابن مسعود وترجحه على حديث وأئل يقلع طن الوهم على رواية الترك، وخالف ابن عبد الله الواسطى الطحاوى قل مع من حصان قبل الاختلاط وجرير بن حازم كىما عند الدارقطنى أخرج له مسلم عنه وشىء عنده أخرجاته عنه كما فى شرح الألفية ومهما من الصحيح ولم يأتى إبراهيم ما فى التذبيب <sup>الكتن مل ٣</sup>، وأعلماء بعد الصحابة الشعبي فى زمانه والثورى فى زمانه كما فى التهذيب والتذكرة وفي التذبيب عن ابن معان قال أخالفت أحرى سفيان فى ثنى الأكاذيب قوله وابن ادريان نفسه فى المسند لا يرد على عيارة واما ياردى ذمته فقط فكما زاع العلال بخلافه منه بلا امتنان وحكى ابن رجب <sup>تحكيم</sup> ودعوى وتضارب <sup>باعل ضم</sup> الحرب - ١٢

(حاشية له متعلقة مك ٥) وراجع ما فى الفتقة انه قائل بوجوب الرفع وابهم الموضع وليس فى غير الخرمي <sup>لسان</sup> له إلا يراد بحديث ابن مسعود على الوجوب بعد قوله فى التخصر <sup>٣</sup> ولا يشى فى عبارته ان يقال انه يوجب عند الخرمي فقط فانه لا يرد عليه على هذا مأفيه وسيأتى ما يرد عليه فى ذلك فى الباب الذى يليه ام ثرانه يلزم الحافظ <sup>مكتبة</sup> هذا الكلام تصحيف حديث ابن مسعود ولا بد فى العذم <sup>م ٣</sup> وقال ابن حزم رفع اليدين فى اقل الصلة فرض لا تخرى الصلة الابهام واجاب فى الفتقة عن حديث ابن مسعود بأنه <sup>ه</sup> يليل على الوجوب كاعل <sup>الاسخناب</sup> وراجع لرأى ابن خزيمة <sup>١٥٥</sup> ،

ثو ظهر ان القائل بالوجوب او من حكى عنه الوجوب كاحمد وداود والقائل هو الرازى والمجيدى وابن خزيمة وابن سير وابن حزم لا يقولون بالوجوب فى غير الخرمي <sup>لسان</sup> فى العذم <sup>م ٣</sup> عن القواعد ثم <sup>لسان</sup> كانوا فى بطلوز الصلة بتركه وانختلفوا فيه مع الوجوب استبطاط من <sup>لسان</sup> <sup>لسان</sup> (باتى <sup>لسان</sup> آيدى)

الله عليه السلام لم يرفع الآية أولاً مرة انتهى فقلت رُوى عن ابن مسعود في الباب حدثنا  
 أخرها من نعنه كما أخرجه أبو داود والنمساني الترمذى وأخرون وثنا نعنه بأمر فرع على النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع آية أولاً مرة أولاً وذلك كما أخرجه الطحاوى وغيره ولبس هذا  
 الآية من جهة بعض الرواية نقله بالمعنى من الحديث آلا أولاً لقول ابن مسعود ألا أصلى يكر  
 صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن عبد الله بن المبارك إنما انكر ماروبيه  
 (بقيه صنفه لكتابه) ابن خزيمة انه ركنت كيافي العلاق مك وان لم يصرح به وايرادها فاظ على ابن حجر

بوحدة الحكم في جنس احاديث الآية، وراجع شرح المستنقع <sup>١٢</sup> عن ابن حرف ومتى ، ١٢  
 له ولا يمكن اعلاله اذ لم يثبت عن ابن مسعود <sup>١٣</sup> الرفع كيافي الفتح عن ابن عباس - ١٣  
<sup>(كتابه)</sup> واسناده ايضاً قوي ونفيه نعيم بن حنبل وهو من رجال البخاري واعدل وأقليل فيه انه  
 صدوق لهم كثيراً وقل تسبع ابن علی ما اخطأه و قال باقي حديثه مستقيم ، تقریب لجع  
 لفظ التهلیل بباب فيه - ١٤

قططنا  
 ١٣ه و كذلك ابن القطان وابو حاتم فيما سألهي وكذا ذلك ما نقله ابن القطان عن البخاري  
 وغيرها كما في التجزيء <sup>١٤</sup> كله مبني على ان الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في سان  
 الدارقطني عن ابن المبارك فاخذ الدارقطني منه شيئاً ثرست أخلف العمل في علمه وقد نقل  
 المؤلف لفظه عن علامة تماًماً وفيه شيئاً ما قاله ابن المبارك وشيء من عنده والظاهر ان ابن  
 القطان وعلى نقله الدارقطني انما تكلما في سياق تكلم فيه ابن المبارك بخلاف نقل المؤلف  
 عن العلّم فما ظاهره انه على المياق الآخر، ونقل عن البخاري والبخاري جعل اصله علطاً  
 وانه كان حديثاً آخر وكذا احده لكن لم يثبت عنه، فابن البخاري وابو حاتم جعلاه حديثاً آخر  
 والدارقطني وابن القطان تقليلاً لابن نصر فما انكره وارزى له ثراً يعود بناء على ازال الفاعل  
 (باتي صنفه لكتابه)

حَلِيثُ ابْنِ مُسْعُودٍ مِنْ فَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجِدْ مِنْ فَعْلِ ابْنِ مُسْعُودٍ وَكَيْفَ كَانَ

(بِقِصْفِ الْذَّنْتَةِ) هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْدَعُ لَهُ ابْنُ مُسْعُودٍ لَكُنَّ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ هُوَ فِي حَلِيثِ  
 ابْنِ ادْرِيسٍ مَا ذَنَّ لَهُ سِوَاءً شَيْئًا وَلَمْ يَهُمْ تَصْحِحُ حَدِيثَ الْتَّرْلَةِ مِنْ حِيثُ لَمْ يَشُأْ وَلَمْ يَتَرَكْ  
 مَرَامِهِ بِرَأْيِ الْعَلَالِ هَذِهِ الْزِيَادَةُ إِيْضًا وَكَانَ الْعَلَالُ بِنَاءً عَلَى أَنْهُمْ كَفُوا السَّعَى وَلَكِنْ بِقِوَالِ الْعَرَبِ  
 كَمَا كَانَ وَاصْلَهُ عَنْ ابْنِ الْمَبَارِكِ وَهُوَ مُشَيْعٌ عَلَى فَحْتَارَةِ فَعْلَلٍ وَلَا يُؤْثِرُ فَانْ سَفِيَانُ هُوَ الرَّأْيُ  
 وَكَيْفَ عَنْهُ وَعَلَيْهِ مَذَبِّهِمُ الْمَعْوُلُ بِهِ فِي بَلَدِهِمْ فَلَا يُؤْثِرُ كَلَامُهُمْ فِيمَا اخْتَارُوهُ تَوَارِثًا  
 طَبَقَهُ بَعْدَ طَبَقَهُ وَكَانَ لِأَحْلِ فِي الْحَكْمِ عَلَيْهِمْ فِيهِ وَأَحْلِ لَهُ شَيْئَتْ عَنْهُ كَلَامُهُ فِي حَلِيثِ ابْنِ مُسْعُودٍ  
 قَطُوا لَهُ الْذَّكْرُ فِي نَحْوِ الْمَغْفِرَةِ مِنْ كَتَبِهِمْ وَأَصَابَ الْزَّلْيَقَ فِي الْنَّقْلِ حِيثُ قَالَ قَالَ الْبَخَارِيُّ هُنْذَا  
 اصْلَهُ لَنَّ الْكِتَابَ اصْلَهُ عَنْ دَاهِلِ الْعِلْمِ انْتَهَى فَهُوَ كَلَامُ الْبَخَارِيِّ مِنْ عَنْهُ لَا كَلَامُ الْأَجْلِ كَمَا  
 فَهُوَ فِي التَّلْيِخَصِ وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثُ احْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ فِي وَاضْعُفْ تَرْجِعَ كِتَابَهُ اصْلَاهُ فِي مَهْوِيَّتِهِ  
 أَوْ غَيْرِ تَابَتْ كَمَا فِي الْعَلَمِ مِنْهُ حِيثُ قَالَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ عَنْ الْمَوْلَى  
 قَلْتَ أَنْ أَرَادَ بِهِ رَدَّهُ أَحْمَلَ الْعِلْمَ بِهِ فَلَمْ يَحْتَمِلْهُ وَانْ أَرَادَ بِهِ الرَّدُّ الصَّنَاعِيُّ فَغَيْرِ مُسْلِمٍ لِثَبَوَتِهِ  
 فِي مَسْنَدِهِ لَمْ يُضِرِّبَ عَلَيْهِ كَعَاتِهِ فِي مَا لَيْسَ بِصَحِّحٍ عَنْهُ أَوْ مَرْدُودٍ عَلَى مَا بَيْنَهُ الْحَافِظِ أَبْوَمُوسَى  
 الْمَرْبِيِّ فِي خَصَائِصِ مَسْنَدِهِ وَقَدْ كَثُرَ الْنَّقْلُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُضِرِّبَ عَلَى أَحَادِيثِ فِي مَسْنَدِهِ  
 عَنْ الْمَقْدِ وَانْمَا تَحْكُمُ فِي حَدِيثِ يَزِيدِ بْنِ رَبِيعَ فِي حَلِيثِ ابْنِ مُسْعُودٍ وَكَانَ يُؤْثِرُهُنَا كَ  
 لِعْضِ شَيْءٍ لَا هُنَّا فَادِي ذَلِكَ التَّخْلِيَطَ إِلَى سُطْحِيَّهُ وَعَلَى إِرْأَمَعَازِيِّ فِي حُصُونِ الْمَقَامِ فِي الْمَيْكَ  
 أَنَّهُ لَمْ يُبَثِّتْ عَنْهُ وَلَمْ يَجْعَلْهُ حَدِيثًا أَخْرَوَ الْبَخَارِيِّ وَابْو حَاتِرَوَانَهُ حَدِيثًا أَخْرَوَ ابْنَ الْقَطَانِ  
 وَالْدَّارِ قَطْنَهُ أَنَّهُ صَحِّحٌ إِلَّا مَا يَخْلُفُ فَحْتَارَهُمْ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنْنِ أَنَّهُ أَنَّهُ كَانَ حَدِيثَ سَفِيَانَ  
 هُوَ الْوَاقِعُ مِنْ كَلَامِهِ كَلَامُهُ أَقْلَلَ وَقَدْ جَاءَ الرَّفْعُ بَعْدَهُ وَهَذَا تَضَارِبٌ تَهَافُتٌ إِيْضًا بَنْ (بِقِصْفِ الْذَّنْتَةِ)

اجاب عنه الشيخ العالمة ابن دقق العيد المالكي الشافعى فى كتابه *الاماير* بـ*اعذر شوكت* عن ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه وهو يرد على عاصم بن كلوب وقد وثقه ابن حيان كما قد منى انتى فان قلت روى في رواية فرعيليه في اول تكيره ثم لم يعدل وفي رواية مرفوعة ثم لا يعود فقوله لم يعدل او ثم لا يعود غير محفوظة قال ابن القطان في كتابه *ولاياما* والذى عذر انه صحيح وانما التكيره على ركيع ثم لا يعود و قالوا انه كان يقولها من قبل نفسه و تارة اتبعها الحديث كأنما فر *سلام ابن مسعود* انتى وقال الدارقطنى

(رسالة مفروذة) او الدارقطنى ايضا انتى ايعيل ساق ابن المبارك وقد تردد البهقهى في حديث سفيان و ابن ادريس ايها هو الاخر لما استأنف سعيه لم تبق له حاجة في علاوه كما اعلى الآخرون وهذا يدل على ان المقصود هو الاعوال الا هدارا كان في الحديث شيئا وانما المقصود (حاشية له متعلقة م ٦) سما اذا كان تعذيرتيمين ابن المبارك تكون بخلافه لفظه وسيما من اللفظ الذى حكاه الترمذى هو لفظ الثاني ورواية ايضا عن محمد بن النعماز بن بشير المقدسى وهو ثقة متاخر ذكره في التقرير عن يحيى بن يحيى وهو النيسابورى فانه من الرواية عن ركيع كما في التذذيب ولذاته ابن المبارك يقوله عند كلامي في التخريح نقلأ عن عبارة الترمذى وهو عند الدارقطنى *من* *البهقهى*. ١٢

له وهو الراوى عند ابن خزيمة زيادة على اصدقه في حديث وضع اليدين ورفع اليدين (مشتملة على مقدمة) ايضا عن والى نذير راجح المسند لنصب المراية ص ٣٩ و ٣٥ و م ٢٥ و م ٢٣ و م ٢٢ و م ٢١ و م ١٣ زياذه في الفتح ٣٩ و ٣٥ و ٣٣ و ٣٢ و ٣١

له لعله اخذ من لفظ و ركيع الباقي في مذاهنه امثال *السكن* في نقل ركيع على صاحب عبد الله علي وكل لفظ المذنب هناك، فهذا اي كونه من كلور ابن مسعود انكره ابن القطان وهو عند الطحاوى واياضا قوله ثم لا يعود (باقى رصفيه آينه و)

فِي عَلَيْهِ فِيهِ لِفْنَةٌ لِيَسْتَ بِمُحْفَظَةٍ ذِكْرُهَا بِالْحُجْنِ لِفْنَةٌ فِي حَالِيَّهُ عَنِ الْتَّوْرِي وَهِيَ قُولَهُ  
 ثُمَّ لِرَعِيدٍ وَكَذَّ لِكَ قَالَ الْحَمَانِي عَنْ وَكِيعٍ وَأَمَّا أَحْمَلُهُ حَبْنَلُ وَابْوَكَبْرَنُ إِلَى شِيَّةٍ وَابْنَهُ  
 فَرَوْهُ عَنْ وَكِيعٍ وَلَمْ يَقُولَا نَيْنَهُ ثُرَلِمِ يَعْدُ وَكَذَّ لِكَ رَوَاهُ مَعَاوِيَةُ بْنُ هَشَامٍ إِنْصَاعُنَ  
 الْتَّوْرِي مُثْلُ مَا قَالَ الْجَمَاعَةُ عَنْ وَكِيعٍ وَلَيْسَ قَوْلَهُ ثُرَلِمِ يَعْدُ مُحْفَظَاً إِنْتَهِيَ وَقَالَ  
 الْبَخَارِيُّ فِي جَزْءِ رُفْعَ الْيَدِينِ وَبِرْوَى عَنْ سَنِيَّانَ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
 الْأَسْوَدِ عَنْ عَلْقَمَةٍ قَالَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ مَسْعُودٌ إِلَّا اصْلَهُ لِكَ مُصَلَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 نَصَدٌ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدِهِ أَلَّا مَرْأَةٌ وَقَالَ أَحْمَلُ بْنُ حَبْنَلُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَدْرَمٍ قَالَ نَظَرَتْ فِي كِتَابِ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيَسَ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ كَلِيبٍ لَيْسَ فِيهِ ثُرَلِمِ يَعْدُ هَذَا اصْحَاحُ لِكَ الْكِتَابِ حَفْظَهُ  
 عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِكَ الْرَّجُلِ يَجْرِي ثَيْرِيْحَ إِلَى الْكِتَابِ فَيَكُونُ كَمَا فِي الْكِتَابِ جَذَنَا  
 الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ثَنَانِ بْنِ أَدْرِيَسَ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ سَأَلَ عَلْقَمَةَ أَنَّ  
 عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا الصَّلَاةَ فَقَامَ فَكَبَرَ وَرَفَعَ يَدِهِ ثُمَّ رَكَعَ  
 فَطَبَقَ يَدِهِ فِي جَعْلِهِ مَا بَيْنَ رَكْبَتِيهِ فَبَلَغَ ذَلِكَ سَعْدًا فَقَالَ صَدِقٌ أَخِي قَدْ كَنَّا نَفْعَلُ فِي أَنْكَ  
 (أَبْسِرُهُ فَلَذْ شَتَّهُ) يَدِلُ عَلَى الْأَسْتِرَاءِ فَالْمُكْتُرُو - وَمَا ذَكَرَهُ فَالْتَّخِيصُ مِنْ قَصْعِيفَ إِلَيْهِ أَوْ حَدِيثٍ  
 إِبْرَاهِيمٍ فَأَنَّهُ هُوَ فِي النَّسْخَةِ لِحَدِيثِ الْبَرَاءَ كَمَا فِي التَّخِيزِ وَشَرَحِ الْمَهْذَبِ. ثُمَّ رَأَيْتَ عِبَارَةَ التَّهْبِيدِ  
 نَقْلَهَا بِعَضِّهِ وَقَدْ نَقْلَ فِيهَا كَلَامَ الْبَزَارِ فِي حَدِيثِ إِبْرَاهِيمٍ مَسْعُودٍ وَهُوَ الْعَدَةُ وَالْتَّخِيصُ فِي حَدِيثِ  
 يَزِيدٍ فِي حَنَاطِطِ الْمُقْلِلِ فَقَدْ كَثُرَ التَّصْحِيفُ -

لَهُ لِزَمِ الدَّارِقَطْنِيُّ أَنْ أَجْعَلَ قَدْلَابَتِ الْمَحْلِيَّ وَالْبَخَارِيَّ يَسْكُرَهُ وَهَذَا تَهَافَتُ - وَأَخْرَجَهُ فِي  
 الْمَرْوَنَةِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الرَّفِعُ عَنِ الْرَّقْعِ وَالرَّكْوَعِ وَسِيَاقَهُ يَدِلُ عَلَى أَنَّهُ سَرْوَةٌ فِي أَدْلَةِ الْتَّرْكِ عَلَى  
 خَلَافَتِ مَا فِي التَّخِيزِ مَثَلًا وَرَاجِعٌ رَوَايَاتِ فِي مَذَهَبِ مَالِكٍ فِي الْعَارِضَةِ مُؤْلِفٌ ٢٦٣ ،

في أول الأسلام ثم أمرنا بهذَا قال الجنارى هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله ابن مسعود انتهى كلامه وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل سأله ابن عن حديث رواه سفيان الثورى عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقة عن عبد الله صلى الله عليه وسلم قال فربكم فرقم يديه ثم لم يعد فقال ابن هذا خطأ يقال لهم إن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل قاتل فربكم فرقم يديه ثم لم يعد فلما افتحت فيه الثورى فقد رواه جماعة عن عاصم وقالوا كلام ابن النبي صلى الله عليه وسلم افتحت فرقم يديه فطبق وجعلها بين ركبتيه ولم يقل أحد ما روى الثورى انتهى قلت في هذه لا أقول نظرنا ما قال ابن القطان إنما تكرر فيه على وكيف في رد ما أخرج الناس في سنته أخبرنا سعيد بن نصر حاشى عبد الله بن المبارك عن سفيان عن عاصم بن كليب ث عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقة عن عبد الله قال لا أخبركم بصلة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد انتهى قلت وهذا استدلال صحيح قال برأيي بعد ما أخرجه حاشى الحسن بن علي ناما وآية وحالدين عمرو والوحذيفية قالوا ناس فيان يأسندها بهذا قال فرفع يديه في أول مرة وقال بعضهم مرة واحدة انتهى فثبت بذلك أن وكي عالم يفرد بذلك ببل تابعه ابن المبارك وغيره من أصحاب الثورى إنما زعم

له فخرج وكيف من البين وفي سفيان فارى انكر ابن القطان كونها من ابن مسعود وإن يكون تغطى قوله منه فليس الأمر كذلك بل هو قول من تحته ووصف فعل منه وإن أراد خصوصه ذلك اللفظة وهو كلام اللارقطى في الحديث ما يساويها وإن أراد معه فاي شئ صحيح ، وقد ذهب الحديث من البين رأساً وحاصل ان كلامها غير محرر كان بهما لغاشرا بما يلزمها وهذا يقع اذا كان الكلام في غير محله وما في حق المقام وبالجملة لحربيا شيئاً واراد اعلاه ولزمها ان تجيئه من حيث تجريها اي تصحح التراث

البارققني من احمد بن حنبل وابا يبرين الى شيبة لم يقروا لافقه ثم لم يعيد فمد قواعده بمارواه  
 احمد في مسنده حلثنا وكيع ثنا سفيان عن عاصم بن كلبي عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة  
 قال قال ابن مسعود الا اصله لكم صلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلوري فرعية  
 الا صرفة داما اخرجه ابو يبرين الى شيبة في مصنفه حلثنا وكيع عن سفيان عن عاصم  
وكذا في المدونة عن قبيح ولذا في مسنده عدنى كقوله في سان الاخبار  
 كلبي عن عبد الرحمن بن اسود عن علقمة عن عبد الله قال الا ااريك صلاوة رسول الله  
 صل الله عليه وسلم فلوري فرعية الا امرة انتى واما ما زعم البارققني من ان جماعة  
 من اصحاب وكيع لم يقروا هكذا فباعطى اياضها لانه مرفنا ان احمد وابا يبرين الى شيبة  
 روياها عن وكيع وقال افاقه فلوري فرعية الا امرة وهذه الكلمة في معنى قوله فرعية ثم تقر  
 وقد تابعها جماعة عن وكيع منهم عثمان بن ابي شيبة عن داود وهناد عن الترمذى  
 ومحبوب بن غيلان عن دالالنسائى ونعيدين حماد وحييى بن يحيى عن دالطحاوى كلهم عز وكرع  
 وقال افاقه فلوري فرعية الا امرة او ما في معناه واما ما زعم البخارى وابوحاتى من ان  
 الوهم فيه من سفيان في حباب عنه بوجوه احدها ان مارواه ابن ادريس فهو حديث اخر  
 يدل عليه اختلاف سياقه او ثانينها ان سفيان احفظ من ابن ادريس وقوله المحافظ  
 في التقريب في ترجمة سفيان ثقة حافظ امام محبة انتى فمعه وثوقه وحفظه امامته  
 لا يضر بخلافة ابن ادريس له وثالثتها ان هذه زيادة والزيادة من الثقة الحافظ  
 المتفق مقبولة عند كل من الخصوص واجاب عنه العلامة النزيل في نصب الرأي به بالبخارى  
 واباحات يجعلوا الوهون فيه من سفيان وابن القطان وغيره يجعلون الوهون فيه من  
 وكيع وهذا اختلاف يؤدى الى طرح القولين والرجوع الى صحة الحديث لوروده عن  
 الثقات انتى كلامه خلاصة الخلاف ان هذه المخاب مع هذه الزيادة صحيح وكل ما اورد و

عليه فهو مفع واما ما قالوا من انه يجوز ان ابن مسعود <sup>رضي الله عنه</sup> المفزع في غير الافتتاح كما نسي وضع اليدين على الركب في الركوع وكذلك ما وقع له في الموضع المتعدد من النسب فنجده جدلانه دعواني لا دليل عليها ولا سبيل الى صرفة ان عبد الله بن مسعود عليه ثروزية بل العقل يستغره ولا يجزئ بل الحق ازبعة النسب ان الى عبد الله بن مسعود الذي كان ملما <sup>لما</sup> لصحبة النبي صلى الله عليه وسلم وخداؤه <sup>لما</sup> من طويل في مثل فعله <sup>لما</sup> الذي يذكر في الصوات صلحاً ومساءً وليلًا ونهاراً لا يخلو من اساءة الادب <sup>اما</sup> ما طبع بين يديه في الركوع فلم يكمن من جهة نسباته بل كان هذامشراً <sup>لما</sup> اشترى <sup>لما</sup> ماجاءه صرحاً في الخبر فلم يطلع ابن مسعود على نسخه ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الامصار على الرفع في التكبير الاولى قلت وكذلك سائر ما اورد و ما <sup>لما</sup> لنسبياته لم يكمن لنسبياته بل كان له وجه آخر قد يبيّنه في موضعه و اول من نسب النسب ان الى عبد الله بن مسعود في هذه الموضع هو ابو بكر بن ابي سفيان نقل قوله اليماني في سنته ثراب عبد الله في التفقيه وقد يالغ في رد كلام ابو بكر بن ابي سفيان هذا العالمة ابن الترکانی في الجوهر النقی في الردة على اليماني ويراجع م ٢٩٣ من العدة -

### و هذن نبذة اخرى في تفقيه ما وقع منهم في حادث ابن مسعود

و وقع في الفترة قال محمد بن نصر المرزوقي اجمع علماء الامصار على مشهودية ذلك الا اهل الكوفة اهواى رفع اليدين في الموضعين و نقله الشوكاني في الدرر المضيئة انه اجمع علماء الامصار على ذلك الا اهل الكوفة اهواه فتحرت العباره و اصلها كما في التعليق المحبذ عن الاستذكار لابن عبد البر عن محمد بن نصر وكذلك شرح الاحياء، لان عالم من اهل الامصار تركوا بالاجماع رفع اليدين عند الخض <sup>لما</sup> في المرض <sup>لما</sup> اهواه الگطاء

ويكون الحافظ فهو معتبرة التهيد ان اخرها لا بن عبد البر وقد نقلها في شرح الموطأ كاملة وقد صدر في شرح التهيد باسم ابن عبد الله بن عبد الحكم ولم يذكر حدا يام عمر من اختار الرقم عبد ذكر العلاء والعبارة الثانية من ابن نصر كما هو متوجع بكل اهل الكوفة فكيننا اعهده استقراء هم ونماضي عبارات البخاري وهكذا يقع الامر في المبالغات ونفهم ان في غير الكوفة من الامصار شاركهم تاركون - ثم ذكر في تعليق الموطأ عن الاستاذ كارل ابن عبد البر رواة الرقم مرفوعاً نحو ثلاثة عشر زوجاً و قال فيه كما ذكره جماعة من اهل الحديث امام فدلل خمسين في هذا الم محل تخييط -

واعلم ان اعلاه حديث ابن مسعود بلفظ الا اصلي بكتور صلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل نعم يرمي به الا في اول مرة ام لا يمكن لانهم قد صرحو ان ابن مسعود لم يثبت عنه الرفع كما في الاستاذ كاروا الفتن فلما علمه لزمه ادعا عدم انه كان يرفع فتدلى اتر نقل العلامة حلاوة فلذا ووجه عبد الله بن المبارك البخاري كما عند الترمذى اللفظ اخر قد روى عن ابن مسعود ايضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في اول مرتبة وكذا نقله البارققطى عنه في سنته واصح منه عبارة البهقى -

وبخوهذا اللفظ من قول ابن مسعود بناء على كونه ناقلاً فغلة صلى الله عليه وسلم اعلاه ابو حاتم كما نقله ابنه عنه فخرج كلامه اعمى لحن فيه وهناك امر هوان حيث ابن سعيد في الرفع اختلف في رفعه ووقفه سالم ونماضي شروع فرق بين سياق المتن في حديث سالم وبين سياق الموطأ وسياق خارج الموطأ حيث انه قال في جماعة ان فالكافه الذي فيه ذكره في العدة عن ابن عبد البر عن جماعة وابن المبارك روى عن مالك في هذا المحدث لابن سعيد كونه ناقلاً لغيره فيه دفعه ، لاختلاف الصوفية ،

الرفع خارج الموطأ كما في الفتن وقد روى ايضاً حديث ابن مسعود باللفظ اولاً عند المتن

فهذه هي المعلومات التي أتتني بها شعرها وأقول ما قالها في فنه.

وأقول بل حديث ابن عمر على خمسة أوجه سياق المدونة والموطأ وخارجه وبعد  
الركعتين ولفظ مشكل الاثار، وحديث عليه وابي حميد عليه وجهين وبين السجدين فوعاً  
وعلاً صحيحًا ولم يستطع البخاري الا ان يضخه وابن حزم الا ان يهجر الا من بكل ذلك  
الاشتراك لاختلاف العمل -

ثم عند البيهقي مذكورة عنه قال وراه واسع ثم قال عبد الله كان انظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يرفع يده في الصلاة فعلم بقوله كأنى انظر نظرة وانه في فكر تضليل الفرع بنخواسته لمن حق لا يقطع احاديثه وانه عند واسع فنظره الاولي الى دفع ترددك اسقى في حديث ابن عمر لاحد فراجع عبارة الدارقطني والبيهقي عنه - ويكون عنده في حديث ابن مسعود الذي رواه هرماها من الاحوال ما لم يكن من فواعصريها في التراث بخلاف حديث ابن عمر يدل انه لو كان صريحاً لما تردد والله اعلم -

فهذا ما صنعه ابن المبارك ثم استأنفوا العمل ذاتياً بخارى وأبحاث عملاً والدار  
وأبنقطان عملاً والبيهقي عملاً كل بتأنيت عمله ويتذكر على من قبله فابنقطان  
في كتاب الوهم والآيماء صحيح الحديث باللفظ الأول وأعلى ثراً يعود لآن وكيعاً كما  
قالوا يقول لها من قبل نفسه وتأرة اتبعها الحديث كما أنها من كلام ابن مسعود أه  
فاذجعلها ابنقطان من وكيع نقل كلام ابن مسعود وان ضميراً لا يعود عائداً  
على النبي صلى الله عليه وسلم اعكتها اعلاه وآلامه وآلامه وآلامه وآلامه وآلامه  
الدارقطن وغيره على نقل ابنقطان كما في تخييم المهدية راجع إلى ان يكون ابن مسعود  
تقاها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً -

واماً مَا يَكُونُ قَالَ أَوْلًا أَلَا اصْلَى بِكَ صَلَوةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُرَصَ  
وَلَعِرْ فَوْهَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ يَلِيهِ الْأَفْيَ اَوْلَى مَرْقَةٍ فَلَمَّا كَيْنَهُمْ أَعْلَلُهُ وَالْأَكَانُوا الْمُزْمَعًا  
خَلَافُ الْوَاقِعِ مِنْ زَعْمِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَأَعْلَمُهُ وَكَلَّمَ مَا ذُكِرَ فِي التَّخِيصِ أَنَّ اَحْمَلَ بْنَ حَنْبَلَ وَشِيخَهُ  
يَحْيَى بْنَ اَدْمَرَ قَالَ اَهُوَ الْوَصِيفُ نَعْلَهُ الْبَخَارِيُّ عَنْهُمَا فَهُمْ مِنَ الْحَافِظِ عَجْلَةً تَأْخُذُ الْمَرْعَعَنْدَ  
الظَّفَرَ بِالْمَقْصُودِ -

وَلَيْسَ فِي جُزْءِ زَعْمِ الْمَيْلَيْنِ اَلَا اَنَّهُ قَالَ اَحْمَلَ بْنَ حَنْبَلَ عَنْ يَحْيَى بْنَ اَدْمَرَ نَظَرَتْ فِي كِتَابِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ اَدْرِيسِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلِيبٍ لَيْسَ نَيْهُ ثُرِّلْمُعِيدٍ اَمْ ثُرِّكَالْمُبَخَارِيِّ مُزْقِلِ النَّفَّةِ

لَهُ يَبْيَنُ النَّظَرَ فِي مَرَادِهِ اَعْنَدَ قَدْرِيَّتِ الْفَرْقَانِ اَوْلَى مَرْقَةٍ لَمْ يَرْجِعْ لَمَّا يَلِمْ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثِ رَسَارَ عَلَى كُلِّ الْتَّدْبِيرِيِّنَ كَمَلَتْنَاهُ الْمَحْجَّ  
حَدِيثَ النَّظَبِيَّنَ ثُرِّلْهُ لَكَبِيرِيَّتِهِ وَهُوَ يَحْيَى بْنَ اَدْمَرَ وَدِيَّ الْمَهْلَبِيُّ اَنَّهُنْ هُوَ قَوْمٌ شَلَّ كَيْجَ  
كَلَّمَ يَقُولُ اَنَّ سَيِّدَ اَبْنِ اَدْرِيسِ عَلَيْهِ الْمَوْلَى اَصْحَارَهُ اَلْمُرِيَّانِ اَمَّا اَكَانَ السِّيَّاسَةَ كَسَاقَ سَمِّيَّانِ فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ لَغْرِيْبُوْيَ  
اَلِّيَّرَحَّلَهُ الْمَأْخُلُ ثُوَّهُلُ هُوَ قَصِيرُهُمْ لَهُ بِلَيْكَارِيَّةَهُمْ مِنْ ذَكَرِهِ تَعْرِضَنَاهُ عَيْنَانِ وَنَظَرَ  
يَحْيَى بْنَ اَدْمَرَ فِي الْكِتَابِ دِتْفَنِيَّهُ يَدِلُّ مِنَ الْجَانِبِ اَلْمُهَرَّانِ هَذِهِ الزَّيَادَةُ كَانَتْ شَاهِتُ ثُرَانَ فِي الْمَهْلَبِ اَشَيَّهُ كَيْفِيَّهُ كَانَ  
فِي الْكِتَابِ تَأْقِصَ اِيْضَأَوَاللهِ اَعْلَمُ فِرْتَكَ الْتَّيَامِ بَيْنِ الْاَثْنَيْنِ وَلَوْلَيْكَ الْاَثْنَيْنِ اِيْضَأَوَكَلَّتِ الْاَذَانَ وَالْاَقَامَةَ وَالْاَجَانِدَهُ  
بَاذَانِ الْمَجَاهِدَهُ وَهِيَ عَذَنْ سَلْمَوَغَيْرِهِ وَقَدْ لَهُمْ اَعْتَشَّ عَلَى تَعْرِدِ الْوَاقِعَهُ وَانَّ لَعْدَهُ اَعْصَمَهُ شَوَّلَكَانَهُ  
الْسِّيَّاقَ تَعْمَمَاً وَقَدْ رَلَيْنَا الرَّوَايَةَ يَعْتَنُونَ بِهِمْ وَمُعْنَتَهُمْ اَرْهَمَرِيَّلَهُ وَلَهُمْ بِلَيْلَهُ عَذَنْهُمْ مَجَاجَ  
رَمَّاً تَقُولُ فِي تَرْكِ الْمُصْنَفَيْنِ مَا لَيْخَتَارَوْنَهُ كَمَا يَتَرَكَ الْبَخَارِيُّ بَعْضُ الْاَحَادِيثِ رَاسَوَكَمَا يَحْلِمُ مَالِكُ فِي حَرِثِ اِبْرَاهِيمَ  
وَجَوْهَرَ الْبَخَارِيِّ فِي فَصَاعِلَهُ وَاضْتَهَرَ اَمْفَلَهُ اَفْعَلَهُ بَيْنِ السِّيَّاحِيَّرِ وَبِعِلَّهُ الْكَرْتَيَّنِ وَيَرِاعِيْمُبَلَّهُ ٢٣٦ فِي كَثَرَةِ تَعَارِضِ  
حَدِيثِيْنِ صَحِيْحِيْنِ عَذَنْ شَلَسِلِيْنِ فَانَّ اَخْنَ اَبْنِ اَدْرِيسِ مَرْجَحَهُ اَوْرَخَصَّهُ اَوْمَنْ فَعَلَ اَبْنِ مَسْعُودٍ لَا تَقْلِيلَ لِلشَّرِيْعَهُ فَقَدْ  
يَبْنِي عَلَيْهِ تَرَكَهُ فَلَا تَرْشِبَ وَانَّ فِي الْمَعَاذِرِ مَلِنَدَ وَحَهُ وَكَلَّا تَارَهُ يَرِوْنَ لِتَدِيلِيْمِيَّا لِيَخْتَارُونَ الْعَالِمِ بِهِ وَتَسْكَأَهُ  
لَا سِيَّفَاءَ الْوَاقِعَ لَا غَيْرِيَّلِيْكَ مَنْكَ عَلَى ذَكَرِهِنَّ مِنْ نَفْشَ ثُرَانَ وَالْعَاقِعَهُ لَا وَتَعْمَدُ سَلِلَوَ وَاحِدَهُ وَكَلَّدَ لِلْفَوَاهِ  
اَصْلَهُ هَوَّا لَعَ خَلْفَكَرَفِيْهِمَ بَقِيَ وَاقِعَهُ الْهَاجَرَهُ عَذَنْ بِاَحَادِيدِرِغِيَّهُ وَفِي الْكَلِّ الْتَّيَامِ بَيْنِ الْاَثْنَيْنِ وَلَوْلَيْكَ مَنْكَرَهُ  
لَهُ اَرَادَهُ صَلَوَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاعْتَنَاهُ كَانَ لِنَفَهُ صَلَاهَهُ فِي وَقْتِ وَالْاَكَانَ عَلَقَهُ وَالْاَسْوَدَ تَدَلِلَ الْاَسْتَكَ  
قَبْلَ ذَلِكَ وَشَاعَ فَانْعَالَهُمْ صَلَوَتَهُ خُصُوصَتِهِ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَقْتِ خَاصِ كَالْكَثِيرَهُ وَالْاَكْثَرَهُ تَدَلِلَهُ  
عَهْدَ سَعِلَهُ وَمَا عَرَفَ بِالْاَخِيَّرِ وَكَاهَارَ كَمَافِيِّ الْمَسِلَهُ ٢٩٩ فَلِيْسَ فِي عَهْدِ الْوَلِيلِ كَمَا يَوْهَهُ لَا ثَرَانِشَارَ اَلِّلَفَاظَ  
كَاهِرِ تَعْفَعَ وَالرَّوَايَةَ يَنْقَلُونَهُ بِاعْتَنَارِ الْنَّدَرَهُ وَتَغْرِيْدَ اَيْنِ مَسْعُودَهُ بِهِ وَهُوَ يَكُونُ بِالْتَّقْلِيقِ وَالْمُوْقَنْ وَقَدْ كَانَ طَيْقَ  
وَلَعِرْ تَعْنَهُ اَنَّهُ اَرَى هَذَا فَقَطَ -

وكاد خلاجمل شيخة نيء الجهة لعلم العيائين واصل ذلك في المسند من هـ ١٣٦ حديثنا عبد الله حديثنا إلى شيخي بن أدم ثم عبد الله بن ادريس املاه على من كتابه عن عاصم بن كلبي عن عبد الرحمن بن الأسود ثنا علقة ثنا عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فلكرر عيده ثركع وطبق بين يديه وجعلهما بابن ركبتيه ام وفي آخر حديث عاصم لهمتناه وهذا يؤدي إلى انه قد يبلغه لفظ سفيان وشاعر وخرج أبو داؤد حديث ابن ادريس قبل باب من لم يذكر الرفع متصلان ليس به بعض نسخه من العيائين مناسبًا قال انه مختصر من حديث طويل والمقام مقام التعرية ولو كان لكان في كل النسخ لكونه مهمًا كما يقول فيكتبه ما قال في حديث يزيد بن أبي زياد وقد يرب على الترك واهتم يزيد بالفاظهم وان ثبت من قوله فهو يزيد بالختصار بخل جعل السوق له هو هذا المقدار فقط لا يزيد الكلام على الترك فقط ولذا قال على هذا المعنى -

وهدى الكتاب لعبد الله بن ادريس ل العاصم بن كلبي فلم يذكر هناك شيء من الإضطرار وعبد الله بن ادريس كان في المسائل على فتاواه أهل المدينة ذكره في المذهب فلعله لم يجتمع ما هو فتاواه أهل الكوفة بخلاف سفيان وكان ما ذكر فهو ما ذكرناه مختصرًا فان في الزرايا خبيأة وفي الناس بقى ما ثر ان احمل قد اخرج في مسنده حديث ابن مسعود في مواضع وجعل كافية للعده من هـ ١٣٦ كتابه اصول فنها ثابت وفيها هو غير ثابت وليوب عليه النائي وشرطه معلوم -

وهذه القول من السع في اعواله قد طرح وعليه ران يستأنفوا الامر بخراج النحو قذفه كرانه لم يثبت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يرفع عيده، ثر اعل حديث ابن مسعود في تركه وجعله حديث التطبيق من الرأس ولا يلتزم بذلك أصل أصل

فقد نقلت الكافرة عن الكافرة عمل السلط فيه على كل الخوين وتوارثه قال الترمذى  
بعد ما أخرج حديث ابن مسعود فى تركه ويه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم التابعىن وهو قول سفيان واهل الكوفة اه وما لا ياخذ انه التزمه  
الصغار وليس به تتم به عن الكبار واما الاستفتاح فلا خلاف الا دعية فيه ترك بعضهم  
وأخذ ما لا يقدر على المتفق عليه في الصلاة وجردها عن المختلف فيه وذكر المثل في التسمية  
التأبين والتسمية والقنوت حريا على الاصل او يقال اهنا اشتهرت في الصغار او صفهم  
عذاب وكما يقال في القنوت ان الفعل سنة والترك سنة وهذا التفهيم عبارية بعضهم  
ركفل اهل المدينة العمل على التسمية الواحدة ذكره في اعلام المؤمنين وشرح المراهن  
في الاوامر والاستفتاح والوضع والتسمية ومجدها وأماني وجهنم وتكبيرات الخفاض مع ما  
ما في العلم ص ٣٣ -

ثوان تطبيق ابن مسعود قد يرقى بـ سعدًا والغالب انه حين ولادته الكوفة من  
سبعين عشرة الى احدى وعشرين راجع الفتح من التطبيق ومن القراءة وأمير المؤمنين عمر بن  
عمران كوفي العلن خصوصاً مصنف عبد المزلاقي فـ ذكرنا نسخه بخلاف تركه الرفع فاستمر هو عليه شهرياً درج عليه  
اصحاحه وكذا على ثنيين قاهر الكوفة ودرج عليه اصحابه كما عند ابن أبي شيبة وكذا رواه  
أهل الكوفة عن عمر ايضاً وكباره واعنه ترك القراءة خلف الامام بخلاف المدينيين ذكره  
في ازالته لخفاءه وكم للبيلاد من الأفراد يختصون بهما وللبيلاد من امثاله لذاته ينفرد به  
وقد تفرد اهل الكوفة بحديث جعفر عليهما السلام فلا تعلق لحديث التطبيق بـ رثى ترك الرفع الا لغير  
شقيقه من اخوات الرفع فـ تعلق بكل ما امكن او لم يمكن ولعل ابن مسعود وقع له نظر يعتقد  
في التطبيق كما وقع لعلي ذكره عنه في الفتنة بـ استناد حسن ثوان مذهب عاصم بن كليب كما

في العمدة وسفيان وكيع ترك الرفع فيكونون اعنوا الجدال اشد الاعنة وبنو امنة <sup>هـ</sup>  
عليه وسفيان اذروي لهم الجهر ببيان كان احفظ الناس ثم اذروي ترك الرفع صار  
اثني الناس فوهم عندهم في حديث ابن مسعود قد ناظر لا زاعي في الترک كما في  
شرح الاحياء هذا -

وترک الرفع عند الرکوع والرفع عند الرفع منه ايضاً وجه عند مالک ذكره في كمال  
الکمال وفي اختلاف الحديث <sup>م ٢١</sup> قال الشافعی وقيل عن بعض اهل تھیتنا انه مروي  
عن رسول الله صلی الله علیہ وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند نعمۃ الرکوع وما هو  
بالمعول به اهـ يریل به ما لکان ظاهره فما في الموطأ من الاسقاط عند الرکوع وجه ايضاً  
في الحديث وفي مذهبہ ولیس الحديث مختصاً فقط والترک عن مالک قد ذكره الشافعی  
الضائع قال العینی في میان الاخبار شرح معانی الاثار وروی الشافعی عن مالک انه  
كان لا يرفع يديه آمـ ندیس ابن القاسم متقدماً برواية الترک عنه كما ينقلونه عن ابن  
عبد الحکمـ وكلامه في اختلاف الحديث والامر <sup>م ٩١</sup> بعدة يدل على انه لم يأخذ الحديث  
مالک على انه اوهـ وکذا <sup>م ٢٥</sup> وفي اختلاف مالک والشافعی ايضاً وقد روى الشافعی  
عن مالک الحديث كذلك بالاسقاط عند الخفض وهو عنده في السن للبيهقي في الوضوء <sup>م ٣٣</sup>  
ثم ان الشافعی في الوضوء على ان ابتداء التکبیر انتهاءه يكون مع ابتداء الرفع  
وانتهاءه قال من <sup>م ٩</sup> وثبت يدیه مروی عن حنفی من التکبیر كله ويكون مع  
افتتاح التکبیر وردیلیه عن الرفع مع انتصافه آه ونص انه لو قدم التکبیر وختمه لیا نی  
بالمرفع يعنی وصرح به الزیلی من اساقف شرح المکنز ایضاً فلزمه ان الرفع للتکبیر وان  
الخطاط في الرکوع خال منه وهو خلاف المعهود في الصلة ونقض في باب التکبیر للرکوع

بالمدرسة وهو خلاف الاول ولعل الاول عذراً لحرميته فقط والله اعلم وفي المدح  
الرفع فاما عند الكوع عسر وان قالوا انه نصر المذهب كما في شرح المذهب وقال في  
فتح الباري انه لم يذهب الى تقدير التكبير على الرفع وكذا يلزمه مما ذكره الزيلع من  
فنا في فتح الباري والمحوالائق من ارجحه الشلاة هم من حيث الحديث نقط وتحليل على  
الوجهين فقط ثرثأة في شرح الاحياء من هم ذكر هذا العصر من التنبية وكذا ذكر الشكالا  
عليه في التكبير عند جلسة الاستراحة وبالمجمل ما كان الرفع في حال القيام وبعد  
المرکوز صدلاً لانقطاعه او خلاً لانقطاعه عن الذكر ليس بمعهودين -

ويقاء هذه الامور في خمول لم تكيلها السنة يدل على خمول اعني عدم وفاء  
بصورة العمل وان تواتر مرسال الالى على خالق الصالوة والتأمين عليه واعله عليه  
اختيارات الشافعى المدرسى العدة من اتمام التكبير بخلاف المحنقة -

### تقرير الخروافادة مع إعادة

ثوان الاسود وعلقته من هي ما ترث الرفع وقد صليا خالفة عمر في الاشارة  
لهم اعتصنا هم بخنفاص الائمة فاتح عمر صحيحاً بدارب من طريق الاسود عنه وكذا اثر على  
كان عمل اصحابه كان هو الترث وكذا اثر ابن مسعود وحليه وعمر ترا على ما ينتهي التطبيق  
كما في العرق فلم يق عذراً هيل الكون قبل الذي يظهر ابن مسعود ايضاً لبيانه ترث  
عليه بخلاف ترث الرفع فلوريض عمر فيه بشي ودل هنامن المجانب الخران الوفر لكون  
من سخا ولا حرث منه ولا الحريق وجده في مثل باب الصلوة وفي الكنز <sup>عن الشعون رواية الباري ودلت انها حين كون سخا لكونه ثورة قديمة</sup> ثرثي  
عمر فصلى بناني بيته مع <sup>٢٠٣</sup> ومعانى الاشارات او قيمه من <sup>٢٠٤</sup> ما يقتضي تعلق الواقع  
وكذا هم عند سلمه وليس بظاهر لا تحد السياق تماذج في بعض الا لفاظ بذكراً موال

وفي بعضها يحلف وراجحة من المتن <sup>١٥١</sup> ومن <sup>١٥٢</sup> ومن <sup>١٥٣</sup> ومن <sup>١٥٤</sup> ومن <sup>١٥٥</sup> ومن <sup>١٥٦</sup> ومن <sup>١٥٧</sup> ومن <sup>١٥٨</sup> ومن <sup>١٥٩</sup> ومن <sup>١٦٠</sup> ومن <sup>١٦١</sup> ومن <sup>١٦٢</sup> ومن <sup>١٦٣</sup> ولفظ ابن حجر أو دعن ابن دريس علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلة ومن بابه أكانوا أثلاثة كيف يقونون -

وفي قوله الا اصل بكتاب صلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم او الا اخبركم بصلة  
ابي ابن سعد في المظنين  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مستدركة منه لا يلائمه قوله علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلة فان هذا كان بداعه منه بناء على انه يصل و لا بد وهم يصلون في الصلاة او لا بد  
 والاول انما يجيء حيث يكون للشك او اختياره من الملة وساع في تركه من حيث لا وقت  
 مثلا او من حيث سنجار اراده الاعلام بانه يخبرهم الان وان كان قبل ذلك ايضا يصلى كذلك او من حيث لا تيان بامكانيون ونحوه بخلاف الثاني فان من بابه ان يعلمهم ما عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في كلية ما اشاره الى ان ما عليهم او اخبرهم قد يتبع فيه اختلاف وهو اختلاف تنوع لانتهاض وقد يكون هذا لتوهم التقصير من الناس فيه فاعمله واجع لفظ النسبي من موقف الاما اما اذا كانوا لشئ  
 وتخيل في احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علمهم بخلاف الآخر فهو يحيى فيه مارأه فقط وقد تفجى ابن ادريس بهذا اللفظ ولا يوجد عند غيره وهم عمل شاعر يحيى عليه بالوهم وهم من رواة حاشيا يزيد ايضا ذكره ابو داؤد وليس عنده الزيادة هنا ايضا  
 ثرثيات في مبابي الاخبار عن مسلم البزار عن الا ار يكيم صلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم فلابد ورغم ذلك حتى افتحت الصلة فلما رأى طرقين يده وجعلهم مابين فخذ فيما صل عليه قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فالسجدة فالسجدة واحد ذكر كل ما لم يذكره  
 الاخر -

ثُرُوجُهُ فِي سِيَاقٍ نَحْوَ الْأَصْلِ يَكُونُ بِدِخَالِ الْأَسْتِفْهَامِ عَلَى النَّقْيِ مَعَنِ الْمَقْصُودِ  
الْمُتَقْتَصِي بِهِ وَهُوَ الْمُرْجُحُ لِلرَّاجِحِ وَهُوَ الْمَاضِ الْمُتَقْتَصِي  
جَانِبُ الْأَنْتِقَاءِ وَكُلُّا فِي الْمُسْتَقْبِلِ الْمُرْغُوبُ فِيهِ فَلَا يَقُولُونَ أَجْئَنَّ أَمْرًا فَمَا يَقُولُونَ  
الْمُرْجُحُ فَكُلُّا لَا يَقُولُونَ الْجَيْشَيْنِيْ أَذْرَعِيْوَانِيْ بِجَيْشِهِ وَمَا يَقُولُونَ الْجَيْشَيْنِيْ -  
وَبِأَجْمَلِهِ هُوَ كَفُولُهُ لَا تَنْزِلُ بِنَافَقَتِيْبِ خَيْرًا لَا إِنْكَارًا جَانِبُ الْأَنْتِقَاءِ بِعِنْدِ  
كَلِيْنِيْتَيْنِيْ -

وفي الجزء والمعرفة كما في تخريج المذهبية تضارب لما أراد المخمرى أعلاه حيث ابن مسعود المروي في جزئه إنكران ثبوت التزكى علوجيد من الصحابة ثم لما أراد في المعرفة أعلاه اترجماهد عن ابن عمر جعله أن أصله عن ابن مسعود فذاك فهو تضارب في اضطراب في المعرفة وعبارة المعرفة ستانى -

ثُرَانُ الْمُحَدِّثَيْنَ فِي كِبَرِ الْأَعْلَامِ يَتَقَيَّدُونَ بِالْأَقْرَاطِ شَدِيدًا فَلَا يَتَبَيَّنُ أَنْ يَعْدُو  
النَّاظِرُ إِلَى غَيْرِهِ فَقَدْ أَعْلَمَنِي حَدِيثُ ابْنِ سَعْدٍ أَنَّ فَهْرَصَ رَجُلًا يَكُونُ مِنْ أَنْصَارِ  
عَلِيٍّ فَلَا يَتَبَعَّلُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا مِنْ الْوَصْفِ الْفَعْلِيِّ -

ثُمَّ مُنْشأُ الْفَرْقِ بَيْنِ وِجُوبِ الرِّفْقِ عَنْ دَلَالِ حَرَامِ كَمَا يُقَوْلُ بِهِ الْأَوْزَاعِيُّ وَالْأَخْرُونُ وَ  
اسْتَانَهُ فِي مَا عَدَهُ حَتَّى إِنَّهُ عَدَلٌ بْنُ حَزَّمٍ كَذَلِكَ كَمَا فِي التَّخْيِصِ وَعِنْدِي أَنَّهُ لِيَسَّرَ  
لِلْبَيُوتِ الْمُرْكَبَاتِ وَكَارِثَهُ إِيْضًا - نَلَمْرُ الْحَاكَانَظَانِيُّ الْفَخْرُ الصَّحِيْحُهُ مِنْ حِيثُ لَوْيَشَافِلْدِهِ  
لِلْجُمَاهِيْرَانِ جَهْرٌ بِالْاعْلَالِ فِي مَقَابِلَةِ التَّسَارِكِيْنَ وَاحْفَاظُهُ بِالْتَّصْحِيْحِ فِي مَقَابِلَةِ الْمُوْجِيْنَ وَفِي الْذِكْرِ  
فِي النَّفْسِ تَضَرُّعٌ وَخِفْفَةٌ وَقَدْ وَعَدْنِي الْفَخْرُ الْبَيْكَ الْأَوْلَ الْإِيْرَادُ عَلَى الْوِجُوبِ ثُمَّ يَأْتِي  
فِي الْبَابِ التَّالِيِّ الْأَعْذَنُ الْحَدِيثَ -

ثوان الذي ذكروا ان أكثر الرواية أنها ذكرت التطبيق فليس ذلك في صحيح عاصم  
وأعماضيأن وابن ادريس واحمد احدنيه وانما هرفي حديث القيام بين الاثنين وترك  
الاذان والا قامة وليس فيه الا اصله بكر كذا عند مسلم وغيره وكذا في المسند <sup>رواية</sup> عن  
ابن الصود وابي الحسن <sup>رواية</sup> عن ابراهيم وعند ابي داود والنمساني عن هارون بن عيسى <sup>رواية</sup>  
ولابي الحسن وابراهيم نصرا عن ابن مسعود فما يكتب هنا هرفيه  
ثوانه كان الظاهر ان يكون واقعة ضربا يدهما ولا يتصور الا بان يكون ابن مسعود  
بينهما واقعة واقعة سفيان وابن ادريس واقعة واحلة اخرى لا شذوذ الا يكفيه الا اصل  
بكر فيهما ولكن اثر الكذب عند عبد الرحيم يدل على ان التطبيق من واقعة ضربا يدهما  
اما شارح الصحيح نقل المفظ فأيضا عن مصنفه يمكن ان يكون واقعة من ابن مسعود  
اخرى وكذا عند البيهقي في سنته عن خيثة بن عبد الرحمن بن بالي سورة الجحف الكوفي  
ثم يتبعه من سياق ابن ادريس ان فاعل التطبيق هو النبي صلى الله عليه وسلم عليه  
بني بحاثة كلامه وهو الظاهر فيه وعله هذا هو فاعل فلم ير فهم يريدون الامر عنده في لفظ  
سفيان فاعله وسفيان يجعله فعل ابن مسعود وهو اقرب وعند الحازمي عن ابن سيرين  
جعل الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم ولكنها رواية مستقلة لم يرها عن ابن مسعود  
واذا كان الامر ان الفاعل في سياق ابن ادريس هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سياق  
سفيان ابن مسعود لم يتعارضا و كان وصفاً قولياً في التطبيق فعلى اي ترتك الرفع والحفظ  
ولا تنسى - وقل نقل الاخرون من الرواية ايضاً قولوا وفعلاً منه في التطبيق فانفقوا  
في المال ولم يتحقق اصل ضلاب اصلها والله اعلم بحقيقة الحال وهذا الذي اراده ابو داود وابن  
كان في النسخة انه فتصر من حديث طريل وليس هو صحيح على هذه الملة يريده ان اراده

ثوانه كلامه وهو الظاهر فيه وعله هذا هو فاعل فلم ير فهم يريدون الامر عنده في لفظ  
سفيان فاعله وسفيان يجعله فعل ابن مسعود وهو اقرب وعند الحازمي عن ابن سيرين  
جعل الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم ولكنها رواية مستقلة لم يرها عن ابن مسعود  
واذا كان الامر ان الفاعل في سياق ابن ادريس هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سياق  
سفيان ابن مسعود لم يتعارضا و كان وصفاً قولياً في التطبيق فعلى اي ترتك الرفع والحفظ  
ولا تنسى - وقل نقل الاخرون من الرواية ايضاً قولوا وفعلاً منه في التطبيق فانفقوا  
في المال ولم يتحقق اصل ضلاب اصلها والله اعلم بحقيقة الحال وهذا الذي اراده ابو داود وابن  
كان في النسخة انه فتصر من حديث طريل وليس هو صحيح على هذه الملة يريده ان اراده

ابن مسعود صلواته عليه عليه مسلسل لم يكن مقتضى ومحظى على ترك الرفع فقط بل فيه صور  
 فاختصر واوه ما انه سوق للترفع فقط لا انه غلط ومثله في كثير من الاحاديث كما في حديث  
 ابي اسحق في فصر الحنبلي لميس ما وصله لا يقال انه غلط الا اذا اوقع في الغلط في عياله  
 ذكر وافاد لا في ما ترثى والذى يظهر ان عياله الى داوده من نقل في هذا الحال ولم يتعين  
 عند انسخين مورده فالصقوها عياله وهو هافيه ويصلق على حديث البراء وسفيان  
 بل اقول على حديث ابن ادريس ايضا وقد ذكرنا في عاصم ان سفيان راويا حادث الرفع  
 من حديث وايل وجابر فنستحيط عادة ان لا ثبت في حديث الترک وينتاز له عمله ولابن  
 ذهنه الى التعارض او طلب الرفع ووجه التوفيق والله اولى التوفيق - ولكن الاصرار على  
 التلخيص عزاب معين اما يطعن في حديث بستة من لا يذهب اليه آلة ذكره في تاقضي الوضوء  
 فان كانا اخذ من واقعة ضرب الابن في فقد اختصر كل ولعنة فرسانه لاختصار  
 لكن عن البزار من طريق ابن ادريس ان القاعول هو ابن مسعود فزال ما ذكره ابو حاتم واما قال  
 ان الاكثر اذكر و التطبيق قليل ايضا واتم بتأديبه لا يكفي لبيان اصله  
 الا اعلمكم استقبا الا وعله فهو اى حاتم ابن ادريس هو المتفق من بين المذاهب بخلاف  
 فان الاخر في الوصف الفعلى وسفيان لم يخالف احدا اذكر سفيان ما مستقل في واقعة التطبيق  
 كان او غيرها واستخرج منها اولا وعلي كل تقدير فلا يزيد احراها ما ينقله الاخر حتى  
 يتعارض ابا يكون اتواها على نقل ولا عندهما ما استخرج من قبل عندهما هذالقدر الذي  
 ذكرها فقط فان كان ابن ادريس نبي استخرج ابراهيم رابو سمع شاهد افهمنا  
 لسفيان ابراهيم اياضه ونقل في مباني الاخبار عن الحاكم في عاصم وكان يختصر الاخبار  
 نبي وها بالمعنى اكمل وفي المتن لابن عاصم ارسول الله عليه صلواته عليه مسلسل المصانع فوالى فكير فلما

اراد ان يركم طبق بيه بين ركبتيه فركم آلة دل قوله قال آه انه تراویث فالوجه تبرئة  
وکیع وسفیان و ابن ادریس کلمه واما الاختصار من عاصم وقد اهلی هو ابن ادریس كذلك  
وعنه لفظ سفیان ايضاً وعليه مدحه التراویح کما في العلة -

والحاصل ان سیاق ابن ادریس ليس صرفاً على واقعة ضرب الایدی في البین  
بأن يكون اتفق اثرها فان كان مستبطاً منها باعتبار المنشأ بان يكون ادی مالز من صنفها  
وهي عليها افعال ولا ملة تعبير وسیاق سفیان ان كان مستبطاً منها فنطق بالفهرم او  
زيادة على المskوت عنه او واقعة مستقلة لمریخالف الحال وراجع صنیعه من ذلک من  
النحو من باب مهوي بالبکیر حین بسیار وكثير مثله واختار من باب الرقیة من الاجازة  
ان الطریقین محفوظان لا شتما لهم على معايرات - وان ذکرا واقعة اخري فقد اضطراب  
ابن ادریس في الفاعل الا ان يقال ان عند سفیان خواه عند الطهاری وغیره لكن الکثیر  
عن سفیان الوصف الفعلى بخلاف ابن ادریس

لشریش هذا السیاق هل ایکم عن ای موسی عند الدارقطنی والصواب انه موقف ثقیہ  
الرغم تكون ابن مسعود والبموسی ایماکل واحداً فهو مختاره يكون ذلك من ای موسی جلس  
ولک ان البصر لکور الرادی عن حطان بن عبد الله وهو بصری او حیان ولا رثیان الکونفة  
کافی الا صایة وعن حطان عنده حديث مسلم في التشهد وهو عند علمنا صلواتنا وعنه  
ابن عساکر عن علمنا الصلوة الحديث فساویاً وقد كان باعثها لتعليم المصلهین ذکر ابن عساکر  
من الحسن بن سیمان قبیطة مع ما في الامر من

ثراهه قد استخرج في المسألة مقدرات عن المحابین واختصر في ایها فاهمت  
عموماً غير مقصود ففي جانب الرفع في كل خضر وریع وانه كان يرفع بدل يکلم الکبر کما في

بدائع الفوائد من لفظ حديث وائل عن الجمل وفي المسند ضللاً قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينعي عليه في كل تكبيرة من الصلاة من حديث جابر وفي جانب الترثي كان عبد الله بن مسعود لا يرغم عليه في شيء من الصلاة لآنها لا تفتح بترك ذكر الفتوت وتكبيرات العيدين على القصر لا ضرر في ذلك وهو كثير الحقيقة نادر فهذه المبارات كانها تعييناً في تحصيل السائلة لا اقتصاصها فكلا سباق عصمنا الجانين وهذا الذي اتعى الناس مع انه لما كان عند سفيان الوصف الفعلى فلا يتصور إلا إدامة بالمعنى بخلاف ابن دين فانه اضطرر اعني بالاداء على المعنى ان ابن مسعود ارادهم بالفعل وهو لا يحکم افعاله وعبر واعنه من عند هم وهذا كما ذكره علماء الاصول ان قول المرأة قضي فامر وهي ورخص حكماته عن قول اخر خلاف قال وسمعت او فعل هذا

نقى الكلام في متابعة محمد بن جابر الكندي اليهافي وهي عن حماد بن أبي سليمان عزير بن عبد الله عن علقة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمه فلما رأوا ايديهما لا عند استفتاح الصلاة كذا في التخرج لخرجه اللارقطني عن اصحابه من الى اسرائيل وهو من الكنيار من رجال التهذيب عن محمد بن جابر، ثم قال اللارقطني قال يساق  
وبهذا خذ في الصلاة كلها ثم قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفاً كة قلت قد اخذ به اصحابه راويه فيعتبر به وكذا يقوله اللارقطني في روايات محمد كذا في التهذيب وقال الجندي في آخر الجزء ان حديث الثوري اى عن حماد ثالث ابراهيم فقال يرغم به مع او لا تكيره ام اى في الصلاة صحيح عند اهل العلم كة اى من حديث محمد بن جابر فلم ينجب اوز اجل حديث الثوري صحيح من محمد بن جابر لان حديث محمد جابر موضع كما افترط به ابن الجوزي كذا في التخرج على عادته واما من عادته في التخرج منه -

واعلم ايضا انه ليس عند البخاري في جزئه شئ عن ابن مسعود في الترک الالهی  
المعروف عنه وقل اعلمه ذریج على ان الترک لرثیت عن احد من الصحابة واما هؤلئه  
اهل الکوفة ای کا براہیم ومن بعده وهو في غایة الجیث قائله قد تواتر عن ابن مسعود  
واصحابه عن على اصحابه عند اهل الکوفة تواتر طبقاً بعل طبقة وتواتر فوقي كل ذی علم  
ثران حماد بن ابی سلیمان من رجال البخاری في بعض نسخ صیحیه کما في الفتح من التسلیل  
وقل اهلة في الرموز في توجیهه - ثم کلاماً تهمر في محمد بن جابر في غایة التهانیت اضره اخر  
عمره کمافی المیزان لانه کان اعمی من ادیل والوحاظ وابو زرعة يقول ان اصول صیحیه  
وکذا ابن المبارک ثم يقول ابو حاتم روا فی کتبه حقاً وانه یسرق ماذکر به فیحدث به  
وقد یصعب الفرق بین الاخذ من ذکرہ وهو عند البخاری فی صیحیه ایضاً وین ما قالوا به  
فیه فقد لا یطرد الفرق فی صینعه الاداء ایضاً وفی المتلقن لقصیل فی شرح الانیة ختم  
الذی یجیئ فی المیزان کلام یقوله عویا الجملة زریع عن محمد بن جابر ایة وحفاظ وکذا ابن عدی  
کما فی المقدیب -

وقد ظهر انہ فعل تعظیمی عند هر کذا ذکرہ فی شرح المذهب من صلوات الشافعی  
عند محمد فیصله لم فعلته فقال فعلته اعظاماً للله واتباعاً لسنة نبیه وعند الکوفیین  
والاخذ کما فی نسخ القدیر من البخاری عن ابی يوسف - ثم وصل هذه المناسبات لا احصل  
الا صرا واما الفاصل کثرة التعامل من النبي صلی الله علیه وسلم ثم من السلف ویبقى  
علمهم ان یكونوا الخدمة انه من للقرب فتوسعاً فیه حيث رأوا کما یظهر ذلك من  
فی ادعیة فی الصالوة وذکار متنشر عملاً بایها حيث رأوا ادعیاً للثبوت جنیها فاتجر ونحوه  
فیما بین السجایین وعند المفہوض للثانية کما ذکرہ ابن رسلان عن ابن القطان

فِي حَادِثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوَيْرَتْ كَانَ يَرْفَعُ بِلِيْهِ اذْأَرْكَعَ وَادْأَرْفَعَ وَادْأَسْجِنَ اذْأَرْفَعَ اذْأَسْجِنَ  
سِجِنَ الْجِنَّةِ الْأَوَّلِيِّ وَرَفِعَ مِنْهَا فَهُوَ اذْنَانُ بَيْنَ الْجِنَّةِ تَانِيَّةِ وَادْأَرْفَعَ اذْأَرْفَعَ لِلثَّانِيَّةِ فَرَفِعَ  
الْيَدِيْنِ فِي الْقَوْمَةِ هُوَ لِلْجِنَّةِ الْأَوَّلِيِّ وَكَذَّا فِي الْجَلَسَةِ لِلْجِنَّةِ الْثَّانِيَّةِ وَحَدِيثٌ وَائِلٌ فِي الرَّفِعِ  
بَعْدِ الْبَحْدُ وَعَذَابِيْ دَأْوَدَ وَحَدِيثُ الرَّفِعِ فِي كُلِّ خَضْرٍ رَفِعَ اذْنَانُ لَمْ يَكُنْ الْمَرَادُ خَصُوصَ الْأَرْكَعِ  
وَالرَّفِعِ مِنْ كَانَ الْخَضْرُ اصْدِقُ عَلَى الْرَّكْعِ مِنْهُ عَلَى الْسِجِنِ وَقَدْ وَقَعَ فِي عَيْرَةِ الشَّكْعَفِ فِي  
الْفَتْرَةِ وَاحِدٌ فِي الْمَغْنَى بَعْدَ الْمَرَادِ وَالْمَدِّ وَنَعْلَقُ لِفَظَ ابْنِ سَلَمَةَ الْأَعْرَجِ عَذَابَ حَكْرَ وَحَلَّ

لَفْقُولِهِ وَادْأَسْجِنِ بِأَعْتِيَا رَأْتَهُمُ الْفَعْلَ كَانَهُ قَدْرُهُ بِأَعْتِيَا رَأْتَهُمُ الْفَعْلَ كَانَهُ قَدْرُهُ  
الثَّانِيَّةِ بَعْدَ الْقَرْبَيْنَةِ - وَالَّذِي لِيَظْهَرَنَ لَيْكُرُونَ فِي الْقَوْمَةِ وَانَّ هَذَا السَّيْقَنُ خَرَاسِيَّنَاتٍ وَفُولَهُ وَادْأَرْفَعَ فِي الْأَوَّلِ  
وَادْأَسْجِنَ شَيْئَ وَاحِدٌ فَلَوْ قَالَ اذْأَرْكَعَ وَادْأَسْجِنَ وَادْأَرْفَعَ لَمْ يَرْتَكِلْ كُلُّ الْعَيْنَةِ وَكَذَّا فَلَوْ قَالَ اذْأَرْكَعَ وَادْأَرْفَعَ وَادْأَرْفَعَ وَادْأَرْفَعَ  
فَإِذَا كَانَ فِي الْقَوْمَةِ فَلَلْرَفِعِ كَانَ اَلْلَبِيدُ هُوَ وَاحِدٌ كَانَ قَبْلَ الْرَّكْعَ وَبَعْدَهُ وَقَبْلَ الْسِجِنِ وَبَعْدَهُ كَلِّ الْخَفَافِ  
ثَلَاثَةٌ بَعْشَيْنَ صَنْ تَدَادِ وَخَلْفَتْ فَالْأَثَافِ يَعْتَبِرُ اَشْيَانُ مَوْلَقِيَّتِيْ وَاتِّيَّ لَدِرِيَّتِيْ يَصُونُ عَيْنَيَ تَارِيَّةَ وَلَمَّا فَتَّى قَدْ  
كَانَ شَاعِ الْتَّبَيِّرِ فِي الْمَسَأَةِ تَانِيَّةِ كَانَ يَرْفَعُ اذْأَرْكَعَ وَادْأَرْفَعَ وَتَارِيَّةَ كَانَ يَرْفَعُ اذْأَرْكَعَ وَادْأَسْجِنَ جُمِيعَ هَذِينَ الْمُتَبَعِيْرِينَ  
اَنْجَالَ عَلَى الْمَعْرُوفِ بِيَهُمْ وَادْأَكْرَهَنَ الْأَمْوَالَ وَيَكْرُرُ لِلْجِنَّةِ فَهُوَ اذْنَانُ هَنَاكَ وَاحِدٌ وَشَلَهُ اوَازِيلٌ مِنْهُ  
ابْنِ جَرِيجَ عَنْ نَافِعِ فِي الْجَزِيَّةِ مَلَّا اَنْ صَبَّتِ النَّخَةَ وَقَدْ مَرِفِي فَصَالَ مَدْحَنَ رَفِعَ الْيَدِيْنَ قَالَ وَحَيْنَ يَرْكِمُ وَحَيْنَ  
يَقُولُ سَمْعَ اللَّهِ مِنْ حَمَلَ وَحَيْنَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الْرَّكْعَ وَحَيْنَ يَسْتَوِيْ قَمَّا الْأَرَادَ الْجَمَوْعَ كَلِّ وَاحِدٍ وَشَلَهُ  
فِي حَدِيثِ عَلِيِّ وَيَصْنَعُ مِثْلَ ذَلِكَ اذْأَفْرَأَتْعَهُ وَادْأَرَادَانِ يَرْكِمُ كَذَّا وَقَمُ فِي بَعْضِ نَخَمِ الْأَنْلِيَّهِيَّقِيَّ  
وَكَذَّانِقَهُ فِي مَنْتَقِي الْأَخْبَارِ وَنَوْحَةِ عَنِ الْأَطْلَوْيِيِّ بِدِلَّتِ الْوَادِي وَيَصْنَعُ مِثْلَ ذَلِكَ اذْأَفْرَأَتْعَهُ اذْأَ  
رَادَانِ يَرْكِمُ كَاهَهُ وَفِي الْكَنْزِ وَيَصْنَعُ ذَلِكَ اذْأَفْرَأَتْهُ قَرَاءَتْهُ وَادْأَرَادَانِ يَرْكِمُ كَاهَهُ وَفِي سَائِرِ الْكَتَبِيْبِ تَرْجِعُ بِحَدِيثِ  
اذْأَفْرَأَتْهُ عَلِيِّهِ هَذَا وَلَجُوَّهُ فِي حَدِيثِ اَنَّ عَنِ الْأَلَارِقَطْنَهُ اَنَّ لَهُرِيدَ الْجِنَّةِ الْثَّانِيَّةِ وَالرَّوَاةَ يَتَنَاهُ لَوْزَ بَنِ  
الْتَّبَيِّرِيْنِ فِي الْسَّنِنِ يَصِنَّا مِنْ مَلَّا٣َ عَنْ وَائِلٍ قَالَ صَلَيْتَ خَلَتْ سُرْوَلَهُ صَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ فَلَمَّا كَبَرَ رَفِعَ  
يَدِيهِ مِنَ التَّكْبِيرِ وَادْأَرْكَعَ وَادْأَرْفَعَ اَوْ قَالَ سِجِنَ درَأْيَهِ يَلْمُعُ عَنْ عَيْنِهِ وَشَالَهُ -

وَهَمَدَ اَبْنُ نَصَرَ مِنْ ثَيَّمَ الْمَدِيلِ مَلَّا وَقَالَ اِبْوَا وَدَ رَأْيَتْ اَحَدَ يَقْنَتْ بِهِ اَمَامَهُ بَعْدَ الْرَّكْعَ وَادْأَ  
رَفِعَ مِنَ الْقَنْوَتِ وَارَادَانِ يَسْجِدُ رَفِعَ بِلِيْهِ كَمَا يَرْنَعُهُ اَعْنَدَ الرَّكْعَ كَاهَهُ وَهَذَا يَدِلُ عَلَى الرَّفِعِ فِي الْقَوْمَةِ  
هُوَ كَانَ الْجِنَّةَ عَنِهِمْ وَقَدْ مَرِفِي بِهِ يَطْرُجُ الرَّقْمَ لِلرَّكْعِ وَلِلْجِنَّةِ الْأَوَّلِيِّ وَلِلْجِنَّةِ الْثَّانِيَّةِ مَعَ قَدْهِيْنِ اِثَاثِ  
وَكَثْرَةِ الْمُوْضِعِيْنِ الْأَوَّلِيِّنِ وَكَانَ عَلَيْهِ الْعَلَمُ اِحْيَانًا -

رفقة على فعل التهذيب لفظة وليس كذلك عند ابن ماجه ولفظ الطحاوي في المثلث  
فيظهر أن هذا اللفظ كان قد شاع تجاهًا من الكف عن الركوع والقومة فأن للسجدة إسماً  
خصوصياً ثُمَّ دخل على بعضهم في المروءة.

واما التبكيير في كل حضن ورفع فهو باعتبار حالتنا ابتلاء الحضن للسجود فهو ذات  
حضور لا باعتبار تمامه او يكونوا اخذوا كما اخذوا اي الكف عن الركوع في صلة الكفر  
وان كان النبي صلى الله عليه وسلم اماماً صلبه ركوعين فاكتفوا بثبوت جنس العذر وقد ظهر  
في صلة الكسوة ان القومة قد تعود الى القيام ثم ان الرفع لشائكة تدل على انه هناك  
للاخذ وقد ذكر في نيل المأرب من السنان الرفع بكل حركة مع ان ابن سلأن ينقل عن احمد  
لاذهب الى حديث سالم روى في الرفع بعد القعود لا اول ولفظ الطحاوي في مشكلة كياف  
الفترة في كل حضن ورفع ركوع وسجدة اي وهم اهواه وقيامه اي بكل ركعة بعد اتم القيام وقعود  
اي بعد السجدة الثانية للقعود لا اول والثانية والله اعلم.

وقال ابن سلأن سئل الامام احمد رفم عن القيام من اثنين وبين السجدين  
قال لاذهب الى حديث سالم عن ابيه ولا حديث وائل لانه مختلف في الفاظه اهل المراد  
كثير في مسائل عنه ولاني اذهب الى حديث سالم فانه ليس مشهور الفاظه الرفع عند  
القيام من اثنين وهو في حديث نافع مشهور قوله ولا حديث وائل جاء بالرواية لانه ليس  
معادلاً للحديث سالم واما كهو عطف على مضمون ما قبله وقوله لانه الضمير في حديث وائل لا  
غيره كذا يعلم من بداع الفوائد <sup>ص ٢٩</sup> وامثله - وكذا ما نقله بعض الناس عن المقادير عن  
احمد والذى يقع ان الرفع اشاره للابطال على الله والتوجه لحضرته والاشاره الى المكاشط  
كان مقدس عن الجهة والمكان وعليه وصل التوجيه بالاستفصال كدعاء المؤمن لهم اسلط

نفي اليك آه والمطلوب اذا كان غائبا ثم لو شرط اليه في الشاهد اصلا كان عبادة عقلية مختصة وليس مزسان الانبياء ولا شاهد عليهما في الشاهد تكثيره بعض ذلك كبسط اليدين الله في السحر لأخذ القرض امر واحد وكما لا يقال من جانبها ما لم يلتفت المصلحة امر واحد وليس تعظيم فقط حتى يكون مقصودا اصليا بل وسيلة لتحويل الراس يمنة وليس لها عند التسليم وكقوله ان تعبد الله كانك تزاه فان لم تكن تزاه فانه يراك هو امر واحد ويشى فيه ما ذكره العارفون في قرب التزلف انه اذا فنى عن اختياره فقصده ولعميق ذهنه الا تصرت الله ايمانه صار هو المتصرب منه وبقى بالله كلام يجعل تزاه جزءا من الشطط بل خبر ما كان عليه حاله وبالجملة الا تقال والمواجحة واحد الذي يراك حين تقرئه تقبلك في الساجدين بخلاف المناجاة والتعظيم والقرب ويدخل فيه كون التزمية ركنا او شرطا وهذا اسهل مما ذكره في الاحياء من تفصيل ما يبغيه ان يحضر في القلب عند كل ركن وشرط

وهذا كا الاختلاف في بسم الله الرحمن الرحيم اهي جزء من كل سورة او من الفاتحة او ايام من القرآن اتزلت للفصل بين السور وقد كان ابن عباس يحربها في الصلوة لويختلف عنه فيه ذكره ابو عمر في الانصات مع ان الاكثر في الاختفاء نكانت له ذوق في جهراها فالترزمه ومثله كثير فكذا في اين عنه مع انه كان الاكثر في الاختفاء فقصه التكبير ليس كثرة النقل دليلا على كثرة فعله صلى الله عليه وسلم لان الفعل الوجودي يكثرت نقله بخلاف العدمي لا ينقل الا بداعية كما دعا اهل الكوفة ذلك فروانى نسخ التطبيق داثبات للتراث خلاف غيرهم وهذا تقل المالكية ورواية عن ابيه في ترك المرأة وكان في سائر البلاد تذكرهن ورائعون وكان الامر على اقسام بخلاف اهل الكوفة كان جمهورهم على الترك

فناظرهم الآخرون - ثرانه جاء في الترميّة قولي و فعلى وفي الاستفتاح قولي عند البارز  
 كما في العدة و عند الطبراني في الكنز و فعلى وفي الوضيع قولي و فعلى وفي التسميّة فعلى و قولي  
 في فضائله وفي التأمين قولي و فعلى وفي الفزّ فعلى وفي قنوت الوتر قولي وفي تكبيرات  
 الافتراض فعلى قولي عند محمد في المروط وفي التبيّنات قولي و فعلى و كذلك في التسبّع والتجدد  
 وفي التشهد والدعا قولي و فعلى وفي الاشارة قولي عند اليهودي من باب تحليل الصلوة بالتلهم  
 و فعلى ان لم يكن اشاره للتحويل يعنيه و سرقة و كذلك في التسلية و الحجّ قولي في الرفع في غير  
 الافتتاح اصلاً و كثير من استقصاصه الصالوة لم يذكره ولا اوصي اليه في ادعية علي و باقى الصلوة  
 الصالوة فهل يدل ذلك ان ليس مقصوداً الصليها النظر فيه دائرة فانه قد يكون ذكر شعبي و تخيّف  
 تحصيله لانه مقصود اصلي ولا يكون و اين بالعمل كما في حديث سيد رجحى للذى خلقه مع حلة  
 امرت ان اسجد على سبعة آلات و حديث ان هذه الصالوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس  
 اما هي التبيّن والتکبير و قراءة القرآن لم يخلص منه الا عذر صراح كلام الناس فيهم  
 لا اقتضار على ما ذكر و يكون التخيّف لانه مقصود صلي و ينفي بالعمل كاحاديث من المذكور  
 جلست لاستراحة او الترک في الاخر فعبروا بالقيام وبالجلوس وهو كاف و اف لا ينحصر  
 الترک وهو في حديث كلته التوحيد بعد صلوة الفجر عشر وهو ثان رجليه لم يتكلم ينفي بال  
 يرجح ما يسمى جلوساً فما يحيل فيها المطاف على المقيي رب المطاف يجري على اطلاقه مع ابن المنيه  
 قد يدل في جلست الاستراحة بعد بعض الفجر و لا يجز الفضلاء عنه ولكن لا ادلة لها في جلست الاستراحة  
 قلي في بعض من طرق حثنا المتن صلوت و فعله كذلك في فراغة و اما في فتحة اللثام او ضم المثلثة فكثير في تغلييل  
 الاركان او اتم الرفع الراجح و ستر الصلاة فعد عظيم ذلك انس عاز الناشي قصري فيها طبعاً العمل انضباط القوته  
 و الجلس بذلك ممتلاة في ذلك الى الانتفاض من الفقر كأنه مأخذ من خروج القيام لاحد فالثالث مهد

ايضاً بغير استواء يعلقها فكذا في هذه الحضره واما القراءه فقد جاء في الحديث في  
 الخارج بما في تضييعه فكذا في الداخل، وذلك العاد العظيم لعله مبين على ترك العهده  
 ولا الانضباطيه ولو حجته الى وعيه شدید اريه يقول مبني ان الشارع لم يبين علقد يبر  
 وجوده وهذا كما سدل العلما قد ينكحه ببيانه صلوته على حكم ما لا يذكر فيه مزكي  
 السكت فقط وبالمجمل لا يحكم الوجان ههنا بجمل المطلق على المقيد فليتأمل الناظر  
 البصيري فاما يتبين ذلك اذا لم يكن للمطلق في المسألة عد كثير في نفسه ولم يكن المطلق  
 مناسبة للحكم بنته وهذا كما في العده عن احمد في ترك جلسته الا استراحة قال احمد والكثر  
 الاحاديث على هذا قال الا ثم ورأيت احمد يهض بعد السجود على الصد وقل عليه ولا يجلس  
 قبل ان يهض اهـ ولم يأت حديثاً قولي في الرفع في غير الافتتاح اصلاً فلابد من الاحاديث  
 المطلقة وسيما القولية على اعتباره والظاهر انه لم يرد فيها ذلك حتى تكون القولية بعد  
 ذكره وعده اعتبره على سان واحد ومن سماه زينة اراد فاصلة كأنه تبع كما في حديث  
 زينة القرآن باصواتكم وقوله تعالى لتركبواها وزينة وكذا احاديث وضع اليه على الشمال  
 القولية منها عندى مطلقة تحمل على المعرفة ولا تقيا بالصلة ولا يكون تحت السرة فما  
 المذكور فيه الصد المراد به عند الصد لا غير والمراد بلفظ عند الصد وعده الصد فتفق  
 الصد واحد ثهو واقعه حاكم لغيرها ولا يأتى على المطلقات كلها وعقل اليهين ما مأخذ  
 من الا حذار وشال الا وساطات كالخمر والخمر للخمرة وخفض الجناح ومنه بيان بريطا  
 او ساطكم بازركم آه من المترد مـ٢٢ من الناسك وفي وصف هذه الامة يشدون  
 اخذ معجزة نقام عليهما سطها او ساطهم من شرح المواهب مـ٢٣ له لو عرتكن قبة الجوزاء تحمل به ملائكته عليهما عهده بقطن  
 وينبئ ان يراجع من التخيص من سور الحلب هـ دار بين القراني وبين قاضي القضاة هـ ملائكته

في مسألة حمل المطلق على المقيد و تلقيه أيضاً -

و حملة الكلام في ما قدم من المaraman ابن المبارك أنكر الوصف القولى من ابن مسعود  
ولم يقىض للوصف الفعل بالإنكار برأ رواه بن قيسه عن النبأ و يكون عنده فيه الاحتمال  
ان يكون الحال على صلاوة النبي صلى الله عليه وسلم في اشياء اخرين غير تراكم الرفع ولم يقىض  
لفعل ابن مسعود بنفسه ثرجمة البخارى واراد اعمال الوصف الفعلى ايضاً واستشعر انه  
لامكان الا ان ينفي ثبوت التراكم عن احاديث الصحابة فادعاه واصر عليه فكان تصرح  
الحديث عنده اشد من انكار الواقع فانكر الواقع ليمكنه اعمال الحديث مع ان التراكم متواتر  
عن ابن مسعود و عجل عنده اهل الكوفة لاحق بالحادي في مذاهبهم فيه ثرجاء اخرين فقلدوا  
ولم يشعروا بما يقولون فصحوا قول ابن مسعود الا اصل بكم و اذا سلتم هذا القول منه ولو هذه  
الجملة فقط و كان الواقع انه لم يكن ينفع كلاماً تواتر عنه فاذن لا يكون الرفع في تلك  
الصلاوة الا اقل من مرة فما اذا احسنوا و ما اذا فهموا وسواء كان الحديث على سياق سفيان  
او على سياق غيره من الوصف القولى كليهما في التطبيق والقيمة ينبع الاثنين  
ولكنه لا يكفي رفع على كل حال فاته لم يثبت عنه وفي كلام رابع له انه لم يثبت عنه فيه  
فاذن لا يمكن الا اعمال الا ان يجر واعده ابن مسعود ان يقول في عمر الا اصل بكم صلاوة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالنا في لهم هرجوا عن هذا القول طول عمر ثم الترد في ان  
هذا القول من الجواب ايا كان امراً لا اولاً بدان يجر على النية ايضاً حتى لا ينوي اضافه  
الترک احالة هذا و لهذا استنكر البخارى ثبوته عن احاديثهم فله ما ادلى مغزاً حتى  
لحربياً لا من تأثير مرأة ونظيره هذا المقام ما عنهم في التخيير من المفعة <sup>٣٥</sup> وان  
رجوا عن تصحيم الا اصل بكم او لا اارىكم صلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم و تذكروا

بعد مرضي الحرب وكان يتبغى فيها واستألفوا الأمر قالوا إن حديث ابن ادريش هو الحديث في الأصل وليس فيه إلا الوصف القولى لم يصف ابن مسعود بفعله حيث ذكر شيئاً ولا يذكر لباقي ابن سعد وعمله في الخارج ما كان فقد خالف ابن ادريش على هذا التقى بكل الرواية من بعده يزيد الوصفين في خلافه إلا أن ابن ادريش أيضاً فقد مر عن منزل البزار أنه جمع يزيد الوصفين في لفظه وكان حاصل كلما ذكر ابن سعد فعل في تلك الصلاوة أشياء وأحوالاً لتطبيقه أو مع غيره أيضاً على النبي صلى الله عليه وسلم وكان حاصل كلما سمع شيئاً أنه فعل في تلك الصلاوة أشياء وترك الرفع أيضاً بعدها كان قال اريك وصlotه صلى الله عليه وسلم فهل فيه تلافع ولا يمكن اعتلاه الجمع بالنسبة إلى ابن ادريش أيضاً فأنه قد وافقه آخرون فيه.

والحاصل أنه لا راحة إلا بالحجر على ابن مسعود فأنه متى قال لا أريك ثم ترك ثبت الترک من فرعون ونeph المخذل فاقمه موضحاً والجملة تدل العجائب ثم اعجبيه عليك ماذا قص بالخليفة البخاري الإمام الزعدي أيها حديث قال وبه اى بترك الرفع قال غير واحد من الصحابة والتابعين واقول ثبت عند ناترته عن عمرو علي وابن سعد وابي هريرة وابن عمر البراء بن عازب وكعب بن جحرة عملاً أو تصديقاً منه وآخرين هم لبني كسرى لهم ولهم يعنوا ومن التابعين عن جمال صاحب علي وابن مسعود وعجماء هير اهل الكوفة وكثير من أهل المدينة في عهد عالى أو لاكثر وفي سائر البلاد أيضاً تأكى لورسموا كما يقع كثيراً في التعامل في التوارث أن لا يأتى استاد فيه لكونه غير عذر عند المتقدرين واما لا يعتذر به حينئذ او يعذر الاستاد فيه ثم يأتى الخلف يطلب عذر السداد واذ لم يجدوا انكرهوا التوارث العذر وتشير ما يقتضيه ابن حزم في مخالفة كائنة لم تقع عنده في الدنيا وفأعما لم يكن هناك اسناً د وهذا قطعى البطلان او يدركه كائنة لا يوجد

المحك عنده مالم توجد الحكائية فينكر كثيرون من الاجماعيات المنشولة بالآحاد ويخرب كل ثوابها  
يعود هر ضر عظيم -

وهذا القرآن الجيد كيف تواتر على اوجه البسيطة عند المسلمين تواتر طبقة بعد طبقة بحيث لا يوجل احد منهم لا يعلم ان كنت باسمها ويا نزل على النبي صلى الله عليه وسلم  
وانه بآييليناومع هذا الوطين تواتر استاد كل آية منه لا عوزنا بذلك الامر وعجزنا وهكذا  
فعلى ابن القيبو في اعلام المؤفقيين في بعض نظائر رسالة الزيادة بخبر الواحد على القاطع  
كما فعل في حديث حرمة الجمع بين العمة وابنة أخيها وبين الحالة وابنة اختها فانه متواتر  
من حيث التوارث والتعامل خبر واحد استاد اثره ليس هو زيادة ايضا على القاطع  
تنقى مناط لقوله تعالى وَأَنْ جَمِيعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْرِ لَا مَا قَلَّ كُفَّةٌ فاعله ، ونظيره في  
العقليات ان الضروري عند النظار ما لا يكتسب عليه بوسط اخوه يحصل بالاحوال الطلاق  
الست عند هم من الاوليات وقضى ايامها ماهما والمشاهدات وفيها الحسات و  
الوجلنيات ومن المجريات والحسات ومن المواترات في افاده تتحققها ومن تواترت  
عنه لا في الحكم المفاد بها فانه قد يكون نظريا فعملا لا نتراضيات والصفات المنضمة  
إلى النفس ايضا عند من لم يحصل الضروري بانه لا بد ان يكون قيما من غير العالم العصوب  
باعمهه وهو عند بعض حذا قدمه والكسي ما يحصل بوسط ثر كثيرون ما يكون عند انسان  
عنة لتحصيل النظري من المقدمات المخزنة حتى يستمد منها عند سوجه الحاجة فيه  
لها عادة من سابق حتى لا يوزعها عند الحاجة بخلاف البديهي فكثيرون ما لا يدخلها عادة  
بل لا يذهب اليها ذهن فربما يكون النظري معلوما ويكون البديهي مجهولا وهذا كثيرو  
الجاهل بذلك الصنعة يزعم ان ما هو بديهي فاما ما يكون معلوما لكل وان ما يجهل هو الذا

قد يكون نظريًّا فيها في كثيًّر فيه قد يعزّز تأثير الأسناد في المتأثر العلني ولا يعلمُ كيف يُجني  
هذا على الناس ومن تر عليه الدنيا ولا يعلمون أن هذا الصنيع يعود وبالاً ويلزمان الدين

قد اختلط من الأول ولم يرق إلى معرفة سبيل لوثق به وماذا يحصل ويعود بالتشكيك  
وذلك كما نقل عن ابن مسعود في المأكولة أن تكون المأكولة من القرآن وقد ينكر وجودها منه عن  
في الضمادات <sup>٥</sup> ابن مسعود في التاريخ من قرآنها كما أوضحه في فوایر الراجح شرح سلسلة الثبوت وبالمثلة لا يحتاج

الآباء شجيب والخلف في الشجب	خلاف الناس حتى لا تفاق المحر
وقيل تشرك جسر المرء في العطب	فقييل تخاص نفس المرء سالمة
اقمه الفكير في عجزه وفروعه	ومن تفكير في الدنيا ومجتته

وبعد هذا الأطباب والأسباب بجحث يمل الناظر ويكل الخطاب يبقى شئ لا يدري  
يلعو وهو ان ابا حاتم في عبارته التي مرت ارجع الضمير في سياق ابن ادريس الله الذي صدر له  
عليه السلام وجعله مظهراً ولم يأرق كل طرقه الاضمحل وكان مأهوماً وهو المتبار لوكا سياقاً والذى  
فانه صرخ فيه ان الفاعل هو ابن مسعود ثم حاله على النبي صدر الله عليه السلام فجتمع بهم  
وكذا يشير به سياق المستر يكمل ايضاً وقد مر وهو ظاهر باعتبار الواقع لأن التزامون يكون  
النبي صدر الله عليه السلام قال لهم اعلمكم او لم تقل ذلك و قال لفظاً آخر لهم على الادعية  
التعليم ثم الخط تعليمه على امر التطبيق بحسب فهمهم و هو معنى آخر ايضاً مستبعد  
انما يكون عند ابن مسعود صفة صراحته صدر الله عليه السلام كما تلقاها ثم قال لا صراحته  
علمنا رسول الله صدر الله عليه السلام الصلة وبعد ذلك فكره ابن مسعود فلما رأى  
اراد ان يركع طبع يديه بين ركبتيه وركع اتفقت الطرق والا لفاظاً الى ههنا باضمار  
الفاعل ثم ذكر ما مزعن مسئل البزار فلما صدر اى ابن مسعود قال هكذا انفع رسول الله  
صدر الله عليه السلام وسقط هذا من لفظ الآخرين ولكن لا يدري ان يشرح لفظ الآخرين ايضاً

على لفظ البزار وينبئ عليه فرجع كله إلى وصف فعله ويعاد أحالة فظه في كلام ابن تيمية  
 ذهول مضره كذلك يكون درج عليه في لفظ سفيان وهو في غاية السماحة في لفظه  
 وكل هذه السماحة لأنهم صمموا على أحوال الحديث بدون امتحان بل تقليلاً من المكر  
 كذلك الحديث على اختاره ونقول لما قيل بذلك تأمل وهذا قديق عند الاسترخاج وعلى كل  
 حال لا يكون ابن سعو<sup>د</sup> رفع في هذه الصلوة على معموله ولا بدان يكون قال إلا أريكم  
 أولاً أو هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخراً لانه يريد لغة التطبيق الذي قد  
 مثل وكاليله مرادة بغيره فاذن اي شئ وهو فيه سفيان وان راعهم ان خطاط الاراء قد  
 ترك الرفع بخصوصه في سياقه فنسأله مهمن فيه ونقول قد اندرج في عموم اراءه اندراج  
 الخاص تحت العام فليفعوا ما شاءوا -

ثـ اـعـتـنـاءـ اـبـنـ سـعـوـدـ بـالـتـطـبـيقـ سـيـأـنـ فـيـهـ شـئـ وـيـكـوـنـ اـعـتـنـيـ بـهـ يـاـضـاـ لـاـنـهـ جـرـيـ لـهـ سـعـيـ النـبـيـ  
 صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ سـلـيـلـ بـخـصـوـصـهـ وـكـانـواـ يـعـتـنـونـ بـمـثـلـهـ كـعـدـهـ جـزـاـيـ مـحـذـوـلـةـ نـاصـيـتـهـ لـوـضـعـ  
 النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ سـلـيـلـ يـاـنـ الـكـرـمـيـهـ عـلـيـهـ وـكـعـدـهـ رـصـحـيـ لـاـنـهـ كـانـ رـأـهـ صـلـيـ  
 اللـهـ عـلـيـهـ حـلـولـ الـحـبـبـ وـأـمـشـالـهـ وـرـاجـعـ مـاـ فـيـ مـسـنـاـ حـلـلـ مـهـنـ منـ طـرـيـقـ لـيـثـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ  
 وـصـيـغـهـ اـبـرـقـيـخـ الـنـبـيـ مـنـ الـشـرـقـ فـيـ مـهـنـ وـعـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ الـأـسـوـدـ عـنـ عـبـدـ اللـهـ قـالـ حـرـجـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ سـلـيـلـ لـحـاجـةـ لـهـ فـقـالـ  
 اـسـتـبـنـ بـشـئـ اـسـتـبـنـ بـهـ وـلـاـنـقـبـنـ بـنـ حـائـلـ وـلـاـرـجـيـعـاـ ثـرـاثـيـتـهـ بـمـاءـ فـتوـضـاـ ثـرـقـامـ فـصـلـخـنـاـ  
 ثـرـطـبـقـ يـدـيـهـ حـيـنـ رـكـعـ وـجـعـلـهـ بـاـيـنـ خـذـنـيـهـ اـهـ وـاـسـتـشـهـدـهـ بـهـ فـيـ الـفـتـحـ مـزـيـدـ لـاـيـسـتـبـنـ بـرـوـثـ  
 مـاـ طـعـنـوـاـ مـنـ اـرـطـبـيـقـ لـمـسـعـوـدـ اـضـعـ الـدـرـرـ فـيـ الـعـلـمـ الـأـقـرـنـ  
 عـبـارـةـ الـعـلـمـ يـظـهـرـ مـنـهـ اـبـنـ سـعـوـدـ جـعـلـ وـضـعـ الـرـفـقـيـنـ فـيـ الـبـحـودـ عـلـىـ الـأـرـضـ  
 وـذـلـكـ فـيـهـ مـنـ لـعـصـ الـأـحـادـيـثـ وـرـافـقـهـ فـيـهـ اـبـنـ عـرـ وـغـيـرـ اـيـضـاـ وـمـنـ طـعـنـ فـيـهـ بـهـ

من اختار النعم بعد العالم فمن العف وكنا جعل نسخة التطبيق رخصة ايضاً وافقه  
نـيـه عـلـيـه قـالـ فـيـ الـفـقـحـ فـقـدـ رـوـيـ ابنـ إـبـيـ شـيـبـةـ مـنـ طـرـيـقـ عـاصـمـ ضـمـنـ عـنـ عـلـيـهـ قـالـ ذـاـرـعـتـ  
فـاـنـ شـتـ قـلـتـ هـكـلـاـ يـعـنـيـ وـضـعـتـ يـدـ يـكـ عـلـىـ رـكـبـيـكـ وـاـنـ شـتـ طـبـقـ وـاـسـنـاهـ  
حـنـ اـهـ نـمـنـ طـعـنـ فـيـهـ بـهـ اـيـضـاـهـ هـوـ اـيـضـاـهـ مـنـ عـفـ وـالـجـوـرـ وـجـعـ اـنـ فـيـ الـضـعـ رـاحـةـ  
فـيـوـ رـحـصـةـ وـفـيـ الـتـطـبـيـقـ مـشـقـةـ فـهـوـ عـزـيمـةـ وـاـخـذـ مـنـ عـمـرـ نـجـوـ مـاـعـنـدـ الطـاـوـيـ اـشـكـلـ اـنـاـ  
اـلـىـ رـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ مـلـاـ المـفـرـجـ فـقـالـ رـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ  
اـسـتـعـيـنـوـاـ بـاـلـرـكـبـ . وـلـيـعـلـمـ اـنـ الـتـطـبـيـقـ اـصـاـقـ بـاـطـنـ اـلـكـفـيـنـ كـهـيـاـةـ اـلـمـلـجـعـ اـلـاـحـدـ  
وـلـيـسـ تـشـيـكـاـنـيـ الـلـغـةـ وـكـانـ فـيـ الـرـكـوـعـ وـالـتـشـهـدـ ثـمـ نـسـخـ اوـرـكـ وـتـرـكـ فـيـهـ رـوـاـةـ الـكـوـفـةـ  
قـوـلـ اـبـنـ مـسـعـدـ اـلـىـ قـوـلـ عـمـرـ وـاـمـاـ تـرـكـ الرـفـعـ فـقـدـ رـوـوـهـ عـنـ عـمـرـ وـاـسـتـمـرـ وـاـعـلـيـهـ .  
ثـانـ الـتـطـبـيـقـ عـنـ اـهـلـ الـكـتـابـ كـمـ اـرـوـاهـ مـسـرـقـ عـنـ عـاـيـشـةـ لـمـيـكـنـ فـيـ الـرـكـوـعـ  
اـذـلـيـسـ فـيـ صـاـوـقـمـ رـمـيـعـ اـنـ مـسـرـقـاـتـ دـرـوـيـ الـخـصـرـ فـيـ الـصـلـوـةـ اـيـضـاـهـ مـنـهـ عـمـهـ ،  
فـكـلـاـ اـلـاـصـمـ كـانـ عـنـدـهـ فـنـخـ الـتـطـبـيـقـ وـهـيـ عـنـ الـخـصـرـ

بـاـبـ يـبـلـيـ صـبـعـيـهـ وـيـجـاـفـيـ جـنـبـيـهـ فـيـ السـجـودـ . (صـ ٢٩٦ مـنـ الـعـلـمـ)  
(ذـكـرـمـاـ يـسـتـبـطـمـنـهـ) فـيـهـ التـفـيـجـ بـيـنـ يـدـيـهـ وـهـوـسـتـهـ لـلـرـجـالـ وـلـلـمـرـأـةـ الـخـنـثـةـ تـضـمـانـ  
لـاـنـ الـمـطـلـوبـ فـيـ حـقـهـ الـسـتـرـ وـحـكـيـ عـنـ بـعـضـهـ اـنـ الـسـنـةـ فـيـ حـقـ النـسـلـ الـتـلـيـعـ وـبـعـضـهـ  
خـيـرـهـ بـيـنـ الـأـنـفـاجـ وـالـأـنـفـامـ وـقـالـ اـبـنـ بـطـالـ وـشـرـعـتـ الـجـاـفـةـ فـيـ الـمـرـقـ لـيـخـفـ عـلـىـ  
الـأـرـضـ وـلـاـ يـقـلـ عـلـيـهـاـ كـمـ (روـيـ اـبـوـ عـبـيـدـةـ عـنـ عـطـاءـ اـنـهـ قـالـ خـفـفـواـ عـلـىـ الـأـرـضـ فـيـ  
الـمـصـنـفـ وـمـنـ كـانـ يـجـاـفـ اـنـ بـنـ مـالـكـ وـابـوـ سـعـدـ الـخـدـرـايـ ) وـقـالـهـ اـلـحـنـ وـابـرـاهـيمـ  
وـعـلـيـهـ بـيـنـ اـبـيـ طـالـبـ قـالـ وـمـنـ رـخـصـ اـنـ يـعـتـدـ الـمـصـدـ عـرـفـيـهـ الـوـزـ وـابـنـ مـسـعـدـ اـبـنـ

وأبن سيرين وقيس بن سعيد قال بحلثنا ابن عبيدة عن سعيد بن الحنف عن ابن عبيدة قال شكونا  
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم ألا دعاء العتماد في الصلاة فرخص له رواي سعيد الرجل برفقية على ركتبه  
 وفخزيه وعذل الترمذى عن أبي هريرة أن أشخاص أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مشقة السجود لهم  
 فقال استعينوا بالرکب بروي الرواية أيضاً ولفظها أشخاص أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى النبي  
 عليه السلام مشقة السجود لهم إذا انفرجوا فقل استعينوا بالرکب في المصنف بحلثنا يزيد بن هارون عن  
 عن ابن عون قال قلت لمحاجة الرجل يسجد إذا العتماد برفقية على ركتبه قال لا علم لي بأصحابه  
 عن ابن حجر عن نايم قال كان ابن عمر يضم يديه إلى جنبيه إذا سجى بحلثنا يزيد في برهانه أن  
 عن حبيب قال سأله رجل عن عمر أضع فرقى عل فخزى إذا سجدت فقال أسبح كييف تسبح  
 لك بحلثنا وكسب عن أبيه عزرا شعث بن أبي الشعث عن قيس بن السكن قال حمل ذلك  
 قد حملوا يفعلن ويضمون ويتحاجون كان بعضهم يضم وبعضهم يتحاجن وفي الامر  
 للشافعى يسأله الرجل أن يجافى من رفقية عن جنبيه ويرفع بطرته عزف خزى  
 وتضمر المرأة بعضها إلى بعض وقال الفترطى وحكم الفراتر وروايل  
 في هذا سواء. انتهى

**وَمِنْهَا مَا ذُكِرَهُ عَلَيْهَا مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاعِينَ عَازِبٍ وَتَأْتِيَ الْفَاطِةُ وَقَدْ خَرَجَ  
 لِبُرْدَأْدِ الْبَابِ وَاحَالَ عَلَيْهِ التَّرْمُذِيُّ بَعْدَهَا اخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ مُسْعُودٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ  
 عَنِ الْبَرَاعِينَ عَازِبٍ قَالَ ابْوَ عَيْدَ حَدِيثَ ابْنِ مُسْعُودٍ حَدِيثَ حَسْنٍ وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُهُ وَاحَالَ  
 مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْتَّابِعِينَ وَهُوَ قَوْلُ سَفِينَ وَأَهْلِ الْكُوَنَةِ  
 وَهُوَ مُشْهُورٌ فِي الْبَابِ دَارَتْ مَذَا كَرِيمَنِيَّهُ فَقَدْ مَنَّاهُ مِنَ الْحَادِيثِ الْأُخْرِ  
 وَقَدْ خَرَجَهُ احْمَلَ وَلَيْسَ عَنْهُ لَفْظَةٌ ثُمَّ لَأَيْوَدُ أَوْ أَوْلَ تَكْبِيرَةٍ لَعَلَى عَادَةِ احْمَلَنَ  
 مَا انْكَرَهُ أَوْ أَعْلَمَهُ لَا يَخْرُجُهُ فِي مُسْنَدٍ كَمَا يَظْهُرُ حَمَافُ الْعَدَةِ صَ ٢٠٢ وَخَطْبَةُ الْمَنْفَعَةِ**

ولعله لهذا أخرج حديث أبي بن كعب في قراءة الوتر ولخرج القنوت فيه قبل البراءة  
لأنكاره إيه كذا في التلخيص ولا نفي السلام مع أنه يجوز ذلك كما في نيل المأرب بلائع الفؤاد  
وكلذ لخرج حديث عائشة في قراءته بزيادة المعوذتين لأنكاره إيه كذا في التلخيص أيضاً  
وآخر حديث البراء ولخرج فيه زيادة ثولاً يعود كلذه أعلمها كذا في البدائع أيضاً من  
ولخرج حديث كان لا يسلم في ركعتي الوتر وأما كان ليوتر ثلاث لا يفصل بينهن فكانه  
حمله على النبي الشبيه كذا ولأنكاره كذا في نيل المأرب أيضاً ثوانه قبل أخرج حديث ابن مسعود  
في ترك رفع اليدين وحذث وائل في اختفاء أمواله فكان حذثاً ثان عذر وحذث يزيد بن  
إلي زياد جعل في بلاغ الفوائد من عن أحمل الزيادة فيه من قول وكيف وفي التلخيص عنه  
إنه تلقن من يزيد فلم يثبت أحمل على قول ثواب عينية يقول أنه بعد ما خرج إلى الكوفة  
زاد وعلي بن عاصم عند الدارقطني يقول أنه انكر هذه الزيادة في الكوفة وهذا تضليل  
اضطراب ثلثاً كان عند سفيان ما أخرج البهقي عن إبراهيم بن ثار عن من الرفع  
في الموضوعين في حديث البراء لا ورده في الرد ولم يوجه إلى عذر التلقين فهو وهو مع ما  
في علي بن عاصم من الكلام الكثير كذا في التذيب وكذا في إبراهيم بن شكر ويقول الجلية  
كانه يغيراً لفاظ فيكون زيادة ليست في الحديث أو يكون اختلط حديث إبراهيم عن  
سفيان بن عينية عن عاصم عن أبيه عن وائل وحذثه عنه حديث البراء والأقل عنه  
في الجوهر النقى من باب قال يرفع يديه حذث منكبيه -

نعم لربكين يزيد حديث بالترك مكبة أيضاً فيه تردداً أيضاً ثوان في رواية  
البهقي نقل ابن عينية مناظرة الثوري مع الأوزاعي بحديث يزيد هذا وقل كذا في الشام

له ويزيد فون ما يعلونه وهو مشكل كما يقال له مسح العذر الجارى من باب حسن السلام المرء من المأبهاد  
من باب ذهاب الريقرى الركوع وكثير ونحو ذلك راجع الفتن من البابين وفي ماصنده مسلم من التلخيص ص ١٢ و مثلاً -

بعض التاركين ذكره في الجزء عن عبد الله بن العلاء بن زبiven عمر بن المهاجر لعله عمر بن محمد<sup>آ</sup>  
كما في التهذيب عن عبد الله بن عامر أظنه ابن يزيد بن قيم كما في التهذيب بقوله إن ابن العلاء  
من الرواية عنه وآخره عبد الرحمن في التهذيب أيضاً ويمكن أن يكون المراد الرفع في الخطبة  
كان أحلاه برواية في الجمعة كما في الفتح من باب الأقتداء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابن عامر كان شدیداً في النكارة المبدعة وربما يخلط الرفع وكلما في آخر الجزء سؤال عن الأذن<sup>ع</sup>  
يدل على أن في الشأن رضاً بجثاف المسألة -

واظهر ان المناظرة مع ابو حنيفة قد ذكره في مسند الخوارزمي عن الشاذكوني هذا ايضاً  
ومع ان كلامي حنيفة رواية عن الاوزاعي في الاصابة من سلبيته لانصرافية لكنه دار السؤالين  
محمد والشافعى ايضاً كما في شرح المهدى بفاسمه واعلى فختارهم بعد البحث ايضاً والشخص - وابن عينية  
اصغر من الثورى ب نحو عشرة اعوام او ازيد - ثم محمد بن سعيد الطبرى في هذه الحكایة لم يعرفه  
في الجوهر وقلت كلامه في الميزان -

والذى يظهر انه قد ذكر هذه الزيادة عد جماعة وقل ذكر صيامها ويهأعذ آخرین وقد  
تركه اصلاً ايضاً فتوضیح المفاسد المهاهف وليس كذلك ولا صوب ما يساويها لا التف  
صريحاً ولذا انكرها عند علي بن عاصم او اراد ان لا احفظ انني حلشت ابن ابي ليلى بها -  
حلثنا احمد بن علي بن العلاء [ن] ابو الاشعث ثنا محمد بن يحيى شاشب عن يزيد بن ابي زياد  
قال سمعت ابن ابي ليلى يقول سمعت البراء في هذا المجلس يحدث قوماً منهم كعب بن عجرة  
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جان افتتح الصلوة برفع يديه في اول تكبيره -  
(سنن دارقطنی منه)

حل شاب و بکر قال شا موصى قال شا سفیان قال شایی زد بن ایشیاد عن ایلی عزالبراء بن

عازب قال كان النبي صل الله عليه وسلم اذ ذكر لافتتاح الصلة رفع يديه حتى يكون ابهاما  
قريباً من شجاعته اذنيه ثم لا يعود (طحاوى م١٣)

فهذه رواية شعبية وسفياني من قدماء أصحاب يزيد شعبية يقول في اول تكبيره وهذا  
كان في المراد وان لم يقل ثم لا يعود وسفياني قد قاله ثوان البراء قد حملت به قومهم  
كعب بن عبارة وهو عدل احتمل ايضاً في السنن <sup>٣</sup> بلفظ حمدين افتتح الصلة رفع يديه امام وكم  
حذف قوله في اول تكبيره من عنده ولا في ايامه هو سياق الدارقطني سواء وقد يفعلون ذلك  
اجتهاداً منهم ولو لا طول الامر سمعت فيه امثلة كثيرة منها صرح فيها ان فلا تأخذن كلنا  
لكونه معاولاً عند اوصياله فيه عذر فقد اخرجها في الصنعة السابقة من طريق سباط  
بن محمد كذلك بدل من هذه الزيادة ولا ي AISL مسلاً لها فنجد فيها هنالك غالب از المراد  
بهذا المحبس الكوفة وهذا كلام قوي في عبارة كعب بن عبارة فهذا الحديث الى حميد في عشرة ثم لو سلست  
لي لقلت ان الذكر والحرف لزيادة ثم لا يعود على غنى رواه اذا كانوا فقهاء وينبغى  
لنا الرجوع الى القراءن فيه وكذا اهشيم من قدماء اصحابه كما في التخيير عن المعرفة وقد ورد  
هذه الزيادة كما في الجوهري السعى عن الكامل ولهذا والله اعلم حلفت في الميزان عن من ملأكم  
عن الكامل كما هو عادته والوزاعي من القلمون بلغ هذه الزيادة فكانت شاعت لغيرها  
وابن ابي ليلى اى عبد الرحمن من رجال الكوفة فلعله يختار الترك والبراء سكناً الكوفة  
وكان كعب بن عبارة كافياً لاصحاته ولعل السباد بالمحبس الذي حدثه عنه هو محبس الكوفة  
كما في حديث كعب في كفارة الاذى من تفويض المخارقى <sup>٤</sup> واذن ففي رواية شعبية قصة  
وعليها اعتمادنا في تقوية هذا الحديث ليس فيها ثم لا يعود وفيها ما ي AISL مسلاً لها اى في اول تكبيره  
وقول شعبية في يزيد من التهذيب من ترجمة عطاء بن السائب يخالف ما عنده في ترجمة يزيد

نفسه من الميزان وشعبة هو الرواى عن ابن اسحق قاصد عبد الله وعليه تراث الرفع  
 ندل على اطلاع له فيه وسفيان في رواية الطحاوى هو الثورى وفي رواية المسند م

٣٠٣  
 ابن عيينة فقد روى الزنادرة الثورى وشهير وشريك وأخرون كما في الجوهر المقى عن  
 الكامل وأسميل بن زكريا عند الدارقطنى واعل اسرائل ايضا كما في الجوهر المقى وابن الجيد  
 من كتابه كما في جزء الجبارى وهو ايضا من قراء اصحابه وافقهم شعبة في المعنى واذن  
 فره فيه رأيك ثم رأيت في مباني الاخبار ان اسرائل رواه بزيادة ثم لا يعود وذلك حسنة  
 الزنادرة عند الطبرانى في الاوسط واما كان البراء نزيل الكوفة فلو كان روى عائذ الفضى  
 وسيما عند رواهما كعب الرحمن بن زيد ليلا الحان اشتهر واظهر واجيبون به عنه كما ظهر  
 صنه في حديث رائل من نزيل الكوفة يعلم ذلك براجحة عدم رواه منه ذكره البيهقي  
 في المسان فليس عنده شئ يخالفه ان شاء الله ثم عند هم تظاهر تلك الزنادرة وموافقة  
 في المعنى فتقضى بهما بابل اقول ان كل من ورد من الصحابة الكوفة جنوداً عجنة لم يفهم هم  
 به والا الاستفاضة شاع وكان الامر على الاباحة والاطلاق لا غير.

ثوانى الذي يقولون ان فلانا كان برهة من الداهري وروى كلما ثمر صار روى  
 الغالب ان يكون باعتبار ما بلغه منه او لا ثرثانية لا باعتبار المروى عنه في الواقع  
 فقلما يرث مثله واما ذلك يكون باعتبار زمان علم المتأخر به قبل وبعد فافهمه  
 ثوانى لا ينفي ان يتوهم من بعض العبارات ان يزيد بن ابي زياد كان يسكن مكة  
 او لا شرخ حول الى كوفة من نحو عبارة ابن جحان في التخريج وقال ابن جحان في كتاب الضعف  
 يزيد بن ابي زياد كان صدقا لا انه لما كبر تغير نكان يلتقن فنما عن سمع منه  
 قبل دخوله الكوفة في اول عمر سماع صحيح وسماع من سمع منه في اخر قدره لكونه ليس بشئ

فان الذى يعلم من كتب الرجال انه كوفى مسلم وكلنا نعلم ماذكره فى التهذيب من عمر  
 انه خمس عشرة سنة حان قتل الحسين بن علي وكلنا اخوه برد بن ابي زياد كفى كمائى  
 من توجيه دون توجيه اخرين بمعناه عصي بن عبد الرحمن  
 الملاصقة ولا يتوجه اى ضامن قول سفيان بن عيينة فلما قللت الكوفة سمعته اى يزيد كما  
 عند الشافعى دايراهيم بن بشار والبرهارى انه كان قبل ذلك سكنا مكة حتى ينشأته  
 انه كان بملكة ثبت فى الحديث على ترك الزiyادة فيه ثم لما تحول الى كوفة تلقن منه رفان  
 هذا غلط يتركب من تبادر الوهم وكلنا ما شرحه به الخطابى ان يزيد كان روى قبل خروجه  
 الى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى بها ليس له مأخذ ولو يذكر احدهما انه سكنا مكة ولا  
 فى التهذيب عن ابن حبان ذلك التفضيل وفي التهذيب ان سفيان انتقل من كوفة  
 الى مكة سنة (٦٣) اي بعد ما نسبت قاسمهما الى ان مات وعم لوحتسعين ويزيد ولد سنه  
 سبع واربعين وتوفي سنة ستة وثلاثين ومائتين فاين يدل كله سفيان سكنا بملكة او بكونه  
 قد توفي قبل تلايميد هرب قبل تجولها الى مكة وعم لوحتسعين وادرك سفيان من عمره  
 نحو ثلاثين وتقى دامت ولادته نحو سبعين فان سمعه سفيان بملكة ففي سفرة من يزيد يزلي  
 زياد وسفيان ايضا ولا فهو غلط من ابراهيم والبرهارى ويكون سمعه بالكونه قبل تجولها  
 الى مكة فاذن كان يروى قد مات على الوجهين وعن عدى بن ثابت ايضا على الوجهين  
 كما عند الدارقطنى والظاهر اىضا ان عبارة الشافعى في اختلاف الحديث وفي سنن  
 البهقى الصواب فيما هو الملفظ الثاني بذنب بيان مكة والكونه ولذا جاء به مكررة كأنه  
 تردد - ثوان البخارى بني ترجمته بباب المرض يطوف راكبا على رواية يزيد بهذا عن الي  
 داود كما في الفتقة ولغط سفيان بن عيينة عند في الجزء ليس فيه تفصيل مكة والكونه وهو  
 عن الحميد وسيأتي في لغط البرهارى عنه عند البهقى بتفصيل امر تردد والبرهارى محل

إن الحسن حاله معروفة في الميزان وغيره وقد أدى ذلك البحث التاريخي إلى أن ابن إبراهيم ابن بشارو البرهاري نقل أعلاه هذا وبعض ما يعلق به بالزيادة أو ترجيحه ذكره في ترجمة ليثين ابن سليم وكتابه في ترجمة عطاء بن السائب فراجع.

والذى يظهران في عبارة ابن جحان سقفاً وتكون هكذا فماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة وفي أول عمره بالواو لا فتنة قضى مقالة الآخرون وبالجملة لا يستقيم ما قاله يتعين مكنته والكونفة وقد يدل على ذلك أن الضمير في عبارة ابن جحان في آخر قوله الكوفة للمنع لا يزيد على ذلك وكونه مائياً سبب في الجمدة الأولى إلى اى سماع من سمع منه في أول قيادة ذلك التأمم الكوفة في أول عمره يزيد - وادن الامر منه كوفي مسمى وروى هناك بذلك بالزيادة قدماً وحلثاً واسم عده الزيادة ويكون لما قد مكنته في سفرة ان كان ابن بشارو البرهاري عند الباب حتى حضر بروى لسفينان بلبن زياده ورجع إلى الكوفة ثم قدر سفينان الكوفة ثم سمعها هناك وهذا هو الامر ثابت فيه وعن البراء عند حمله <sup>٢٩٣</sup> الرادة الصالحة أيضاً من طريق شبهة عن يزيد عن ابن بليه عنه حل أخر عنده من <sup>٢٩٤</sup> يحيى ثويفاً فيهم كعبي بن بحر و كان وحدة الترك فعله قد ثبت اطلاق الامر وليس بالطريق ان يقضى الاحد على جميع ما لا يغيره نقله ومن ذلك الذي يأى لا يتغير وقد تبلى في سفينان نفسه ايضاً انه تغير في اخره كما في التهذيب فبحان الذي يغيره لا يتغير وبالجملة فقد توارد رواة الكوفة على هذه الزيادة ومخبر الحديث عند هرقل قد ذكره لا يتحقق لاحد ان يزاحمه في مجلسه ههنا ايضاً ويذكر عليهم من خيب او يحكم على القاتل ولم يحصل من هذه الاقوال ان يزيد اصطبه فيه وليس الاختصار مرة اضطراباً سماً والاكثر على الزيادة وهو كان ايضاً في الاكثر ورويها واما تصور المخرجون عليه وعليهم والاعتبر فيه للداخل فاعمله

أَتَرْجِمَهُ فَمَا تَبَعَّدَ قَوْمٌ فَلَا يَقْرَأُهُ شَيْءًا

وعن الأسود قال رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أوقل تكبيرة ثم لا يعود رواه العطا  
وكان يغسل الملازمه بغيره وكان علقة كثيرة الملازمه لابن مسعود ذكره ابن حجر حدث  
وابو يكربن إلى شيبة وهو أثر صحيه -

قوله وابو يكربن إلى شيبة قلت قال في مصنفه حاشيتيه بن أدم عن الحسن بن عياش عن  
عبد الملك بن ابجر عن النميرين عذر عن ابراهيم عن الأسود قال صحيت مع عمر فلم يرفع يديه  
في شيء من صلواته الا حين افتتح الصلوة قال عبد الملك درأيت الشعبي وابراهيم وابا الحسن

له وهو مذهب وذهب علقة ولا سود ابن اخي علقة واسن منه وكلها عبد الرحمن بن زيد  
ابن اخيه واسن منه واذا كان منه به عاكل ذلك كما في الافتتاح فقلليا عمر لا يرفع ولا يدل  
وقد صحب الأسود عمر سنتين كما في الآثار الجل وتركا التطبيق بقوله كما في الكنز ٢٢٣ وابراهيم  
ترك الرفع وهذا كما يدل في التأريخ بالقرآن ويعتمد عليه وقد حمله المحدثون منه بهما في المصنف  
وهي في القرآن يقول الطهارى ثبت ذلك عن عمر وصح عن علي ١٢ -

له وقول عبد الملك درأيت الشعبي آه دال على انه ثبت فيه اي ثبت وكلها مثل هذه الزيادة  
عن وكيف في حديث علية في المدونة قال وكان شهد معه صفين كذا صاحب ابي زيد قرآن الباقي  
ثولا يعودون وكان ابراهيم الخج يفعله اه - وهو ما قالوا ان الرواى اذا في الحديث  
بقصته دل على ثبته وعاصمه يقول وكان شهد معه صفين اي هو مطلع على حواله ثم  
ثبت بقوله النهشلي ثراه وكيف ياصحاب ابي زيد عدو تممه فثبت كلها عن الوهم فالزير  
ابن علی اعلمه بذكر التطبيق عن ابن مسعود وشحنه عن سعد كذا عن الناسى وصل كل ذلك  
عاصمه ابراهيم يذكر عن ابي مسعود وشحنه عن عمر ثوار الزير اعلمه بذكر ترك الرفع عن عمر  
عاصمه عن علي وابراهيم عن ابن مسعود وكذا عاصمه خلاف ابن ادریس فانه لم يعن الان ذكر  
(فيه صحيه وشيء)

لا يرثون أيديهم لا دين يفتحون الصلة انتي رجال الصالحين او اهلها  
 قوله وهو اثر صحيح قلت قال الطحاوى وهو حاصل صحيح وقال العلامة ابن الترکمانى في  
 الجوهر النقي وهذا السد ايضاً صحيح على شرط مسلم وقال الحافظ ابن حجر في الدرية وهذا  
وقد نظر في هذا في الموضع في فواید وعده في الموضع في فواید وعده في الموضع في فواید  
 رجاله ثقات فأن قلت قال اذ يليغ في نصب الرأية كما في النسخة المطبوعة واعتراض الحاکم  
 هذه رواية شاذة لا يتصورها الجهة ولا تعارض بها الا جدار الصحيحه عن طاوس برکسیان عن  
 ابن عمر ان عمر كان يزعم عليه في التكبير في الركوع وعذر المفزع منه روى هذا الحاکم سفيان الثوری  
(رسالة في فواید وعده) النسخة وسفيان بن ذكر الترک كل ما اعتمده اختاره وكذا النهشلی ان كان ذكر  
 في علل الدارقطنی التطبيق في حاکم ابن مسعود فقل يعني ترك الرفع على وكل هو لا قد  
 ضرر الا خسارة في الجنة قبل مزيناً زعمهم في الامر فرغوا من البحث قبل ان يأتي هؤلاء وقاموا من  
 المأدبة وكذا اعتمده بقل نسخة التطبيق عن رواية الكوفة وعلمها اوراة ترك الرفع ابو يکبر بن عیاش  
 عند الترمذ ذكر ترك التطبيق وروى في ترك الرفع عن ابن عمر عن الطحاوى وغاية وعزا ابن مسعود  
 كما في المعرفة وحصیان بن نسخة التطبيق عند الحازم البیهقی وترك الرفع عن ابن عمر وعزا بوجعه  
 عند الطحاوى ومسقط عن عائشة نسخة التطبيق عند سيف في الفتوح من الفتح وابو معاصي ويعتذر  
 البیهقی وخیمه عن الحازم وابو عبد الرحمن السالی عند الترمذ داماً ابو سبارة الجھنفی  
 الا تهاون فغلط من الساخ كل هؤلاء فتشوا عن التطبيق وتركوه بخلاف ترك الرفع فاستروا  
 عليه وكذا الاسود وعفیه في الامر وخیمه بزالی سبارة الجھنفی منهبه الترک كما في المعن  
 وكذا ابو اسحق برواية التطبيق عند احمد بن حنبل ثم اصرار على ترك الرفع في اثر عمر فخذ هذا البحث  
 التاريخي والله يشفيك وهذه ابو النساۃ اثنا عشرين منها بحث رواة الكوفة عن التطبيق مع استعراض  
 على ترك الرفع كما في كل المخازن ذكر تماضي الكوفة سأل من يزعم في القیمة الحکم بعثة منه به جد اغطیة  
 كما ياتی

عن الزبير بن علی به ولم یذكر فيه لم یریل انتہی تلث زیادة قوله ان عمر ہی سہو غیر محدث  
والصواب هکذل عن طاؤس بن کیان عن ابن عمر کان یرفع یہی الاخذ و قال الحافظ ابن حجر  
فی الدرایة و هو مخصوص من نصب الرایة و یعارضه روایة طاؤس عن ابن عمر کان یرفع یہی فی المکوع  
و عند المکوع منه و قال ابن الصمام فی فتح القدير یعارضه الحاکم بروایة طاؤس بن کیان عن ابن عمر  
کان یرفع یہی فی المکوع و عند المکوع منه انتہی فثبت بھلہ الاقوال ان الحاکم عارضه بروایة  
ابن عمر لا بروایة عمر بن الخطاب قلت و قد راجحت الی نسخة صحیحة مکتوبة من نصب الرایة  
فی الخزانة المعرفة بایشان سوسائٹی بیکلکتہ فوجلت فیہا هکذل عن ابن عمر انه کان یرفع

له و هو گذل عذر الطحاوی و مشکل الاثار فی معارف اثر ابن عمر الاقی فی المتن فقد وجہت  
عن ابن عمر فی الحاج و عمر الذی فی الجھر عن الحاکم رأی ایا نفع لهم و رواه فکانه استخرجه  
من روایة عمر المروعة و هو کذل انتہی ثری ساقطة و اذا كان ابن عمر رأی بنفسه فالحالة علی  
عمر لا مفعله و یوہم عند التأمیح انه لم یریه ثم بقی ان الحاکم لشخص روایة طاؤس بالمعارضۃ  
مع شہرته عن ابن عمر و انه کیف یعارض ترك عمر بفعل ابنه والله اعلم و لعله انما عارض بذلك  
کان طاؤس کان قد سئل عنه فلاینسق له ان یجتھ لعمله عن ابن عمر بمالیکین بفعله ہو بنفسه  
و هکذل الی ما فوقه فانہ الامر لی نعمل عمر اذن بھلہ الطریقة بخلاف نقل نحسا لم ڈافع کان  
نقد لم یلیس عذر الجھث معہ و الاستنکار ولا اسم عمر نیہ و هذکس اجری لابن طاؤس و هر  
عبد الله عذر النسائی و الحاصل ان نقل طاؤس اجتھاج لانقل غیر و هذکس تکلف الظاهر  
ان الحاکم عارضه بفعل عمر نفسه واستخرجه من روایته المروعة استبعادا ان لا یکون یرفع  
بعد الروایة لامن فعله بالنقل الصیرخانہ لم یلیس فی ما ذکرہ الیم مدقع عنہ کسانی الجھر النقی  
و کانه لم یکن عذر الحاکم من روایته المروعة الا هذاد استبعاد ان لا یکون یرفع عمر اذن  
(انہ پسندیدنہ)

يديه في الرکوع وعند الرفع منه انتهى قلت وعلى العلات فما زعمه الحاکم من ان هذه رواية شاذة ليس صحيحاً كيفر جال ثقات صحیحه الطحاوی ولا ينکفه رواية احادیث اماماً زعم من ان الثوری رواه عن الزبیر بن عدی ولم يقل فيه لم يرد فلاجأ عنه الشیخ العلامة بن دقیق العدی فكتاب الامام ربان قوله ان سفیان لم یذكر عن الزبیر بن عدی فيه لم يرد ضعفه جدلاً لأن الذى رواه سفیان في مقدار الرفع والذى رواه الحسن بن عیاش في محل الرفع ولا تعارض رواية من

(لتیه صغیر گذشت) وليس عنده ما في مقدار الرسالة ای اثار الشان موقعاً ثورم فرع عاصم انسضاً وینبئه از برای جزء البخاری عن الحسن بن سلم قال ایاً طاؤسَ آمَ و هو عن الشیعی قیضاً فلیس مزمع عمره كاروایته فی الخارج شئ حتى یوید الحاکم فی نقل فعله صریحاً و ذکر روایة الحاکم من طریق الحاکم فی الدایرة ایضاً او یکون وقع سلوی النقل فاما کانوا عارضوا اثراً عین فی التراث بایث طاؤس عنہ لا اشیر کما فی عیارة الطحاوی ثم وقعت فی المقول تخلیط نعم قد قال الحاکم ان حدیث عمر محفوظ ایضاً و هذل امر اخزیلیں بعازضتة ثرظہم انهم اماماً ضعوا بطاویس لانه نقل رؤییة جزئیة وهو فی الجزء ولا یختن خلک من کثیر الملازمه ولا یزدھم  
مجاهد کان مزخر بآیج فعارضوا بامثله ۱۲

له ولفظ روایة سفیان فی السنن مزمعه ان عمر کان یرفع یديه الى المتنکیان وکذلک عند ابن ابی شیعیة ولو بیک علیه الی این یبلع یديه و هو المراد بقدر الرفع للفظة فقط فی علل ابن ابی حاتم ۱۵ من قول ابن ابی حاتم وقوع الاشتر فی الکثر مزمعه مصححه ای الى التکبیر ثر فیه ان هذلا اصح لا ان روایة الحسن بن عیاش لیست بصحیحه ۱۶

زاد برواية من ترك انتهى كلامه قلت واما قال ولا تعارض بها الاخير الصحيحه عن  
 طاوس الخ ففيه كلام ظاهر وقد قال العلامة ابن دقيق العidel ليس هذا من باب التضييف  
 ولا يخفى على احد مزاهيل العلم ان عمر بن الخطاب كأن اعلم بالسنة من ابنيه عبد الله ومتى كان  
 مثله او دونه ولذلك جعل الطحاوي فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذيلا على الشريعة اهـ  
 وهذه الباب مزسان النساء فيها فحص رواة الکوفة عن التطبيق فتركوه  
 ولم يروا اثره الرفع واستمرر عليه وجماعة اخرون ايضاً قد مررت به من موسوعتنا  
 باب التطبيق - أخبرنا اسماعيل بن مسعود حديثنا خالد بن الحارث عن شعبة عن سليمان قال  
 سمعت ابراهيم يحدث عن علقة والاسود انها كانا مع عبد الله في بيته فقال اصله لهؤلاء قلنا  
 نعرف فاما وقام بينهما فغير اذان ولا اقامة قال اذكنتم ثلاثة فاصنعوا هنذا واذكنتم اكثر  
 من ذلك فليوثكمواحدكم ولغير شرك فيه على فحذيفة فكانما النظر الى اختلاف اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم (لذا عند الکثر الرواة قلنا انتم وليس لكم الا عند سليم وهو عند الطحاوى البهقي  
 ايضاً والظاهر انه وهو السياق يدل على ان ترك الاذان ولا اقامة بناء على صنيعهما  
 وصح به في الان مـ ٣ -

(حل شـ نعيم بن حماد حل شـنا) ابو معاوية عن داود بن ابي هند عن الشعبي عن علقة قال  
 صلى عبد الله بن مسعود بي وبلا سود بغير اذان ولا اقامة وربما قال بغيرها اذان الحجـ وـ  
 واقامة هـ ابراهـ من قول الرواـيـ عـ زـ ابن مـ سـ عـ دـ وـ قـ دـ رـ جـ يـ حـ ضـ لـ اـ نـ اـ سـ اـ نـ عـ بـ الـ نـ سـ بـةـ  
 الى الـ ظـهـرـ وـ لـ بـ الـ نـ سـ بـةـ الـ عـصـرـ وـ لـ يـ شـ ئـ لـ اـ نـ سـ يـ اـ قـ وـ اـ حـ لـ تـ هـ اـ مـ اـ لـ اـ غـ يـ وـ قـ لـ كـ اـ نـ لـ الصـوـ  
 هـ الـ ظـهـرـ كـ اـ نـ اـ مـ زـ رـ وـ اـ يـ اـ تـ (ابـ اـ سـ خـ)

ـ اـ خـ بـ رـ بـ نـ اـ حـ دـ بـ نـ سـ عـ يـ اـ دـ اـ بـ اـ طـ حـ قـ اـ لـ حـ لـ شـ اـ عـ دـ بـ لـ رـ حـ بـ نـ بـ نـ بـ عـ مـ زـ وـ هـ وـ اـ زـ اـ فـ  
 قـ يـ

عن الزبيدين على عزيراهيم عن الأسود وعلقته قال أصليناً مع عبد الله بن مسعود في بيته  
فقام بيتنا فوضعنا يعنة أينينا على ركبنا فانزعها فمالت بين أصابعنا وقل رأيت رسول الله  
صله الله عليه وسلم يفعله -

أخبارنا نوح بن جحيب حديثنا ابن ادريس عن عزاعاصم بن كلبي عن عبد الرحمن بن الأسود عن  
علقته عن عبد الله قال علمنا رسول الله صل الله عليه وسلم الصلوة فقام فلما فلما أراد ان  
يركع طبق يديه ييزركبته وركع فبلغ ذلك سعدًا فقال صدق أخي قدكنا نفعل هذا ثُمَّ  
أمرنا بهذالمعنى لا مَاك بالركب .

أخبارنا فقيبة حديثنا ابوحواته عن أبي يعفور عن مصعب بن سعد قال صليت الى جنبيني  
وجعلت يدي بين ركبي فقال لي ضرب بكفيك على ركبتيك قال ثم انفعلت ذلك مرة أخرى  
فضرب يدي وقال أنا قد تهينت عن هذا وأمرنا ان نضرب بالاكتف على الركب ،

أخبارنا عمرو بن علي حديثنا يحيى بن سعيد عن اسماعيل بن أبي خالد عن الزبيدين عدى  
عن مصعب بن سعد قال ركبت فطبقت فقال أبي إن هذا شئ كنا نفعله ثم إنفعنا الركب  
لاماك بالركب في الركوع - أخبارنا محمد بن بشير قال حديثي ابو داود قال حديث  
شعبة عن الاعشر عن عزيراهيم عن أبي عبد الرحمن عن عمر قال سنت لكم الركب فامسكت  
بالركب - أخبارنا سعيد بن نصر حديثنا عبد الله عزيفيان عن أبي حصين عن أبي  
عبد الرحمن السالى قال قال عمر إنما السنة الاخذ بالركب - وبعض هذه الاحاديث  
عند مسلم ايضا -

وقال موقف الامام اذا كانوا ثلاثة ولا اختلاف في ذلك - أخبارنا محمد بن سعيد الكوفي  
عن محمد بن فضيل عن هارون بن عزيفيان عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود وعلقته قال

دخلنا على عبد الله نصف النهار فقال انه سيكون امراً يستغلون عن وقت الصلاة فصلوا  
لوقتها ثم قال فصل بيديه ف قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل  
ومن كنز العمال فهم ٣ وهم ٢

(مسند عمر) عن أبي عبد الرحمن السعدي قال قال عمر مسلكاً بالركب فقد سنت لكم الركب،  
وفي لفظ، ان الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب (ط-عب، ش-ت، ح-صحيح، ن-واشأثى  
والبغوي في الجعانيات والطحاوي حب قطف الأفراد ص)  
عن أبي عبد الرحمن السعدي قال كذا إذا رأينا جعلنا إلينا بين الخنازنة فقال عمر من السنة  
الأخذ بالركب (ق) -

عن إبراهيم قال كان عمر يضع يديه على ركبتيه إذا رأى كعب وكان عبد الله بن سعد يطبق يديه  
بين ركبتيه إذا رأى كعب - قال إبراهيم الذي كان يضع عبد الله شئ لا يصنع فاتركه والذى  
صنع عمر أحب إلى (ابن خسره)

عن أبي عمر قال كان عمر إذا رأى كعب وضع يديه على ركبتيه (ابن سعد) (ابو عمرو عبد الله  
ابن سخنة الكوفي) -

عن علامة ولا سود قال أصلينا مع عبد الله فلما رأى كعب طبق كفيه وضعهما بين ركبتيه  
وضرب إلينا فجعلنا كذلك ثرتقينا عمر بعد فصل بيديه فلما رأى كعب طبقنا كذا طبق  
عبد الله وضع عمر يديه على ركبتيه فلما أصرفت قال ما هذل فأخبرناه بفعل عبد الله  
قال كان ذاك شئ كان يفعل ثم ترك (عب)

مَا عَلِمَ أَرْضَوْا بِهِ أَثْرَ عَصَمَةَ

قال في الجوهر النقى - شرح البهقى (عن شعبية عن المكر رأيت طاؤساً كبر فزع يديه

حذ و مَنْكِبَيْهِ حَذَ الْمَكْبِرَ وَعَذَرَ كَوْهَهُ وَعَذَرَ فَعَهُ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْوَعِ سَأَلَتْ رِجْلَهُ  
مِنْ أَصْحَابِهِ قَالَ أَنَّهُ يَحْدُثُ بِهِ عَنْ أَبِنِ عَمِّ رَأْسِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثُرَّ قَالَ  
(قَالَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ فَالْحَرَثِيَّانُ كَلَاهُمْ مُحْفَظَانِ أَبْنَى عَمِّ رَأْسِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَابْنَ عَمِّ رَأْسِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ أَبْنَى عَمِّ رَأْسِهِ الْبَنِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَهُ وَلَرَبِّي أَبَا فَعَلَهُ  
وَرِوَاهُ (فَلَتَ فِي الْأَمَامَ كَذَرَ رَوَاهُ أَدْمَرُ وَابْنُ عَبْدِ الْجَمَارِ الْمَرْوُزِيِّ عَنْ شَعْبَةِ وَهُبَّا فِيهِ وَالْمَحْفُظُ  
عَنْ أَبْنَى عَمِّ رَأْسِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَرْجِعُ إِلَى مُجْهُولٍ وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي مِنْ أَصْحَابِ  
كَلَاهُمْ حَذَرَتِ الْحُكْمُ فَإِنْ كَانَتْ قَدْ رَوَيْتَ مِنْ وَجْهٍ أَخْرَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَمِّ رَأْسِهِ فَإِنَّهُ مُجْهُولٌ  
لَا تَقْوِيمُهُ بِحَجَّةٍ وَفِي عَدْلٍ تَحْلَلُ عَنْ أَبِنِ دِينِ أَصْمَرٍ سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ  
فَقَالَ مَنْ يَقُولُ هَذَا عَنْ شَعْبَةِ فَلَتْ أَدْمَرُ الْعَقْلَانِي قَالَ لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِنِ عَمِّ رَأْسِهِ  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الْخَلَافَيَّاتِ لِلْيَهُقِيِّ وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْهُ عَنْ شَعْبَةِ  
وَلَوْيَنْ كَرْ فَإِنْ تَرَدَّهُ عَمَّرَاهُ - قَلَتْ وَهَذَا الَّذِي أَوْرَدَهُ الْحَاكِمُ مُعَاذًا لِأَنْ شَعْبَةَ فِي تَرْكِهِ الرَّفِيعُ  
لَا غَيْرُهُ كَمَا سَيَّا تِيَّ أَسْتَبَعَادًا مِنْهُ أَنْ يَرْوِي الْوَفْعَمْ رَفِيعًا ثُرَّ كَلَاهُ مُرْفَعٌ هُوَ لَوْيَنْ - أَنَّ فِي  
الْبَابِ كُلِّ حِزْبٍ جَوَارٍ وَنَارَعَ الْفَعْلَيْنِ فَلَعْلَ عَمَّرَاهُ كَيْنَيْهُ بِالْعَدْلِ وَكَانَ غَيْرَ مُنْصَرٍ عَنِ  
الْمَعْرِفَةِ بِالسَّبْبَيْنِ وَإِنْ شَتَّتَ الْأَخْبَارِ بِالَّذِي يَدْرِي مَعْلَمَ الْحَقِّ فَعَلَّا وَتَرَكَ كَافِهُ هُوَ هَوْهَ

فَخَذْ بِالَّذِي تَرْضِي وَأَخْبِرْ بِكَذَا	إِذَا كَانَ فِي أَمْرٍ وَجْهَهُ عَدْلِيَّةٌ
إِلَى كَوْفَةٍ أَوْ بَصْرَةَ حِيشَمَاتِرِيٍّ	دُعَ اللَّهُ فِي الْأَعْرَابِ ثَعَانَخُوَهُمْ
لَا ذَلِلَ أَوْ تَكَبَّرَ وَذَاكَ عَلَى سُوَى	تَنَازَعَ فَعْلَانُ فَانْ شَكَتْ أَعْمَلَنْ
كَنَاكَ وَلَمْ تَطْلُبْ تَقْلِيلَ مِنَ الرَّضْيِ	وَلَوْأَنْ تَسْعَ لِصَوْبَ مَصْوَبَ
يُجُوزَ لَهُمْ خَفْضُ وَرْفَعَ كَمَا أَتَى	وَصَنَ مَا كَمْلَانْ مَعْنَوِيٍّ وَغَيْرِهِ،

نعم ما هو المعنى يؤشر بآياتنا  
 نبي نكر من لا يعرف الخون خوذاء  
 فارشت فانصب ايديها لاستكانة  
 وارجعت بلا سماك فالصلب في البستان  
 وان شئت ادع عما في الجنز مرضي  
 قال النبلي وقال الدارقطني هكذا رواه ادرين إلى ابياس وعمار بن عبد الجبیر  
 المروزى عن شعبة وها وهمي فيه ، والمحفوظ عن ابرعهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
 قال الشیخ وايضاً فهذ الرواية ترجع إلى الجھول وهو الذي حدث الحکم من اصحابه طائفة  
 كان روی من وجہه آخر متصلًا عن عمرة الاف الجھول لاقومنیه الجھول وهو ما اخرج جھول  
 البیهقی في التلاریفات من طریق ابروھب اخباری جیوبة بن شریح الحضری عزیزی عیدی بیان  
 ابن کیاز المدنی عن عبد الله بن القاسم قال بنی الناس يصلون في سجن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اذ خرج عليه عمر بن الخطاب فقال اقبلوا علىي بوجوهكم اصلی بکم صلعة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصلی ويأمرها فقاموا متقبلة قبلة ورفع يديه  
 حتى حاذی بحصام نکبیه ثم کبر ثم رکع وكذا ما کثیر من رفع فقال القومن هكذا كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصلی بما انتهى . قال الشیخ ورجایه اسناده محرر فوزی شیعیان  
 ابن کیان ابو عیسیه التمیمی ذکرہ ابن ابی حاتم و سی جماعة روی عنهم و جماعة رو و اعنت  
 ولو عیرت من حکایه بشی و عبد الله بن القاسم مولی ابی بکر اصلیت ذکرہ ایضاً كما ذکر انه  
 روی عن ابن عمر ابن عبیاس و ابن النبیل روى عنه حمزة : هـ ایضاً مزید الہ بیان : هـ  
 وکذا عند بن القطان کلامہ الجھولان .  
 ذلک ابو عیسیه من رجال التهذیب و ثقہ في المیران ص ١٢٢ و آنماضی تابع  
 من رجاله ویشیث في امداد الله عما فناهیه و محن الصغار في المہذب انه بنی اسراء

ان يكونوا واحداً مع ان الثاني يرد عن اصحابه فقط ورواية عن عبد الرحمن بن ابريز  
في الرواية سلطاً وامثلة مماثلة واذا كان واحداً فلم يرد على عمر بن عبد الرحمن لخلافيات لم يتم  
صرح بها ايضاً فيه ويلتبس بما في المسند عنه عن عبد الرحمن ايضاً والظاهر ان بدلته وبين  
عمر عبد الرحمن بن ابريز فسقط في اسناد رواية الخلافيات ثم انه هو الراوى عن عمر  
تركه التكبير كما مر عن العجقة فكيف بالرفع وقد ذكرها الله واقعه وكلها هبنا والله اعلى  
ثوابها فهموا ما ذاقوا هم من الشيش حتى اورد في الرفع والذى يهمان يكشف عن مقصوده  
فانه في عاية لا يهم وظاهره قليل الجوى فضلاً ان يستدل به على الرفع والذى يظهر  
ان المراد بقوله ثواب برثوع تكبير الركوع لا تكبير التحية فلو نذكره واعتبره في قوله قائم  
مستقبل القبلة ورفع يده عذابة وقوله وكل ذلك حاين رفع اي كبر كذلك حاين الرفع اطلاقاً  
التكبير على التسميع في هذا الم محل متوافق في الروايات ذكر في الفتن عد كثير امن بباب تمام  
التكبير في الركوع منه في مسألة التكبير في كل خضر وربيع فراجعه ونفس عنوان التكبير في  
كل خضر وربيع مشهور في الروايات وكل ذلك في حديث ابن عباس في معرفة انتقاء  
الصلوة جاء بلفظ التكبير والذكرا وكافهم يطلقون على ذكر يكون بالاعلو تمشية القمر  
من حال الى حال كالسائل تكبيراً لانه الالثير في ذلك ولمزيد اخلاقاً صدقة فانه الغالب  
في موضع الشعار ولعل المفطرة الانانية تتدرج اولاً الى معرفة تكبير فوقه بيد الله اصله  
الانسان ثم ينتهي بعد ذلك الى انه لا الله الا هو الصغير الذي عرف صغره يحيط اولاً  
التكبير ثم يلهم له بعد ذلك انه واحد وكل ذلك في الشاهد بلجع الصغير الى الكبير وهو مقصوده  
واذ يعين موصفاً بالرجل تأذن رتبة التكبير من حيث سلوك الطريق قبل التوجيه والاخلاص والتکبير  
لما كان يكره اعنيه اناسية لفظ الصوت في رفع اليدين ولذا كان الكبير يأمر رداء لا ازار او هو  
العنترة ويساهم للازار الركوع فخل نيه بجانب العظيم وهو قوله اما الركوع فعظم مواجهته

الرب لا ندع الا زار والقيام للكبراء والقرب للسجدة واجب واقترب  
 فاراد الراوى بمن السياق انه امهم ونقوله من حال الى حال كقائل العسكري  
 بالتكبير ونحوه وهذا لفظ اهل في حديث ابن سعيد وعنه سعيد بن الحارث قال اشتكي بوهيره  
 او غاب فصل ابن سعيد الحذري في شهر التكبير حين افتتح الصلوة وحيان ركع وحيان قال  
 سمع الله من حماد وحيان رفع رأسه من السجدة وحيان سجد وحيان فامر من الركعتين الحديث  
 فهل فوق ذلك شيء فيه قوله وحيان رفع رأسه من السجدة وحيان سجد متى ينبع ان يتrox على  
 السجدة تين حتى يطهرا ان يكون المراد وحيان قال سمع الله من حماد اي بعنه السجدة وحيان  
 رفع من السجدة اي الاولى وحيان الثانية فيبيه بعد السجدة الثانية بلا ذكر

اَتَرَ عَلَىٰ رَمَائِيقَ اَوْ قَنَّىٰ وَقَدْ فَتَّ اَضْلَالَ

ومن عاصم بن كلبي عن ابيه ان عليا رضي الله عنه كان يرفع يديه في اول تكبيره من الصلوة ثم  
 لا يرفع بعد رفعه الطحاوى وابو يكربن ابى شيبة والبيهقي واستناده صحيح -

قوله وابو يكربن ابى شيبة قلت وقال حدثنا وكيم عن ابى يكر بن عبد الله بن قطاف  
 النهشلي عن عاصم بن كلبي عن ابيه ان عليا رضي الله عنه اذ افتتح الصلوة ثم يلقي  
 انتهى -

قوله واستناده صحيح قلت قال الحافظ ابن حجر في الدر المأله رجاله ثقات وقال النيلى هو ثر  
 صحيح وقال العين في حملة القارى اسناد حديث عاصم بن كلبي صحيح على شرط مسلم انتهى -  
 فان قلت اخرجه البيهقي من طريق عثمان بن سعيد الدارمى ثم قال قال الدارمى فهذا  
 قد زوى من هذا الطريق الواهى عن علي وقد روى عبد الرحمن بن سرمان الاعرج

سله وقال في جزء رفع اليدين قال عبد الرحمن بن مهدى ذكرت للثورى حديث  
 النهشلي عن عاصم بن كلبي فانكراه اه فكان له يبلغه ولقي ابن مهدى اى يرثيه (ابن عوف وشقيق)

عن عبد الله بن أبي رافع عن علي أن رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفعه كعند الركوع و  
 (لقي صحفة ندوة شرطة) كما في التعليق وابن مهدي يوثق النهشلي كما في المذهب بـ٣٣ والإنكاري  
 أصل اللغة عدل المعرفة كما في مفردات الراغب القاموس وعافي النهاية إن الجمود نعم حادث قال  
 عمر علوي بن حاتم وعزمت أذ انكرها ولم يذكرها الفيكان رواية عن أبي كثروي كذا بالآلام ١٩  
 أن إبراهيم عدل علية من التأكيد فثبتت عنه وهو في اختلاف الحديث وفي السنن منه  
 عنه ما ينفي أن حديث علي قد شاع عن عاصم النهشلي بدلاته، قال في الاختلاف فان إبراهيم  
 النخع انكر حديث وائل بن حجر وقال انتي وائل بن حجر اعلم من علي وعبد الله مع ما عند فسح  
 الآلفية ٣٢٣ وفي كلام الدارقطني في نصيحته أن النهشلي روى المرفع أيضاً من حديث علي  
 قال الريلمي وهو ثر صريح قال الجباري في كتابه في رفع اليدين وروى أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كلبي  
 عن أبيه أن علياً رفع يديه في أول التكبير ثم رفع يده وحدث عبد الله بن أبي رافع صحيحة الترمذى وغياره و  
 فجعله دولاً حديث عبد الله بن أبي رافع في الصحة وحدث ابن أبي رافع صحيحة الترمذى وغياره و  
 سئل في حادثة الخصوم وقال الدارقطني في عمله وخالف على أبو بكر النهشلي في ذلك فرد له عثيمان  
 ابن سليمان عن عاصم بن كلبي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مروراً وهم في رفعهما  
 وخالفه جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن مهدي ومرى بن داود وأحيل بن ينس وغيرهم  
 فروى أبو بكر النهشلي موقعاً على علي وهو الصواب وكذا رواه عجل بن أبي زعيم ص  
 موقعاً على انتهى فجعل الدارقطني موقعاً صواباً وأدلة الله أعلم. فلعل التورى انكر المرفع وهو  
 المتبادر من سؤال ابن مهدي بلغظ الحديث والسؤال أيضاً إنما كان عنده لاستغابه ويشتت  
 مما نقله في المجلد لشيخ النيموي وجلاء العينين عن علی الدارقطني أن النهشلي روى المرفع  
 من حديث ابن مسعود أيضاً وهل عبارته - "سئل عن حديث عقبة عن عبد الله قال لا  
 (ابن مصطفى آينو)

وَبَعْدَهُ يُرْجَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَلَمَّا لَعِلَّيْهِ يَنْتَهِيَ فَعْلَهُ عَلَى فَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَلَكِنْ لَيْسَ بِأَبُوكَرَ النَّهَشَلِيِّ مِنْ يَحْيَى بِرَوَايَةٍ أَوْ تَبَثَّتَ بِهِ سَنَةٌ لَمْ يَأْتِ بِهَا عِنْدَهُ إِنَّهُ قَاتَ قَاتَ  
الْعَلَمَةُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ التَّرْكَمَانِ فِي الْجَوَهِرِ النَّسَنِ كَيْفَ يَكُونُ هَذَا الْطَّرِيقُ وَاهِيَا وَرَجَاهُ ثَقَاتٍ فَقَدْ قَاتَ  
عَنِ الْمَهْشِلِ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَلٍ بْنِ يُونُسٍ غَيْرُهُمَا وَأَخْرَجَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ شِيبَةَ رَوَاهُ  
الْمَصْنُفُ عَنْ وَكِيعٍ عَنِ النَّهَشَلِيِّ وَالْنَّهَشَلِيِّ أَخْرَجَهُ سَلْمَانُ وَالْتَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) إِنَّكَمْ صَارَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَقَعَ يَدِيهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةِ ثُلُولِ عِدَّةِ  
فَقَالَ يَرْوِيَهُ عَاصِمُ بْنُ كَلِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَلْقَمَةٍ تَحْدِثُ بِهِ التَّوْرِيُّ عَنْهُ وَ  
رَوَاهُ أَبُوكَرَ النَّهَشَلِيَّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ وَعَلْقَمَةَ عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ رَدَّنَ لَكَ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَاصِمٍ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ  
عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَأَسْنَادَهُ صَحِيحٌ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ اخْتِلَافَ فِي جَمِيعِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةِ  
أَوْ فَرَادِ أَحْدَاهُمَا وَلَمْ يَبْيَأْ اخْتِلَافَ الْيَافِ وَإِنْ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ اخْرَجَهُ عَنْ سَفِيَّانَ  
مِنْ طَرِيقِ كَلِيبٍ وَهَذَا إِنْمَا يَكُونُ أَذْاسِلْمَانُ التَّرْكَمَانُ فَلَقَتْهُ يَقُولُ يَنْتَهِيَ فَعْلَهُ عَلَى فَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا أَنَّمَا يَكُونُ أَذْاسِلْمَانُ التَّرْكَمَانُ كَانَ فَعْلَهُ عَلَى وَقْلَهُ وَأَتَبَثَّتَ بِهِ سَنَةٌ لَمْ يَأْتِ  
بِهَا عِنْدَهُ إِنَّمَا يَلْتَقِيُ الْمَرْفُوعُ وَهَذَا الْخُتْلَاطُ كُلُّهُ لِإِنْهُمْ فِي صَدْرِنَفِي الْمَرْفُوعِ ثُرَيْدَجُونَ الْنَّفَعِ  
الْمُوَقَّفُ أَيْضًا فَتَرَكَ الْعِبَارَةُ وَتَقْلُقَ وَعِبَارَةُ الْكَنْفَعِ فِي الْنَّفَعِ تَرَكَ عَلَى أَنْ يَسْلُمُ رَوَايَتَهُ  
عَنْ عَاصِمِ بْنِ يَزِيرٍ وَاسْطَةَ النَّهَشَلِيِّ ثُرَ عَلَى مَنْ يَسْلُمُونَ الْخَطَا أَعْلَى النَّهَشَلِيِّ أَمْ عَلَى صَمِيمِ  
هَذَا وَقَدْ أَصْلَحَ فِي شِرْحِ الْمَهْذِبِ عِبَارَةَ الدَّارِمِيِّ

لَهُ وَكَذَلِكَ فِي الْمَدِينَةِ عَنْ وَلَيْعَ وَزَادَ وَكَانَ شَهِيدَ مَعْصِيَّنِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ كَلِيبٍ، وَرَاجِعُهُ قَوْتُ الْمَقْذِنِيِّ  
وَالْفَقَرِيِّ<sup>١</sup> وَسِنَنَ الدَّارِ قَطْنَيِّ<sup>٢</sup> مَعَ مَا فِي الْمَهْذِبِ<sup>٣</sup> وَالْفَقَرِيِّ<sup>٤</sup> وَالْفَقَرِيِّ<sup>٥</sup> فَكَارَ تَصْحِيفُهُ مِنْ عَلَيْهِ  
(يَقِيمُ بِكَفَافِهِ)

روشة ابن حنبل ابن عزيز قال أبو حاتم شيخ صالح يكتب حديث ذكره ابن أبي حاتم فقال المذهب في كتابه  
 الرجال صالح تكلم فيه برجان بلا وجهاً ثم قال يقول في باب النون بحال المذهب أنه يكتب فعل العبد النبي  
 صلى الله عليه وسلم كلامه لا على نسخ ما قدر له لا يظن به انه ينافي فعل عبد الله عليه السلام إلا بعد ثبوت سنه عنه انتفا  
 كلامه فقال الشيخ العلام ابن دين العيد المالكي الشافعي في كتابه المأمور ما قال المداري ضعيف فما يكتب  
 رواية الرفع مع حسن النون يعني في ترك المخالفة لا على ضعفه في الرواية خصمه يعني لا امر و يجعل  
 فعل علي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم لا على نسخ ما قدر له انتفا قالت اما قوله لم يأت بها غيره  
 فمدفع به ما رواه محمد بن الحسن في الموطأ اخبارنا محمد بن زيان برصاصه عن عاصم بن كلبي الجرجي عزليه  
 قال رأيت علي بن ابي طالب رعيا في الشبيبة الاولى من اصالة المكتوبة ولم يزعمها فيما سمع ذلك  
 انتفا قلت محمد بن ابي ابي صالح ضعفه جماعة وقال الحافظ ابن حجر في الميزان قال احمل

(الشيء صنفه نشره) من جموع المدونة وغيره من ابرسان من اعلافه ومن  
 اثبته وعمل به اقدر عمن تأخر و لا حق له في اعلافه وفي اهل الكوفة اقام على وهم  
 المأذون بحاله ولم يروها عنه غير الترك وكذا ابن مسعود وكذا رودة وروأوه عنهم واعتنوا  
 به كان مختاره هو الترك وروا عنه الآخرون بالرفع فاعلما روايته ولم يعنوا بالترك وهذا  
 له اخرج له عبد الله في زواائد المسند كماني المنفعة وراجع ما ذكره في م ٢٣.  
 وكلام البخاري في الصغير م ٢١ ليس بالحافظ عند هم وهو لين.

ووجه ايضاً في اللسان الفرق بين القرشي والجعف وهو جعل مشكله فلما قرئ  
 عباراتهم على واحد فاعلمه وجعل مشكلاته في التهذيب متيزيماً <sup>هـ</sup> واسم مشكلاته  
 عبد الله بن عمر بن محمد بن ابي ابي صالح من رجال مسلم ونبيه محمد في الموطأ من  
 القراءة خالف الامام قرشياً وكونه في الميزان فهو واحد.

لريkin من يكذب وقال ابن أبي حاتم سالت إلى عنده فقال ليس بالقوى يمكن حشره  
عذته الدارقطني متبايناً ثم كذا في تخرج البهادلة مثلاً ولابد من الشيش، كذا، وعذة الدارقطني في تهشيمه كذا، وعذته  
ولا يحيط به، إنه كلامه -

أثروا عن عمر ولي تعاقب بهما

وعن عجاهد قال صلبيت خلف ابن عمر فلم يكن يرغم عليه إلا في التكبيرية الأولى  
من الصلاة رواه الطحاوي<sup>١</sup> أبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي في المعرفة وسننه صحيح -  
 قوله عن مجاهد الخ قلت هرمن طريق أبي بكر بن عيسى ش عن حصين عن مجاهد رواه  
كل هرثفات وقد صححه غير واحد من أصحابنا واعتراض عليه البخاري في جزء رفع الميت  
بوجه منها أنه حكى عن يحيى بن معين أنه قال حديث أبي بكر عن حصين إنما هرثوا  
منه لا أصل له قلت إنما هرث عوى لا دليل عليها فلما تمعن حتى تقوم عليها الجنة -

لهم ولفظ أثراً ابن عمر<sup>٢</sup> من آخر جزء رفع اليدين قال ما رأيت ابن عمر رضي الله عنهما  
يرفع عليه في شيء من الصلاة إلا في التكبيرية الأولى إلا مثلاً ونحوه عند ابن أبي شيبة  
كانه عارأى قط<sup>٣</sup>

لهم راجع العمق مثلاً والمدونة مثلاً واللسان مثلاً وفي الحثيم عن ابن عمر<sup>٤</sup>  
أيضاً وهو عند الطحاوي في الرفع عند رقية البيت وكان يحيى بن يحيى في التكبيرية  
لدرء الركوع كما في المصنف مثلاً وراجع البidayah لابن رشد مثلاً وصيحاً وهو  
في المدونة مثلاً،

لهم استبعاداً منه لما أشرت بعنه من خلافه وكذا لك عن أحده في بلاع الفوائد كغير  
مثلاً ثوانه نسب ابن حضر إلى ابن معين اختياراً في رفعه ونحوه في جزء البخاري عليه  
وكذا البيهقي ولم ينسبة إليه اختياراً وهو الظاهر وهذا اختياره به رأى أنه من كتب البخاري التي  
(باق بحصواته)

ومنها انه حكى عن صدقة انه قال ان ابا بكر بن عياش قد تغير باخره قلت ابا بكر بن عياش ثقة قد اخرج له البخارى في صحيحه حتى كله وقال الزبى فى الميزان وقل

(اقرئ ما شئت من غير ذلة) ابن معين تعميده احاديثه نعم ذكر اخنيار بحبي بن سعيد بن القطان اياها من كلام اخنيار وكل ما ذكر في ذكر الذهبي في رسالته مذهب ابن معين وفي الشهادة مذهب وكيف انهم احناف في تذكرة الخطأ من ترجمة وكيم عن بحبي بن سعيد ان وكيعا والقطان كما اينتىان يقول إلى حنيفة ذكر ابن خلكان في ترجمة إلى حنيفة عن ابن معين انه قال القراءة قراءة حمزة والفقه فقه الحنيفة على هذا ادركت الناس وذكر من ترجمة الليث بن سعد انه وجل في بعض المذاهب انه حنف المذهب  
والله اعلم - ١٢

له صدق ابن الفضل كان جاهرا بمذهبة كما في التهذيب يجعل هذا فاصلاً بين اهل الرأى وغيره ثم عبارته في الحبر ينطبق على حصين لا على ابا بكر والظاهر ان البخارى في ابا بكر ليس كذلك وما ذكره ابن حبّان من حادثة من التهذيب يدل على انها في مرتبة وراجح ما عند التزعمى ص ٢٠ وعذال الطحاوى ياسنا دلخيم عن ابا بكر بن عياش قال ما رأيت فقيها قط يفعله يرفع يديه في غير التكبير الا والى فقد فتش عن هذه المسألة وكل ما حصين فرقه كما اعنده محمد والطحاوى وغيرهما في قصة ابراهيم والشراح وان كانت مختلفة دلت على لفتيش وهو على ثبت -

وهذا يدل على ان اثرا ابن عيسى ثابت وابن ابي داود هو ابراهيم بن ابي داود كما في اسائل الطحاوى - قال في السakan من ترجمة الطحاوى عن تاريخ مصر وبيع الكثيرون من ابراهيم بن ابي داود الصخري وكان من الخطاطين المكتشرين راجح الفتن م ٢٣ راتب بن معاذ

آخر له البخارى وهو صاحب الحديث وقال الحافظ ابن حجر فى التقريب ثقة عابدة  
انه لما كبر سأله حفظه وكتابه صحيفه قلت ثبت انه من الثقات لكنه حاين كبر سأله حفظه  
وقد ثقى فى الاصول ان الثقة اذا تغير فمن روى عنه قد يهادى فرواية صححة وهذا الاشر  
قد روى عن ابن بكر بن عياش قبل تغيره كلامه من جهة احمد بن يونس عند الطحاوى وهو  
من اصحابه القديم وقد تحقق به البخارى من طريق احمد بن يونس فى كتاب التفسير ومن  
عنه حديثه ص ١٤٣ (١٢٣٧)  
صحيحه فحيث لا يرضى تغييره بأخره وقد رواه عنه غير واحد من الثقات وقد حكى الحافظ  
ابن حجر فى مقدمة ابن عدى انه قال لمرادي حل شائعا منكر امن روایة الثقة  
عنه ثبت ان مقاله صدقة لا يعلل به هذا الاشر ومنها ان يجاوزها خالفة بذلك  
غير واحد من اصحاب ابن عمر مثل طاوس وسالم ونافع وابي الزبير وشارب بن ثمار  
كم هو قالوا رأينا ابن عمر يرقي ملية اذا كبر واذا رفع نا وتحقق حديث مجاهر حل على  
ان ابن عمر نسما كما يسمى الرجل في صلوتة لانه لم يكن يدع ما رواه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وقد جعله انة كان يرى من لا يرفع ملية بالحصد انيكيف يترك شيئا يامري معين  
(الصيحة حديثة صنفها لوزة) والى بكر بن عياش من اتباع التابعين بناء على ما في التقريب مجازاً بطبقته  
فلا عالمه وراجع شرح الالفية ص ١٣٣ وفي الاشارة فى ذكر ابن حنيفة حكايات عزى الى بكر عنه  
وكان عنده كتاب كثافى التهذيب وقد راه تونبيل نسخ التطبيق كما عند الترمذى حصان

قتل مارواه بمحاجهه قدر افتقه عليه عبد العزizin حكيم عند محمد بن الحسن في موطأه قال  
اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عبد العزizin حكيم قال رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء  
اذنيه في اول تكبيره افتتاح الصلوة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك انتهى قلت وقل له ان  
محمد بن ابان كان ضعيفاً لكنه ليس من يكذب وحليثه يكتب فبذلك يعتصد  
حذيث محاجهه والحمد بين مارواه بمحاجهه وبين مارواه طاووس وغيره ممكناً بان ابن عمر  
رفع يديه مررت وتركه اخرى قال الطحاوى فقد يجوز ان يكون ابن عمر فعل مارواه طاووس  
ليفعله قبل ان تقوم عن الصلاة بمحاجهه ثم قام بمحاجهه بمحاجهه فتركه وفعل ما ذكره عنه بمحاجهه  
واما قال من انه ممدوح على السهوف فيه كلام ظاهر لان الرجل لا يسموني مثل هذا الامر  
الذى يتكرر ليلاً ونهاراً الا مررتين كاملاً وقد ذهبا الى ان يرفع يديه في الركعتين  
في خمس مواضع خلا تكبيره الا افتتاح فكيف سهانيه ابن عمر في كل موضع من الموضع  
الخمس على ان بمحاجهه كان من اصحابه الكبار ومع ذلك لم يرر مررتان يرفع يديه خلا  
تكبيره الا افتتاح فكيف ليصح ما اوله البخارى من السهو، قلت وما ذكرناه يذعن سائرها او دفعها  
على هذا الا شر و الله اعلم بآيات صواب - انتهى ما نقلناه من آثار السنن وتعليقه فحش  
ابن مسعود و اثر عمرو و جعلناه في صدر الصحفة لا يخفى بالمراجعة تمييزه  
من كلامنا -

واحاجب البهقى في كتاب المعرفة فقال وحذيث ابو بكر بن عياش هذا اخبرناه  
ابو عبد الله الحافظ ذكره بسنده ثراسه عن البخارى انه قال ابو بكر بن عياش لخلطه  
باخره وقد رواه الربيع وليث وطاوس وسالم ونافع وايوالزبير ومحارب بن دثار و  
غيرهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبر اذا انزع وكأن يرويه ابو بكر بن عياش قد رأى

عن حصين عن ابراهيم عن ابن مسعود مرسلاً موقعاً ان ابن مسعود كان يرتع بليبي  
اذا افتتح الصلوة ثم لا يرتعها بعده هذاه المحفوظ عن ابو بكر بن عياش والاول خطأ  
فاخش لخالقته الثقات من اصحاب ابن عمر <sup>رض</sup>.

قال الحاكم كان ابو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنيين ثم اخالط طهرين ساء  
حظه فروى ما خلف نيه فكيف يجوز دعوى نسخ حديث ابن عمر بدل هذا الحديث لضعفه  
او نقول انه ترجمة للجواز اذا لا نقول بوجوبه ففعله يدل على انه سنة وتركه يدل على  
انه غير واجب انتهى.

قوله ثواثر من كلام الرزليبي كذا ان عاقبته فنكره بنده من كلامه فالجواب تمام للبيهقي  
واما الاختلاط فقد اجاب الشيخ النسفي عنه واما قوله وكان يرثه ابو بكر بن عياش ثقلياً  
اه فهذا عنده امامية عدم التثبت وعندنا انه امامية التثبت فان رواة الكوفة كانوا في  
تحقيق الترك على ما مر عن علام كثير وعن ابو بكر بن عياش وشيخه حصان بن عيال ومن  
نفسيه والمفتش اذا زاد شيئاً كان دليلاً على انه وجاه في تفتيشه وغضون بحثه لانه  
دليل ضطراه وعذر ثباته ثوانه لا ملاقاة له مع اشارة ابن مسعود لا في الاسناد ولا في  
المتن وحسين بن اثرب ابن سعد ذكر قصة السؤال عن ابراهيم عند الطحاوي ومحمد  
اللارقطني والبيهقي وابي يحيى وكلاماً وواقعة ليس هو في اثره هذا اي عن ابن عمر <sup>رض</sup>  
فلا وجه ولا توجه لما قاله وقل من في حديث المواطن السابع متابع له معنى وقل من مثا  
في حديث البراء ان حكمهم بان فلا نكارة كان يرثي ثوصارير ورى كذا الفالبيه ان يكون  
باعثياً يبلغ المتأخر عن المقدم او لا وثانياً لا ياعثياً المروي عنه في الواقع وقبليه  
رواية وباعثياً لها اذكروا انما ذكر باعثياً حصول العلم لمن تأخره قبل وبعد كذا لث

يقع الامر في الخارج فاعمله -

ثُوكل هناد حدس وحرز منه و من كما يمشون يماشون وكما يجرون يجرون  
ولين العلو الاغد الله وكان الصواب ان لا يتعلل في رواية الاشات اذا ساعده  
العل وكان الامر من الاختلاف المباحث وايرى بالغيب وان لا يتعلل في خلاف ما  
اختار المرء من كل وجه ويمد ذئبه كل عذر يدل انه لا يريه من الا قول ويسلاك  
فيه سبيل الجدل ولكن الله يفعل ما يريد -

ولا يتعلق بالمسألة ما في الميزان من بشر بن حرب النبوي ولعل هذا اراد  
جزء رفع الميد بن فراجع المخزج ٢٥٣ وصنه يظهر ما في نقل الفتن ٣٣٦ وراجع الجوهر  
في طلاق ما تلقى ابيه فنا ثانية بشر بن حرب وتبين الاشكال في القنوت ترى في نفع الصلوة اولى الدفع كما في المخ ٣٣٦  
١٦٤ والزوايل ٣٦٦ والمعن ٣٣٦ والمندل ٣٣٦ -

**فصل** في احاديث ترك رفع الميدين في غير الافتتاح ولا تارفيه غير مامرت  
وهي حديث ابن عباس مرفوعاً قوله أيدل على الاكتفاء بالرفع عند احرام الصلوة وحث  
ابي هريرة ومرسل عباد بن عبد الله بن الزبير في الترك كثيرة  
اما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فاوردته التبليغ من طريق الطبراني عن النسائي  
حيث قال حدثنا احتمان بن شعيب ابو عبد الرحمن النسائي ثنا عمرو بن يزيد ابو يزيد الجرمي ثنا  
سيف بن عبد الله ثنا ورقاء عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جعير عن ابن عباس رضي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال السجود على سبعة اعضاء الميدين والقلبيين الركبيين  
والجبهة ورفع الارجل اذ رأيت البيت وعلى الصفا والمروة وبعرفة وعذر في الجمار  
واذ اقمت للصلوة ام -

وفي الجامع الصغير للسيوطى ٢ اذا اقيمت الصلوة قال شارحه الغزى قال الشيخ

حدیث صحیح رقال الزیلیعی قلت رواه موقوفاً ابن ابی شیعیتی فی مصنفه فقال حلثاً این‌فضل عن عطاء عن طاوس عن سعید بن جبیر عن ابن عباس قال ترجم الایدی فی سیع مواطن اذا قام الصلوة و اذا رأی البيت و علی الصفا والمرأة و فی جمیع و فی عرفات و عن الجسکار انتہی - ابن فضیل هو مجری و هو روان سمع من عطاء بن السائب بعد تغیره لکن اسکار  
النسائی قبله کلمه من رجال القدیم لفکات و ورقاء بن عمیر من اقران شعبتی و شعبتی سمع  
من عطاء قبل التغیر فلما ساد قوی و متابعته ایضاً فی التخرج کانیة و یکنی فیه وجود نسائی  
فیه فانه علی مکالم من عادته لا یروی ساقطاً ولا عن ساقط و تعلیم اونیه بـلا ختال  
فی الواقع فـالرتفع و بـانه لیس فیه لا ترجم الایدی لا فی سیع مواطن والحدیث اـشـکـار  
قد خرج من مشکوـة النبوـة و کـانـه تـمـة ما اخـرـجـهـ فـی بـابـ السـجـودـ عـلـی سـبـعـة اـعـظـمـ منـ  
طـرـیـقـ طـاـوسـ عـنـ اـبـنـ عـبـاسـ وـ قـدـ رـوـیـ مـوـقـوـفـاـ وـ مـرـفـوـعـاـ وـ هـوـ تـابـتـ عـلـیـ الـوـجـیـنـ وـ  
کـنـ لـکـ فـعـلـ اـبـنـ عـبـاسـ بـجـلـیـتـ السـجـودـ فـمـرـةـ قـالـ اـمـرـالـبـنـیـ صـلـیـ اللـهـ عـلـیـہـیـ وـ تـارـیـخـ عـنـ  
الـبـنـیـ صـلـیـ اللـهـ عـلـیـہـیـ لـمـ رـنـانـ نـسـجـدـ عـلـیـ سـبـعـةـ اـعـظـمـ وـ تـکـارـةـ قـالـ النـبـیـ صـلـیـ اللـهـ عـلـیـہـیـ  
امـرـتـ عـنـ الـبـخـارـیـ وـ غـیرـهـ وـ طـاـوسـ یـرـوـیـ حـدـیـثـ السـجـودـ عـنـ اـبـنـ عـبـاسـ بـدـینـ وـ اـسـطـةـ وـ لـعـلهـ  
لـمـ سـمـعـ القـطـعـةـ الثـانـیـةـ الـاـبـوـاسـطـةـ سـعـیدـ بـنـ جـبـیرـ عـنـهـ - وـ اـیـضاـ بـالـوـجـیـنـ فـیـ الـلـفـظـ وـ  
کـمـ الـهـاـ وـ اـحـدـ وـ الشـارـعـ لـمـ ذـکـرـ وـظـیـفـةـ السـجـودـ وـ انـ السـجـدـ فـیـ الـبـسـلـ سـبـعـةـ اـعـضـاءـ لـاـسـکـارـ  
واـحـدـ تـعـرـضـ لـوـظـیـفـةـ الـیـدـیـنـ بـعـدـ وـلـیـنـ هـوـ لـاـ الـاسـکـافـةـ لـلـهـ وـ الـاـسـتـقـیـالـ عـلـیـ الـاـسـکـارـ  
لـهـ سـ قـالـ وـالـاـشـکـارـیـهـ مـلـیـسـ خـیـفـیـ عـلـیـهـ ؛ـ فـقـلـتـ رـبـیـ یـرـضـیـ ذـلـیـلـ لـدـیـهـ  
کـمـ فـیـ حـدـیـثـ الـنـهـایـهـ هـذـہـ یـلـیـ لـکـ اـیـ لـلـهـ وـ فـیـ حـدـیـثـ خـیـبـ اـعـطـونـ اـبـیـ یـکـوـ وـ ذـکـرـ ماـکـ  
الـرـفـیـعـ فـیـهـ مـنـ الشـعـاـرـ وـ هـوـ الـصـلـوـةـ وـ الشـاعـرـ وـ هـوـ قـصـرـ اـضـافـیـ لـاـحـقـیـقـ وـ الـرـفـیـعـ فـیـ غـیرـ

هذه المروان الى خيرة الرجل وهذه مشاعر ثم المراد بروية البيت اما رويته كما فعل الشافع  
 رحمة الله واما الاستلام كما فعلنا وابن عباس راوي هذا الحديث يروى في الصحيح الكبير  
 عن ابراهيم كازبي من دخله فاستمعت واعذن والعيد الجنازة شعراً عظيمان للملائكة  
 اغتنى بهما بالتكبير ازيد وعند الطحاوي من تكبيرات العيدين من المجلد الثاني لا تنسوا  
 كتكبير الجنازة مدعياً الذي يظهر اوجه التشبيه ليكون التكبير بعما قابل مع هذا السرقة  
 عن الى حنفية الرفع في اربع الجنازات كما في رواية الحنفية وهو اختياره مسأله بلج من ابن عباس  
 يقول في الجنازة يرفع في اول مرتبة ثم لا يعود ذكره في اللسان من الفضل بن السakan فطبع  
 حديثه هل اهناك خلاف ابن عمر عليهما السلام كما في الجوز والخزرج وما تقول في صحيح الحاكم  
 حديث عطاء بن السائب في كل ارض نجاشي كنبيك مع التعلل ههنا الا اختياري وصا  
 وافقه وترك اخر واما عده من الاول والنقط ان ابن عباس لما لم يرتفع في الجنازة في  
 غير الافتتاح فقل يكون يفعل كذلك في الصلوة المطلقة فزاد على عدم التاركين فكان  
 ابن الزيد سيفاً -

قوله ورفع اليدى اذا اهتمى للقصر وان لرتكن لا دلالة فان القصر اذا كان  
 طرفاً الجملة معرفة كما في قوله تحريم التكبير وتحليلها التسليم وكذا اذا كان احد الطرفين  
 معرفة وفقط طرف الثاني كلته معتبرة لا فادة القصر كمن وفى والامر نحو اليمى من القرش  
 والكرم في العرب والحمل لله ومحظى الامام بمعهودية الامام واما ميرزيد لتعيينه هذا  
 هو الفرق بينهما في افادته كلهما قصر الامارة على زيد قال في بداع الفوائد اما المسألة  
 الثانية وهي تعرية الصراط باللام ههنا فاعلم ان الاف لام اذا دخلت على فقط  
 موصوف اقتضت انه احتى بذلك الصفة من غيره الا وترى ان قوله ج والس فقيها

(وَعَالَمًا لَيْسَ كَفُولَكَ جَالِسَ الْفَقِيهَ وَالْعَالَمَ وَلَا كَفُولَكَ أَكْلَتْ طَيْبًا كَفُولَكَ الطَّيْبَ الْأَتْرَى  
 إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَنْتَ الْحَقُّ وَعَدْكَ الْحَقُّ وَقُولُكَ الْحَقُّ ثُوقَالَ وَلِقَاءُ الْحَقُّ وَالْجَمَةُ  
 حَقُّ وَالنَّارِ حَقُّ فَلَمْ يَخُلِ الْأَلْفُ الْأَلْفُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُحَلَّةِ وَادْخَلَهَا عَلَى الرَّبِّ تَعَالَى وَعَلَى  
 وَكَلَامِهِ أَهْ وَهَذَا فِي غَيْرِهِ الْمَفَاسِدِ وَلَيْسَ كَلَامُهُ فِي الْجَمَةِ بِلِ فِي الْمَفْرَدِ الْمَعْرُوفِ وَقَوْلُهُ فِي الْحَقِّ  
 وَرَفْعُ الْأَيْدِي إِذَا رَأَيْتَ الْبَيْتَ أَكْمَهُ عَلَى حَلِّ قَوْلِهِ ضَرِبَ بِرِيَّلٍ  
 إِذَا كَانَ قَائِمًا وَأَتَقْفَوْا عَلَى إِفَادَتِهِ الْقَصْرُ فَكَذَاهُنَا وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ  
 وَلَيْسَ هُوَ بِرِجَةٍ قَالَ وَانِي هَمَّا قَالَ الْوَامِنْ سَوْعَ الْحَالِ بِلَ هُوَ كَمَا قَالَ الْمَذْهَبِيُّ فِي الْمَذْكُورَةِ  
 فِي دَرْجَةِ حَسْنِ الْحَدِيثِ فَيُفَيِّدُ مُتَابِعَتَهُ هُنَّا فِي اتْرِبِجَاهِ الْذِي يَأْتِي فِي تَرْكِ ابْنِ عَمْرَ  
 رَفْعِ الْأَيْدِيْنِ إِذَا حَيَّا إِذَا وَفِي حَدِيثِ يَزِيلِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ رَوَاهُ عَنْهُ أَيْضًا وَ  
 حَدِيثُ سَبِيعِ الْمَوَاطِنِ قَدْ شَاعَ فِي عَهْدِهِمْ فَكَلَامُ الْمَالِكِ فِي الْمَدْرَنَةِ وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي نَقْرَ  
 إِلَيْهِ ذَكْرُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي حِجَّ الْمَدْرَنَةِ عَنْ مَالِكٍ مَا يَدِلُ عَلَى إِنَّ الْحَدِيثَ وَمَا ذُكْرُ فِيهِ مِنْ  
 الْمَوَاطِنِ قَدْ شَاعَ وَفِي نَخْ الْأَمْرِ أَخْبَرْنَا الرَّبِيعُ فَقَلَتْ لِلشَّافِعِيِّ فَمَا مَعَهُ رَفْعُ الْأَيْدِيْنِ عَنْ  
 الْمَرْكُوْعِ قَالَ شَلِيلُ مَعْنَى رَفْعِهِ كَعْنَدَ الْأَنْتَاجِ تَعْظِيْمًا لِلَّهِ وَسَنَةً مَبْتَعَةً يَرْجِي فِيهِ الْوَابِ  
 اللَّهُ تَعَالَى وَمُثْلِ رَفْعِ الْأَيْدِيْنِ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَغَيْرِهِمَا إِه. وَالشَّافِعُ فِي نَفْهِ رَأْهُنَّا  
 الْحَدِيثُ مَسْنَلًا مِنْ حَرْبِيَّهِ وَعَلَيْهِ اعْتَدَلَ فِي الرَّفْعِ عَنْ دِرْرِيَّةِ الْبَيْتِ وَلَيْسَ عَبْصَلَ كَمَا  
 ذُكْرَهُ فِي التَّلْخِصِ مِنْ لَحْجِيِّ مَقْتَصِرًا عَلَى الرَّوْيَةِ بِلَ صَلَهُ هُوَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ كَمَا ذُكْرَهُ فِي  
 تَخْرِجِ الْهَدَىِّيَّةِ وَعَنْ ذَنْبِنَا إِيْضًا قَوْلُ بِالرَّفْعِ عَنِ الرَّوْيَةِ لِلْدُعَاءِ كَمَا فِي الْإِتْحَافِ حَمَاشِيَّةِ  
 الْبَحْرِ وَلَمْ يَقُعْ فِي لِفْظِ الشَّافِعِيِّ مَا يُفَيِّدُ التَّقْيِيدَ بِالْأَنْتَاجِ الْصَّلَوةِ وَلِفْظُهُ رَفْعُ الْأَيْدِيْنِ فِي  
 الْصَّلَوةِ وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَيْتَ وَعَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَهْوَ فِي سَائِرِ الْطَّرقِ مَا يَفِيَهُ وَفِي لِفْظِهِ

وإذ رأى البيت فلبنى عليه مسألته أيضاً بخلاف الفاظ آخرية -

واعلم ان **البخاري** في جزئه نقله عن وكيع بلفظ لا ترفع الا يدی الا في سبعة مواطن  
في افتتاح الصلة واستقبال القبلة ام ثرقاً مع ان حديث ابن ابي ليلی لصحابه يرفع به  
في سبعة مواطن ليرافق في حديث وكيع لا ترفع الا في هذا المواطن فترفع في هذه الوطن  
و عند الركوع و اذا رفع رأسه ام يريل به ان حديث ابن ابي ليلی من غير طريق وكيع وهو الذي  
نقل لفظه في البین ای يرفع به في سبعة مواطن ام وهو عند الطهاری لصحابه لان في  
طريق وكيع بالقصر لكان لم يرافق في لفظ وكيع على هذا التقلیل فهو مرجح  
هذا اراد واما بنته عليه لان سقوف النیم وخفاء الغرض قد يعني الناظر فاته ولفظ  
واستقبال القبلة صد عبام من معنا الرفع فاعمله والله اعلم بل لعله لكن لا يك  
استحب اباب الاستقبال عند النساء مطلقاً، ومن روایات الجامع الصغیر تفتح ابواب  
السماء ویستحب النساء في اربعة مواطن عند المقاء الصنفون في سبيل الله وعند  
نزوی العیش وعند اقامة الصلوة وعند رثیة الكعبة ظب عن ابن ابي مطر زاد في المکان  
ق <sup>٣</sup> وهو في السن <sup>٣</sup> وقال ان عفی بن معاذ ان علی طریقتی ای **الثرعنی** بن عاصم  
فهذا الكلام ناظر الى ما قلنا فالحديث صحيح من حيث الاستدلال والتعامل والتلقي  
بالقبول وهو اعلى من الاستدلال وقد وقع في رسالة الاہدی عن النکت علی ابن  
الصلاح عن ابن القطان افادته -

ما أورده الترمذى وهو ثابت من فعله أيضاً قال فى مبانى الابخارى قل أخى التميم فى تعليق الموطأ قوله  
 عن الاستذكار بقطعه من العبارة قد مرت فى الاختلاف عن ما يعظه فهو عن وجفه لقارئ فى نعيم المجهول  
 كان يرفع يده اذا افتتح الصلاة ويكبر فى كل حضور فوج و يقول آذن شهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عز عنهم جزئين هى الاعجز ان يكون فى يدي اذن فاعز عن رفعه فى الراواز المأذون به من الرؤساء ميرين عز والواحدة  
 بما لا الولى من حيث الاسناد ولا من حيث ان ذلك ناطق وهذا سائب ولا من حيث  
 انه مثبت وناف فان الامر ليس من هذا الباب فانه يجعل ذلك من الاختلاف المباح  
 حيث قال الاختلاف فى التشهد وفى الاذان والاقامة وعلم التكبير على الجن اشترى  
 وعلم التكبير فى العيدين ورفع الابيدين عند التراكم والرفع فى الصلاة ونحو ذلك كلها  
 اختلاف فى مباح ام ذكر ذلك فى التشهد ومثله فى احكام القرآن للجهاض منا  
 والى احفظ ابن تيمية فى فتاواه ومنهاج السنة وابن القيم فى المهدى ثر هذا الاشتراك  
 اخرجه محمد بن الموطا وابن حجر عن مالك و قوله ان اشبهاكم يرددون فى الخارج لانه خصوص  
 المترد مثلاً فقد جاءه هذا اللفظ عن غيره ايضاً ومن يدا اختصاصه بالتكبير يعلم  
 ذلك من ابواب البحارى ورواياته ولهذا اعلم الدارقطنى حديث ابن هيرية فى فتح اليمان  
 مرفوعاً لابن الرادى ذكر هذه الجملة هناك و هي فى التكبير يعيش به بتاركية - ولفظ المستد  
 ثلث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم بهن ترکهن الناس كان اذا قاموا الصلاة  
 قال هكذا وأشار ابو عامر بيده ولو نفی حرج بين اصحابه ولم يضمه ثم اخرج به بلفظ  
 اى البسط لا التفرق و كانه يعلم كيفية وقع فيها تقصير من الناس لانه اصل الرفع  
 فى الافتتاح وبذكرا عد العالى و كلنا عنده النسائى تعيين محل الرفع فى كلامه انه لا فتح  
 لا يزيد على عد العالى شيئاً اخر و قد بوب عليه البىهقى ايضاً بالكيفية

واما المرسل فما في الترتيب حديث اخر اخرجه البهجهي في الخلافيات اخبرنا  
 ابو عبد الله الحافظ عن ابو العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن اسحاق عن الحسن بن الربيع  
 عن حفص بن خياث عن محمد بن ابي حبيبي عن عياد بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه  
 كان اذا افتتح الصلة رفع يديه في اول الصلة ثم ليرفعها في ثالث حتى يفرغ انتهى -  
 قال اشیخ في الاعمال وعبد هذه ايات بعى فربورسل انتهى قلت وهذا هو الذي وقع في بعض  
 كتب الحنفية منسوياً عبد الله بن الزبير فتشعر عليه حماد بن الجوزي وقلما الحافظ في الدرة  
 بالنظر في اسأله فاما مثلكناه محمد بن يعقوب بن يوسف هو الاصم كما في المقدسي من  
 ترجمة الربيع بن سليمان المرادي في كتاب الاسماء والصفات من مسائل الكثرة الحاكم  
 كما في كتاب القراءة للبهجهي وكتاب الاسماء والصفات له و محمد بن اسحاق الصغاني  
 وبالعباس الاصم في التذكرة ايضاً منه والتهذيب منه وشرح الموهوب منه ،  
 واما صاحب مسئل الشافع فمحمد بن جعفر بن مطر الاصم كما في الاتحاف من ذكر  
 الشافع وقطف الثمر من البهجهي منه وهو لاء اجلاء ومن فوقهم مزاج التهذيب  
 ومحمد بن ابي حبيبي وقد يسقط ابي من النكاح هو الاسلى ابو سمعان وكلذابنه ابراهيم  
 شيخ الشافعى المشهور كلهم في التهذيب وهم بيت علم لا ابنه ابراهيم فستكلم فيه  
 فهو رسول حيدر قد ساعده العمل وما نقله بعضهم عن جمجم الرواية عن محمد بن ابي  
 هند قال رأيت عبد الله بن الزبير رأى رجلاً رأفقياً يهودياً قبل ان يفتح من صلبه لما فرغ منها قال يا رسول  
 الله عليه عليه لعنة يرفع يديه حتى يفرغ من صلبه رواه الطبراني قال الهيثمي في رجال ثقات فاظاهر ان  
 هذا المرسل ولد عبد الله صواباً باب مزال النكاحين ولكن ابن عبد الله بن الزبير ثم ان كان المؤذن هو رفع  
 الراية لكن العبرة للفظ المفوع ولو كان اراد لغيره يكن يرفع يديه للرُّعْكَمِ لوجب

تقيد به فإن لفظه هذل يوقع المخاطب في الغلط وينفع الأخريات وإنما قات  
 انه ابنه لما نقل ان عبد الله بن الزبير كان يرفع وان اصلاحه انه عبد الله ولا بد فهذا  
 يفيده ازيد ويكون متصلاً ويعارض ما مر عن ابنه بكر ويكون وجده وان كان هو يرفع  
 بنفسه انه لما رأى الرفع للدعاة بين الفعل الآخر و هو الترك اصلاح في غير الافتتاح  
 من النبي صلى الله عليه وسلم حتى ينحب ويأتي على فني مطان الرفع ولو للدعاة ثم يكون  
 ابنه ارسله عن ابيه ويكون محمد بن ابي حبيبي روى كلها ولم يكن علمان مثل ابن  
 مأذوذ من موصول الاب سبها وبينها فرق لا يخفى ويكون سياق الابن دليلاً على ازدواج  
 سياق الاب ما ذكرنا ويكون عباد اذن متبعاً ايضاً موصول محمد بن ابي حبيبي ولقليل  
 عباد فان لفظ ابيه في سياق المفوع هو هذا فاما الاصل والاقصر ودل اياضه انه لم يكن فلنفسه  
 قيد اصلاً ولحربي سقط من محسنه من لفظه شيئاً ويكون هذا اذن في تنوع النقل عن  
 عبد الله بن الزبير كتنوعه عن عبد الله بن عمر وعن عبد الله بن عباس وابي هريرة اربعتهم  
 بعد ما تحقق في ما ذكر انه لم يصح عن ابي بكر و عمر و علي ولم يأت عن ابن مسعود اصلاً ولو  
 استبعد في ان ابن الزبير لما كان يرفع نفسه كيف يروي تركه هذا وقد درجوا في هذه  
 المسألة من جنس كمادح في عبارة المدونة من الصلاة الى خارجها وكذا في  
 عبارة الاشارة فمعنى كلها في اخر جزء البخاري اثباتاً او نفيها ومن الخارج الى الداخل اياضه  
 كما ترک مالك في الخارج فدرج الى الداخل وهو اياض في عبارة المدونة حتى روى  
 عنه الترك في الحزمية ايضاً - و اذا علت هذا الاطلاق عن الاربعة زال عنك استبعاد  
 اثراً ابن عمر في الترك كما مرّ -

وان هالك السند والاثبات عن واحد طلباً قابلون تقيد فهم من طبعك بمحواري

القنوت في الفجر من سنن البهقي فضعيه في جانب منك وضع الجوهر النقى على الجانبين  
 الآخر ترانٌ راوياً يحيى ثني ثبت القنوت من احد بآطلاق مشيع ثوبجي آخر فني فيه عنه  
 نفسه بآطلاق موضع ومثله غير عزيز عذهم وعنهم فإذا تمرت بخورة استرحت لحنة  
 الابد ولم يأخذك ريب ولا ضراب ومثله في حجر سبع الله والقنوت قبل الركوع او  
 بعد ونحوه من الاختلاف المباح واصله في ما رأاه ان قول الله تعالى وقومو الله فاني  
 لا بد من اعماله ولو مررت كما يقررون نحود ذلك في فرضية القيام في الصلوة من هذه الآية  
 ذكره في البحر انه ولو يكن فرضًا في الصلوة ايضاً لما كان له موضع وكذا قرس والركوع  
 والسبود وكل اقره الشافعية في فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم داخل الصلوة  
 فلما كان القنوت يلزم ان يكون له موضع وكان القنوت عند الشافع في الفجر جعلها  
 وسطى ويكون تسميتها قنوتاً من الشارع او لا فانه لا يهدى اليه الا ذهان لا ببيانه  
 او لا وعن المحتقنة ذلك المأمور به هو في الورداً ما وان لم يجعلوه وسطى فلما لم يكن  
 بد من القنوت ولو مررت وضعيه الشارع على طوره في الورداً جعله فصلاً مستقلأ  
 وقياماً على حلة له في جاء له رفع اليدين وعنده الشافعية في الاعتدال كأنه استثنى  
 او عود الى القيام الا اول عرف ذلك في الكسوف بعد الركوع والقيام فيه ولذا  
 كان المرفع عند هم كالدعاء وعندنا كالتحريم وبالمجملة ان القنوت هو اعمال للآية ولو  
 في موضع ولذا ذكر واختلافاً فابن مشكينا في حقيقة القنوت المأمور به ما هي أي  
 القيام بالدعاء والقيام الذي المقلعة له اخذ حكم المتنبحة مع الله جاء هذا  
 القيام للقنوت مستقلأ وعند هم للقونته حكم من القيام ولذا كان فيه ذكر معتبره  
 من الطول بخلاف الجلة ويرفع اليدين هناك علم اثار موضع استثناف

والذى يناسب ذلك ان لا يكون الرفع للقتوت بعد الركوع مكرراً مرتين كما للتحريم  
وقرة كما للدعاء بل ينبغى ان يكون مع واحدة كصورة اللهم آء و اذا كان الرفع بعد الركوع  
لاستيفان القيام لعربي للسجود ولا فهو للسجود و على الاوّل ترك مراراً قبل الركوع  
وفعل بعده و كأنه بالرفع في الموضعين تداشى الى انهم موضع انتوت قد يقتضي  
هذا -

وَجَّهَ يَكُونُ الْحَدِيثُ جَاءَ هَكُذا إِيْضًا فَانْ فِي رِسَالَةِ الْأَهْلِ الْمُطَبَّوِعَةِ مَعَ مِنْتَقَةِ  
الْأَجْنَارِ فِي الْأَهْلِي عَزَّاهُ عَنْ رِسَالَةِ السِّيَوْطِيِّ فَضَلَّ الْوَعَاءُ فِي احْدَادِيَّةِ فِي الْيَدِيْزِيْنِ فِي  
الرُّعَاءِ لَابْنِ إِبْرِيْهِمَ شِيَبَةِ إِيْضًا فَمِنْ تَقْرِيْبِهِ قَالَ السِّيَوْطِيُّ رَجَالُهُ ثَقَاتٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ -  
حَدِيثُ أَخْرَى بِعِدِّهِ الْبِهْتَرِيِّ فِي الْخَلَافَيَّاتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنَ الْخَرَازِ شَنَاءَ الْمَلَكِ  
عَنِ النَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ إِبْرِيْهِمَ عَنْ حَمْرَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدِهِ إِذَا  
أَفْتَمَ الصَّلَوَمَ لِيَعْوِزَنَّهُ قَالَ الْبِهْتَرِيُّ قَالَ الْحَكَرُهُذَا بِاطْلُ مُوْضُوْعٍ وَلَا يَحْوِزُنَّ يَذْكُرُهُ أَلَا  
عَلَى سَبِيلِ الْقَالَحِ فَقَدْ رَبِّبَنَا بِالْأَسَنِيَّدِ الصَّحِيْحَةَ عَنْ مَالِكِ بَخْلَانَ هَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ  
اللَّهُ أَرْقَطَهُ هَذَا فِي غَمْبَرِ بَحْرِ الْمَلَكِ قَالَ الْأَشْيَخُ وَالْخَرَازُ هَذَا بَنَاءً مُجْمَعَةً بَعْدَهَا رَاءُ مُهْمَلَةٍ أُخْرَى  
زَانِي مُجْمَعَةً - (تَخْرِيجُ)

فَلَتْ هَذَا حَكَمُ مِنَ الْحَاكِمِ لَا يَكْفِي وَلَا يَشْفِي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُوْنَ هَذَا بَغْدَادِي كَمَا  
فِي الْخَلَاصَةِ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ أَخْرَجَ عَنْ بَلْوَنْ رَاسِطَةَ وَمِنْ كَبْرَاءِ الرَّجَالِ جَنْ جَنْ اَمِيرُ  
كَمَا فِي التَّهْذِيبِ وَهُوَ اِيْضَانِ اَمِيرِ كَمَا فِي الْخَلَاصَةِ يَعْدُ مِنْ الْاَبْدَالِ وَرِجَالَهُ يَكُونُونَ  
مَعْرُوفِينَ وَغَيْرَهُ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَاكِمِ رِجَالَنَّ كَمَا يَعْلَمُ بِالْتَّصْنِيفِ فِي الْمُسْتَدِرِ لِكَمَا  
فِي الْطَّبِيْقَتَيْنِ فَكَيْفَ اَعْوَزُ الْحَاكِمَ مَعْرِفَةً مِنْ اَوْجَاهِ الْمُرْعِيْنَ وَالاَمْرَانَهُ لَمْ يَجِدْ اَحَدًا

يرميء فيه معييناً فإن هذا قد ينجم عند السامعين وخوف زحام الناس عند الغدو من المزدلفة فادبره وروى بالليل ليس تاريخ وقد استراح وإذا لم يكن عنده علم بذلك جعله فهلا حملوه على أن **ما كان هو الذي فيه أو هم رأي** استقط شيشاً فشيئاً حتى لم يُبيح فيه شيئاً له ولقد ذكره جماعة كما من الحديث قد أخرجه **مابن نو المدينتي** في أدللة الترك عن ابن وهب وابن القاسم عن **مالك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه **أن رسول الله صلى الله عليه وسلم** كان يرفع يديه حذراً من كبيه إذا افته الصلاة أم - ليس فيه غيره من النفع والترك لكنه سرّه وفي أدللة الترك فليكن هنالك ولو ليس عند هرّاً لاستبعاده وليس بشيء في الاختلاف المباح وغاية ما يخافون زيادة ثوابيحو ولو تقبل مني الناس لسأمحنها هو في هذه الزيادة - وهذا الحكم منه كباقي حديث في الكنز في القراءة أو جد فيه شرقاً يدل على أنه عزه من الأول على إلا عالٍ كي فيما أمكن هو هنالك

(مُسند بلاول بن لمياج) عن اسماعيل بن الفضل ثنا عيسى بن جعفر ثنا  
سفين الثورى عن الاعش عن الحكيم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن بلاول قال اصرنى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اقر اخلف الامر (ك فى تاریخه - وقال هنالى بالاطلاق  
والثورى تبرأنى الله منه وفى التخيص و قال هذا الخبر من النوع الذى لا يسوى  
(ق فى القراءة) وقال عيسى بن جعفر قاضى الري ثقة ثبت لا يحتمل مثل هذا الدرس  
فالراوى عنه اما كذاب وضع هذا الحديث على عيسى بن جعفر الثقة اد صدق  
دخل عليه حديث فى حديث (كذب مهمل) (٢٥٢)

فصل في ذكر كثرة جانب او قلته في هذه المسألة وما وقع من المبالغات  
فيه من تكثيرها وافق وتقليل ما خالف وكل لا يعدل عما ببلغه اولاً وسمعه ورأه فبله  
واختارة من شيوخه <sup>ه</sup> يعود إلى مصحوب اول منزل ،

ويجعل خلافه خلافاً من العوامل الخواص فلا يؤثر عنده هذا وهذا في سجية الانس  
لابلا وعليه يفضل بكل واحد بلاته وما فيه كويستصل عنها كاختيار الشافع <sup>ه</sup> الترجيع  
في الاذان على ما كان عليه اهل مكة وجمهور الله والقوت في الصبح -

ففي الامر من م ٩٢ فقلت للشافع <sup>ه</sup> خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشتريان  
ثقال وجل اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع اليدى ثلاث مرات في الصلاة  
نخالفتم مع خلافكم السنة امر العامة من اصحاب النبي صل الله عليه وسلم وقال من  
ص ١٢٦ نقلت هل روايته شيئاً قال نعم مالاشت خن ولا انت ولا اهل الحديث  
منهم مثله واهل الحديث من اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع اليدى ثلاث  
مرات آفة في العادة لا ول اجل اهل المشرق يذهبون مذهبهم وفي هذه العاد  
ان اهل الحديث منهم هم الذين يذهبون مذهبة لا كلام لهم لا جلهم روى يحيى الجعفر  
بأيin هناك قال الشافع <sup>ه</sup> رأيت في مسألة امامية القاعده مسألة رفع اليدين  
في الصلاة ومسألة قول الامام امين خرجت من السنة ولا ثار وافق منفرد  
من بعض المشتريان الذين ترکب (في ما يظهر) عن اقاويلهم آفة والظاهران  
قوله منفرد امن ببعض المشتريان تعریض مختص بمسألة امامية القاعده يوثق الى جابر  
الجعفی فانه روى لا يؤمن بجعل جلدي جائساً وافقه المأكليه فيه ذكره في المدرسة  
من طريق حابر وقول ذكره الشافع <sup>ه</sup> بنفسه في الامر <sup>ه</sup> ما بهذا العنوان « هو الذي

يرغب عن اقواله وقال من مَنْ افْتَحَ فَقْتَ الشَّافِعِيَّ فَان صَاحِبِنَا قَالَ مَا مَعْذُونَ لَنَا لِيَدِي  
 قَالَ الشَّافِعِيَّ هَذِهِ الْجَحَةُ غَایِيَّةٌ مِنَ الْجَهَلِ مَعْنَاهُ تَعْضِيَّوْلَهُ وَابْتَاعَ الشَّهَادَةَ مَعْنَى الرُّفْعِيِّ  
 الْأَوَّلُ مَعْنَى الرُّفْعِ الَّذِي خَالَفَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ فَعَالِ الرُّكُوعِ  
 مِنَ الرُّكُوعِ آتَهُ وَنِيهَانِ الْبَحْثِ فِي الْمَعْذُونَ قَدْ دَارَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَمَا كَانَ يُشَفِّعُ اِدَارَةُ  
 الْاِخْتِيَارِ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى مَا ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْكَثْرَةِ وَالْسُّؤَالِ عَنِ الرُّفْعِ  
 قَدْ دَارَ فِي مَكَّةَ اِيْضًا كَمَا عَنِ النَّسْنَ بْنِ مُسْلِمٍ حِنْ طَاؤُسْ فِي جَزِءِ الْبَخْرَى وَسَانَ الْبَيْهَقِيِّ  
 وَعَنْ مَيْمَونِ الْمَكِّيِّ مِنْ اِبْنِ عَبَّاسٍ عَنْ دَاؤِدِ وَفِي الشَّامِ عَنْ اَلْاَوْزَاعِيِّ كَمَا فَوْخَرَ  
 جَزِءُ الْبَخْرَى وَهَلْ كَثْرَةُ الْعَمَلِ مِنْ يَعْنَى يَفْصِلُ الْخِلَافَ الْمُدَاعَمِيِّ وَلَكِنَّ الَّذِي  
 يَدُورُ بِالْبَالِ وَانْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَالَّا اَنْ يَفْصِلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْكَثْرَةُ عَلَى الشَّافِعِيِّ  
 لَا اِنْتَارَ مَا ضَعَفَ الرُّفْعِ جَلَّ حَتَّى لَمْ تَتَبَيَّنْ كَثْرَةُ عَلَى شَاكِلَةِ وَاحِدَةٍ يَظْهَرُ لِنَاظِرِ اِنْهَا  
 كَثْرَةٌ فَانَّ الْكَثْرَةَ هُنْتَ كَثْرَةً قَدْرٌ وَلَا يَخْفِي عَلَى النَّاظِرِ اَنَّهُ كَيْفَ كَثَرَ الْجَهَرُ بِسِمِّ اللَّهِ وَ  
 الْقَوْنُوتُ فِي الصِّبْرِ بَعْدِ عَهْدِ النَّبِيِّ مَعْ كَوْنِهِ قَلِيلًا وَخَامِلًا فِي عَهْدِهِ اَبْلَى اَقْوَلَ فِي الْجَهَرِ  
 بِكَعْبَيْنَ كَذَلِكَ -

وَفِي اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ قَالَ الشَّافِعِيَّ وَتَبَلَّعَ عَنِ بَعْضِ اَهْلِنَا حِينَ اَنَّهُ لَمْ يُؤْمِنْ  
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرُفْعِ الْمَدِينَيْنِ فِي الْاِفْتَحَاجَةِ وَعَنْ دُرْفَعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ وَ  
 مَا هُوَ الْمُعْمُولُ بِهِ عَنْنَا اَكْمَاهُ وَفِيهِ اَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَدِينَةِ بِهِ تَدْقُلُ فِي عَهْدِ مَالِكٍ وَفِي خَلِيلٍ  
 هَذِهِ الْكَلَامُ لِنَفْظِ النَّسْخِ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَمَّا اَنَّهُ قَدْ نَفَرَهُ بِهِ بَعْضُهُمْ حِينَئِذٍ لِبِرِّ طَحاَوِيِّ  
 مُتَفَرِّجًا بِهِ وَلَيْسَ بِصَوَابٍ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيَّ فَانَّ النَّسْخَ لَا يَثْبَتُ بِزَهَابِ الْعُلُمِ كَمَا اَنَّ فِي  
 اَكْلِ الصَّانُورِ بِعَدِ النَّوْمِ نَاسِخًا مُنْفَوِّكًا بِنَالَفِ مَا نَخْنَقَنِيهِ وَقَدْ كَانَ الْمَعَارِضُ جَعَلَهُ نَظِيرًا

واعلم ان الطحاوى يطلق **النحو** على ماجاء بخلاف السابق وان لم ينزل المشرعة  
وبقى مشروعاً كما كان نكأن النحو في اطلاقه يعني الخلاف في المائلة وان لم يرفع  
المشرعة صرحاً في مواضع من كتابه ببقاء المشرعة مع اطلاقه لفظ النحو -  
ثـاعـلـمـ انـ بـعـضـهـ جـعـلـ رـفـعـ الـاـيـدـيـ فـيـ الـدـعـاءـ وـالـصـلـوةـ وـالـقـوـنـتـ جـنـاـلـاـحـاـدـ  
ثـاعـلـمـ خـيـرـ الرـفـعـ فـيـ الـدـعـاءـ تـعـطـرـمـ دـاـخـلـ الـصـلـوةـ اـيـضـاـ وـهـ الـذـيـ يـوـقـىـ الـيـهـ سـيـاقـ  
الـمـدـوـنـهـ قـالـ قـالـ مـالـكـ لـاـعـرـفـ رـفـعـ الـيـدـيـنـ فـيـ شـئـ مـنـ تـكـبـيرـ الـصـلـوةـ كـاـنـ خـفـضـ  
وـلـاـ فـيـ رـفـعـ الـاـلـاـفـ تـفـتـحـ الـصـلـوةـ فـيـ يـاـشـيـاـ خـفـيـفـاـ وـالـمـرـوـةـ فـيـ ذـلـكـ بـمـاـزـلـةـ الـرـجـلـ (ـقـالـ)  
ابـنـ القـاسـمـ وـكـانـ رـفـعـ الـيـدـيـنـ عـنـدـ مـالـكـ ضـعـيـفـاـ الـاـلـاـفـ تـكـبـيرـهـ الـاـحـرـامـ (ـقـلـتـ) لـابـنـ  
الـقـاسـمـ وـعـلـىـ الـصـفـيـفـ وـالـمـرـوـةـ وـعـنـدـ الـجـمـيـرـ وـبـعـرـفـاتـ وـبـالـمـوـقـفـ فـيـ الـمـشـرـعـ وـفـيـ  
الـاـسـتـقـاءـ وـعـنـدـ اـسـتـلـامـ الـجـيـرـ (ـقـالـ) نـعـوـ الـاـلـاـفـ الـاـسـتـقـاءـ بـلـغـيـ اـنـ مـالـكـ اـرـوـيـ  
رـافـعـيـيـهـ وـكـانـ قـدـ عـرـفـ عـيـهـ الـاـمـاـمـ فـرـعـ مـالـكـ يـاـشـيـ بـجـعـلـ بـطـوـنـهـ اـمـاـيـلـىـ الـارـضـ  
وـظـهـوـرـهـ اـمـاـيـلـىـ وـجـهـ (ـقـالـ) اـبـنـ القـاسـمـ وـسـمـعـتـهـ يـقـولـ فـانـ كـانـ الرـفـعـ فـهـكـلـنـاـ مـاـشـلـ  
مـاـ صـنـعـ مـالـكـ (ـقـلـتـ) اـبـنـ القـاسـمـ قـوـلـهـ اـنـ كـانـ الرـفـعـ فـهـكـلـنـاـ فـيـ اـيـ شـئـ يـكـوـنـ هـذـاـ الـرـفـعـ  
قـالـ فـيـ الـاـسـتـقـاءـ وـفـيـ مـوـاضـعـ الـدـعـاءـ (ـقـلـتـ) اـبـنـ القـاسـمـ فـرـعـتـهـ مـنـ مـوـاضـعـ الـدـعـاءـ  
قـالـ نـعـمـ وـالـجـمـيـرـ وـالـمـشـرـعـ (ـقـالـ) وـلـقـدـ سـأـلـتـ مـالـكـ اـعـنـ الرـجـلـ بـيـرـ الـرـكـنـ فـلـاـ  
يـسـتـطـيـعـ اـنـ يـسـتـلـمـ اـيـ رـفـعـ يـيـهـ حـيـنـ يـكـلـبـ اـذـ اـحـادـيـ الرـكـنـ اوـ كـبـيرـ وـيـضـيـ قـالـ بـلـ يـكـبـيرـ  
وـيـضـيـ وـلـوـرـفـعـ يـيـهـ اـهـ وـقـالـ فـيـ الـفـتـحـ مـنـ الـدـعـوـاتـ وـبـعـضـ اـخـرـونـ مـنـ الـمـصـنـفـ فـيـ ذـكـرـ  
ابـنـ الـتـيـنـ عـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ خـمـسـ بـنـ عـاـنـفـ اـهـ نـقـلـ عـنـ مـالـكـ اـنـ رـفـعـ الـيـدـيـنـ فـيـ الـدـعـاءـ  
مـنـ اـمـ الـفـقـهـ آـهـ يـرـيـدـ اـهـ يـمـنـ فـعـلـ صـغـارـ اـنـسـ بـعـتـنـوـنـ بـاـلـرـكـيـزـ اـوـ مـنـ اـهـ

العوام لا يخواص شرطه و لكن لما ذكره ابو يكربن عياش عند المطهوى في الصلة ومن  
السلف من كره رفع اليدى في الدعاء وقال يشير بمحبته وهو كان رفع اليدين بعد  
الصلة في الدعاء لمرتضى عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو التزام من الناس وإن  
كان جائزًا وتأتيه قليلًا واستهله عند المطهوى اطلاق الدعاء على اشارة المسجدة فأخذوا  
به او طردوها كما يستفاد من الفتن ايضا حكاه عن الطبرى فراجعه وروى شعبة  
عن قتادة قال رأى ابن عمر قوماً رفعوا يديهم فقال من يتناول هؤلاء فوالله لو كانوا  
على رأس اطول جبل ما زادوا من الله قرباً وكره جبار بن مطعم ورأى شيخ رجلاً  
يرفع يديه داعيًا فقال من يتناول بهما اموالك قال سرق لقمر رفعوا يديهم قطعها  
الله وكان قتادة يشير باصبعه ولا يرفع يديه اه ومع هذا في تذكرة الحفاظ عن جبى بن  
سعيذ رفع ابن عمر يديه عند القاص وكتاب في الفتن فقل وضمه الملاحظ والوجه ان العمل  
بالعمومات والاطلاقات انما ينبع حيث لا يكون لخصوص النوع علة من الدليل فإذا  
كان ل النوع من ضبط علة من الدليل في خصوصه فلا ينبع هناك ان يترك الخصوص  
لعمومه وكذلك الامر هنا في الرفع في الصلة اشتهر الخصوص ولا كاشتهرالعموم  
في رابعة النها فلابينسب عليه كراهة الرفع في الدعاء من كرهه من حيث انه لم يكن فيه  
الالتزام من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما التزمه العوام والرجوع الى العموم عند فقد

١٧ راجر الوفا <sup>٣٥</sup> وصي <sup>٣٦</sup> وصي <sup>٣٧</sup> وصي <sup>٣٨</sup> ودخلن افعال العباداته والعلق <sup>٣٩</sup> وشرح المواهب <sup>٤٠</sup> بـ ١  
والكلزم <sup>٤١</sup> اوين <sup>٤٢</sup> اوين <sup>٤٣</sup> والروان <sup>٤٤</sup> والفتح <sup>٤٥</sup> والكتز <sup>٤٦</sup> والصغير <sup>٤٧</sup> او ابن كثير <sup>٤٨</sup> رضي  
وحديث في اللسان <sup>٤٩</sup> في ترجمة عبد الملك بن حبيب وراجع ترجمته من الديبايج قبل ذب عنه  
وجمله مصنف الواضح على خلاف ما في اللسان وهو اعلم بذلك ومطرد اليه ماري صاحب مالك  
راجح الديبايج ايضاً وما ذكره الشاعر في الاختصار ابن تيمية في فتاواه <sup>٥١</sup> اوين <sup>٥٢</sup> والرض <sup>٥٣</sup> و  
من الجامع الصغير من صلبي سلوك من رضي فله دعوة مستحبة <sup>٥٤</sup> - ١٧

الخصوص قد تستبط ماقاله النبي صلى الله عليه وسلم للسائل في زكوة الحرم ومع هذا قد يعذر من عمل بالعامر مع وجود الخصوص كما وقع لبعض الصحابة في ترك الصلة عند الذهاب إلى بني قريظة وصلاها بعضهم فلم يعنف أهل وفتول بعضهم هناك لغير ذلك يدل على أن العامر قد لا يخل فيه خاص بالراية فيه مسائل أصولية تستبط من الحديث ثرا وجهه في قلة رفع اليدين في الدعاء بعد الصلة منه صلى الله عليه وسلم أن التردعاته كان على الشاكلة الذاك لا يزال لكن رطباً ويسقطه على الحالات المتوردة على أنك من الذين يذكرون الله تيمماً وتعوداً على جتنهم ويتذكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلت هذا باطلاً ومثل هذا في واقع الذكر على الأطوار والتارات لا ينفع له أن يقص إمرة على الرفع فانه حالة خاصة لمقصد جزئي وهو دعاء المسألة فان ذلت هذا نفس عن كرب صائق بها الصدر لأن الرفع بدعة فقد هدى إليه في قوليات كثيرة وفعله بعد الصلة قليلاً، وهكذا شأنه في كربلاً ذكاراً ولا وراد اختار لنفسه ما اختار الله له وبقى أشياء رغب فيها لالامنة فما التزم أهل من الدعاء بعد الصلة برفع اليدين فقد عمل بما رغب فيه وان لم يكن به بنسجه فاعلم بذلك -

واعلم ان الاشارة انما تكون بحركة البارحة فتوهم تشبيهاً ولكن لا امر ان عبادة الاديان السماوية ليست عقلية صرفه ولا حشر لهم روحانى عرض بل الامر عذر لهم التقليص التزييه اعتقاداً وعلمًا مع اثبات تجليات شهودية ولعلها آثار افعاله تعالى ولقد بحث عنها العارفون وفيه يقول شيخهم الـ كبرـ

فلا تنظر إلى الحق + وتعززه عن الخلق + ولا تنظر إلى الخلق + وتكسوه سوى الحق

ونزهه وشجهه + وقلم في متعال الصدق + فما شئت ففي الجم + وان شئت ففي الفرق  
لليس كمثله شئ و هو الْمَيْمَعُ الْبَصِيرُ -

وفي مسائل الحنفية في الاسلام انه اذا لم يستطع اشاراته اراد دارفع الا يذكر  
واشاراته بغيرك وامالله وقل هر ان الرفع خارج الصلة ايضا وانه في الاذان ايضا  
يتصمن نحوهذا المعتقد ونظيره في المستند <sup>٢٦٣</sup> من وضع عبد الله بن عمر اصبعيه  
في اذنيه اشهاداً لله و اشاراته الى مكانته و رجاءً لبوحجي فيه رجاءً بن صبيح بل يتوهان  
بعضهم جعله تكبيراً فعليه يحيى تزكيه عن التكبير القولى قال الزرقاني في شرح الموطأ  
وقال الامام احمد <sup>رض</sup> يروى عن ابن عمر <sup>رض</sup> انه كان لا يكابر اذا صلوة و حمل ائمته مكانة قاسمه  
على الاذان ففي المغني عنه وكان يقول اما الاذان على الامير والامير الذي يحيى النافع  
ام ونحوه عنه في المدرسة -

وينبغي ان يراجع من سنن البهجهي باب من كبر التكبير و احالة اه من ص ٩٦ من  
حيث المسألة و من حيث التعبير فقد يشعر ويفيد مثله في ملاحظاته وقد كا ز ابن عمر <sup>رض</sup>  
ينقص التكبير للخض و يترك الرفع هناك احياناً فاذا ترك التكبير ترك الرفع ، و  
الا وزاعي <sup>رض</sup> قائل بوجوب الرفع في الافتتاح يقول بسنن التكبير هناك - وفي نيل الاطلاق  
وقال احمد احب الي ان يكابر اذا صلوة و حمل في الفرض و امامي التطوع فلا اهم ذوقوا  
اخر هناك ويخرج منه ان بعض مرضاته في الرفع خفف في التكبير ثوان الرؤاية ينسحبون  
الى احل نقص التكبير ويفسرونه من عذلهم بحالة الخض للمسجد وهذا ترتيل الرفع  
كثيراً ادل على تلازمه بينهما ، فهذا ما جرى في هذه المسألة من الاطوار ولا دوار ،  
وهذا الذي قلنا له المراد بالاشارة في سنن البهجهي <sup>٢٦٣</sup> يذكر عن عرقه بن

الزبير انه قال اذا رأى احد كبر البرق او الودق فلَا يشر اليه ول يصل ول ينعت  
ثوذكرة مروعا من سلا و اما ماقلت ان التجليات وهي سمات وجهه و مجابه النوري  
والان غشيت السورة والعماء و ظلل من الغمام والغيمية عن النبأ في الاسراء من اثر  
الافعال لأن حضرة الافعال ابن بدران عبد الماتر تنتهي واما الحوادث حضرة اثارها حضرة الذات  
حضور الاسماء والصفات ابن بدران تحضور الافعال ثم حضرة اثار الافعال ولا فعال  
قائمة بالذات بخلاف اثارها فانها منفصلة والذى يذكره الحافظ ابن تيمية في تصان  
من قيام الحوادث بذاته تعالى ويعبر عنه تحسينا للحياة و ترويج كل راده بقوله لا فعال  
الاختيارية بذاته فان لا نقول بقيام الحوادث بذاته اصلا او اما الاختيار فصفة فعلت  
فانه بذاته جلوات مخلقة بالاختيار فانه منفصل بناء على ان الفعل غير المفوع  
كما حكى ابن عباس ع قال ابن عباس ما ينصب في البين من الصور لتعريف  
الحقائق المترفة و ينوب عنها في بعض الاحكام وهو حكمه ابن عباس ان ابن عباس المولى ابن عباس كشفه لاحرق سحاجا  
وجهه ما انتهى اليه بصره و راجع سجدة الله البالغة من الجنائز ما ذكره في  
مرضت فلم تعلقني و من التجليات بسط يده تعالى في السرير من تاباه - ومن ابن عباس  
العبد ابن عباس يد للدعاء و سمي ابن عباس في صحيحه الوجه واليد و نحوه نعم لا صفة حتى ابن عباس  
الزيادة على ذلك سواها سبعة مثائحتنا الشاء عبد العزيز الدهلوى في آية كشف اساق حقا  
الخطية و حقق بما لا فرق بينه ابن عباس -

تعمق ابن عباس في عالم صاغ المترفع و عدها فاعلم ان ذات لا يتسم قد اختلفت الرؤى  
والرؤاة فيه والناس كلهم على ارا ثم يتعلون في ما لم يأخذوا به ويناصنون عما  
اخذوا به والذى يتبين ان يعتقد فيه ان ما صاح سنه اصطلاحا ثور و جعل بعض

السلف به وهو صحيح في الواقع لا يسمونه اعذال ولا اقلل كما يفعله الناس من النقد عند  
 الخلاف والمساحة عند الوفاق وذلك مثل الرفع بين الحجتين وبعد المركعتين  
 ثبت من هو عاً وعما من السلف فالسبيل إلى اعذاله وقد يكون قليلاً بالنسبة إلى المؤمن  
 الآخرين بل لفظ مسلم ولا يرفع بين السجدين ناظر إلى أن هناك عدلاً به في الخارج  
 فذلك تعرض لخضوبه بخلاف ولا يرفع بعد ذلك فهو كما قيل إنّ في مرض مطعماً،  
 فمعنى أيضاً ليس تعارض لا يرتفع فإن بالتعامل يصير الشئ مستفيضاً متوازناً أو  
 متوازراً توأتر طبقة وهذا التوازن والتراث إذا كان عن شرع واصل لاعن ابتلاء و  
 مواضعه وفرق بينهما الرجال والعيان بقوله قاطعة فلا يحتاج في اثباته والزمامحة  
 به على الغير إلى اسناد متوازراً وكذلك ذلك بحسب الشرع في ثبوت القرآن في نفسه وهو  
 بجمعه في مابين الدافتين وتوأتر الطبقة أنه الكتاب المنزل من السماء على بنينا صد  
 لله عليه سلسلة معمورة على رؤس الأشهاد ورؤوس على اعيان الناس وأمام الأسناد فهو من  
 عن من لا يحتاج إليه بعده توأتر طبقة ثم لخراج الشرع بعد ذلك في اثباته على الغير  
 أي المكلف توأتر ذلك إلا ثبات بل قالوا إن كل ما صنف سنده واحتله رسمه لا يأمر  
 فهو قرآن هكذا فعل في اثبات ما هو قطع في نفسه على الغير في غير القرآن كالدعة  
 إلى الإسلام الزمامحة به بأخبار الحاد وكتفه به ولو لم تكن الدعوة متواترة بذلك  
 تدلل نفع شبهة مرضع وهي أن من يُدعي إلى الإسلام يكفي يجعل جائلاً لما لم يتوأتر عند  
 وذلك أن الدعوة إلى الحق المقطوع به يكفي فيها أخبار أحد لأن قطع في نفسه متواترة  
 له أحلاً ممكن اثباته فيجعل نافيه جائلاً لكن أخبار عن مبشر شهود خبر واحد يجعل  
 نافيه وجائلاً مكابراً فإنه يكفي تحقيقه بادئ توجيهه ولا يبيه الأمر لا يكفيه ألا ينكشف

وبالجملة يكفي في اثبات اصر على الغير في خوماً ذكرناً كونه عن ظهر قطعية في نفسه وثبتته في حديثه يقيناً لا إيجاد الموات في طرفيه الا ثباته وكذا ذكره في  
الاجماعيات المنسوبة بالاحاديث القاطع فهو من هذاباب فاعمله وهذا الذي  
ذكرناه اوردناه هنا للإفادة وان كان ظيئلاً لما تحس فنيه كاماً مثلاً

وان جاء به هو محتمل للتأويل ولم يحير به العجل فبنو فتن في مسألة  
صريحين مثلاً للفرم ومرة ثانية للخض وان بعد تأويله في اثبات عمر بن حزرة  
بما يصح بالتأكير، وتأويله أصعب مما في حديث مالك بن الحويرث عند الناسى وقد ذكر  
صاحب دسات الباب ابن حزرة وابنقطان من صحح حديث الفرم في كل خض ورفع و  
لكن ابن حزرة اكثراً هذ العنوان اي عند كل خض ورفع من عنده والذى عند فى اثبات  
متفرقات من الاحاديث المروفة والاشارات الخصلها فى هذ العنوان فالملكة يذلها هو  
وقد ورد هذ العنوان فى بعض الروايات وتعير الشلف وعبارة كبار الامامة وكل العنوان  
عند كل تكبيره ولكن الذى يظهر ويشهد به الوجان أنه عموماً غير مقصود وذلاته  
ما لا تراثته على الآنسى فى نقل المأله طال عليه ذكره موارده كل صرفاً اختصروه  
بذكر الموارد الموضعية وهم عموماً غير مقصود وذلاته كما يسمى المتكلمون في مسألة سلعت  
الإيمان جماهير الناس من يطلب منهم حرايم ما كان لا يحيط به ائمهم اصحاب الجهل اي بين  
نهر جل من العقالى ويزضرن بحفظها فتهلك المتقى به بكل خض ورفع بما لا يضر من  
اختصار فيه اكتفاء عليه مشهد العل وان العمل باضطراره وهذاكتيرى الاحوالات  
بعدها على المراد من التاريخ مخوبه في التبيين اما يقينيات هذى اذ ندع عن عنده التبيين  
الى المرفقيات زين الي حمل اسئلته ذيليل معاً ورد فالتبهار اشد كثرة خصيل وتبهير المأله

مع ان الحفظ في الخارج يتبارى منه الاماله غير وضع الجبهة وهو زائف على جر الخضر  
ومع ان في الحفظ والرفع طباقاًليس في لفظ الركوع والقومة وكما في لفظ القيام  
والقعود ثم لفظ القومة والجلسة لما بعده الركوع والسبود قليل فتعبير السلف قد شاع  
في كتب الفقه من العلماء وما في اخراج البخاري قال سألت الاوزاعي قلت يا ابا عمرو ما تقول  
في رفع الاماله ما في اخراج البخاري قال ذلت الاصر الاول اه - فهو ايضاً عاملاً عموماً  
مقصود ثيريريل به انه الامر الاول وقد خل ولا يزيد عليه فانه قائل بالجوب وهو قوله  
الحسن عندنا بـيـدـاـوـدـ فـيـ حـلـيـثـ وـائـلـ وـمـعـهـ نـفـدـ عـلـىـ اـخـتـارـ الـعـلـمـ حـيـنـتـ زـلـ عـلـىـ  
خلاف ما اصر عن ابي سلمة الا اخرج القاص من التخيص و دل ان البحث عن المسألة في  
الشام ايضاً -

بل اقول ان عامر عن جزء البخاري من قول الاوزاعي في قول القاسم بن خيمه  
حيث قال القاسم رفع الاماله للتبيير قال اي الاوزاعي على ما هو الظاهر اراه حين  
يتحنى هو تفسيره على مفتارة ولم يرد القاسم الا التحرية فانه كوفي سكن دمشق  
مواطنه ذكره في التذكرة في اخراج الطبقة الثانية - واحذر عن علقة بن قيس  
مذهب اهل الكوفة لا غير او اراد ان مجاسدة الرفع مع التبيير اما يتحقق في المخنث  
وهو في الرفع من الركوع بغير تبيير او اراد بيان مذهب نفسه انه حين يتحنى ايضاً  
والقاسم بن خيمه هو الراوى لحدث الشهيد عن علقة عند المدارقطني بل اقول كذلك  
في ما في جزء البخاري عن الثورى عن عبد الملك اي ابن ابي سليمان قال سألت سعيد بن حمير  
عن رفع اليدين في الصلاة فقال هو شئ تزيين به صلواتك وعند البيهقي بذلك موضع  
الرفع بكل هذا السؤال لأن كلهم كانوا يزبون في المسألة فاجاب سعيد بن حمير وهو

ايضاً كوفي انه فاضلة من امام لا يأس به هذا اراد قوله ورواه البيهقي عن ابن البار  
فذكره ما يوئي به خلاف سفيان بكل على فحارة وكل ذلك فعلوا في حديث البراء من تعيير كل  
على فحارة يعلم ذلك بالمراجعة -

وكلن فعل المرأة بلفظ كان يكتب في كل خفض ورفع لون ذكره التمييع الا اذا صرحت  
صفة الصلوة بتفصيل هذا ثم الذي يظهر بعد ذلك ان بعض السلف كمثل ابن حميج  
في ما من رواية ابن حزم عنه دخل الهرفية اجتهاه اياضاً بحالة تكبير انفعلياً تابعاً  
للتكمير قطارة وانه من جنس التعظيم يحيى في الموضع الآخر كما ذكرناه في خارج الصلوة  
الامرفية الى العبد وتدليت جنسه وذلك كما فعلوا بعد الکسرع في الكسوف متين هو  
الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فاختىء بعضهم انه اجازة جنس مما لا ينجي الشم  
فيما عدهم ثلاثة واربعة وهذه مرحل الا جتهاه ولذلك سباقاً ان كثرة العمل  
ايضاً من السلف في هذه المسألة ان ثبتت لا فصل خلاف الا فضليه وانما فصل  
كثرة عمل الشارع بذاته وان كان عمل السلف اعلى ما هو قرينة لصحة حمل فمسألة  
لكن في خصوص هذه المبحث لم يفصل الامر لاطلاق الاجتهاه فيه فان التزام ما هو ثابت  
في الاصل من كثرة من السلف لا يفي بالقطع بكونه كثيرة من الشارع ولعرافيه سؤلاً لا  
عنهم في عهد الكبار كالخلافاء وابن مسعود واما كان الا مرعنه لهم على الا رسائل و  
الاطلاق ثم بعد ذلك يتبين السؤال ويأتي وفي الكنز ملخصاً عن التضييء في المحتارة  
ان علامة اطلاق الى الحمر فقال له اصحابه احفظ لاما استطعت آه ومع ذلك كان  
علقة وكذا تأكين للرفع واستمرر عليه وهذا ونحوهذا يدل على اشك على الطريق ومحنة  
الضيء هو عن ابراهيم وابراهيم التخسي في جواب حديث رائيل في المفهم يجيب بكثرة الترك

من النبي صل الله عليه وسلم فقد اعتقد الفرعونه صل الله عليه وسلم قيل لا وترك الفرعون  
 كثيرًا حيث قال كما عند الطحاوى من سفيان عن المغيرة قال قلت لا بraham حديث أى  
 انه رأى النبي صل الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتحت الصلوة اذا رفع رأسه  
 من الركوع فقال ان كان واصل رأه مررت يفعل ذلك فقل لا عبد الله خمسين مررة لا يفعل  
 ذلك اه فهذا قاله للغيرة اراد به النسبة لاخصوص عالم وقال مررة اخرى لغيره مررة  
 لما حكاه عن علقة بن وائل عن وائل فغضب وقال اه هو ولعبيه ابن مسعود لا اخنج  
 لعل المراد بالاصح ابي صالح النبي ذانهم هؤلؤ الذين يمكن لهم رواية الفرعونه صل الله  
 عليه وسلم فعنهم ايضا لم يروه وعند محمد في الموطأ مسكته مزاحلا منهم اذ كانوا  
 يرفعون ايديهم في بدء الصلوة حين يكرون ومن تكلم في كلام ابراهيم كالفتى الي بكر  
 ابن الحسن عند البهقى والبخارى والشافعى جعله نافيا اصلا وليس كذلك وانما هو قليل  
 الرفع ولا ينفيه فالله نعم يجتوات الحق البحث اعني رواة الكوفة ومن كان يفتي بهما ويرجع  
 منه ذلك من اخصوصه ما يرد عليه وهو وحذفوا ما اعني به رواة الكوفة من الشخص فيه والامر  
 فاتهم بتحقيق الامر عن ابي بكر ثور حقوه من عبده عبده الى عبد علي ثم استحبوا ولعبيه  
 بغيرهم وهو الذي يحبون به عند النسال فاحفظه انت

ومن فيرة بن مقدم من مشايخ رفقهاء الكوفة فقد حرق الامر من ابراهيم لم ير  
 يال جهلا وذهب به ترك الرفع اما في العهل وهو من لهب الحزن صالح بن حي كما في الاتحاف  
 وعمر بن حرب كان اماما مسجدا كمسافر سفن البهقى من مذهب في مراجعته ابراهيم اياضى  
 قنوت الفخر كان ضاح من قوم وبحث عن السائلة ولم يقصه لعله امام مسجد البراء فيشعر ان  
 الرفع لم يكن فيه خلاف المسوت ويشعر ان حديث البراء في ترك الرفع تابت له بحال الخصوص

في من عدد دوامن المأفعين سرجالاً من المكوفة مع شلة حاجتهم حالياً - وسائل كان في المكوفة وأينه علقة روى حديثه في مسجد الحضرميين هناك يخرج جوابه من إبراهيم عليه كان فيه مفروحاً معلقاً صحيحاً بغير حلاوة إليه فهو واعمله فكان لهم القول الجواب على عذبها ولهم حكم أن شاء الله وأبهر يرقة اختلاف عمله فلم يوجههم الأمر إلى جراح حاشي لقى حاشي ابن عمر يكفي لهم ما في الكث في تنويعه وفي نقل حكم المسألة المدنية - ثوان الوجه في كثرة طرق حاشي ابن عمر كثرة الموطأات وإن راوية الثالث والزهري وأصحابهما مفترون على البدار كفافاً الزهري في المساجد والثامر وأكثراً أحاديثها يكثرون لها في كثرة العمل بخلاف أصحابها ابن مسعود وذويه لحربي رواة كل ذلك وبعده ذلك الأنصاري أن المراد بقول إبراهيم لم يرها ابن مسعود ولا أصحابها بخلاف الذين منه كمافي قوله لغيره مرتين حين ذكر قنوت الجن من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب لم يكن أباً لابن ليلى كصاحب عبد الله إنما كان حبيبها أباً لخسون كصاحب عبد الله وإنما لازمه البراء وهي هذين بحسب أصحاب عبد الله أنه من الناس يقيمون مقام كثرين واراد بروية الرفع بالنسبة إلى أصحابه رؤية من الطبيعة فعنها حديث ذكر أصحابه كمافي قوله لعمره وحيث لم يذكر لهم كمافي قوله لم يغيره في ذكره قلة الفرع ورأه وسائل وكمية ترتكه رواية ابن مسعود وكان عنده حفظ على الناس أن يشكروا رجال المكوفة ورواتها فهم الذين أوضحوا عدم افتراض القراءة خلاف الأمام وعذر منسية المفترض في الفجر ربانياً والجهنم بسيط وقد كان الأمر شبيهاً بعمل هله مكة همها وهم الذين روا الجهر بأيامكم بعد الدار تطني على بكر بن أبي اود ثم عملوا بآلاه قباء فإنه كان أكثر العمل من الصحابة والتابعين وهم الذين تركوا الترجيع في الأذان وهو السنة الأصلية نعلمون هذه المسائل بعلمهم وسبلاً فيهم آخرين فيها قال في لجوه النفق وتوليه إلى بيته قي ثور

الصحابة والتابعين أهل فان فالصحابه من قصر الفرع على تكثير الافتتاح كما اقتصر على ذلك عادة  
 من التابعين ممن هو اسو وعلمه وابراهيم خيصة رئيس زلالي حازم والشعيبي ابو اسحاق عثيم  
 روى ذلك كله ابن بشير في مصنفه باسم ايندجية روى ذلك ايضا ابن سندم عن اصحابه على  
 عبدالله وناهيل بهم وتقى ذكرنا اكرث ذلك في تقدمة قلت وكلها هم ذهب لغير الحزن بن  
 صالح وسفياز والثور وكمع واصحى بن ابي اسرائيل وفي جامع المسكين المخرج لابي حنيفة و  
 بعدها اخرجه من طريقه عن عبد الله بن سعود ويائذ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ام  
 نكان متابعا لعنفيا في حديث عبد الله وابراهيم في طريقه متابعا لعام بن كلبي في طريقه سفيان  
 فلديكين هناك تفه ولا شذوذ بل يزيد ونون وهو الواقع في المكونة عند روايتها او ثوارثا مستمرة  
 بل كل البدل شاهد لحديث سفيان ومذهب ابراهيم ونحوه في جزء الخارج عن كم عزفيا  
 عن حماد عنه وعند ابطاوى عن المغيرة عنه وعن عمير بن مرم عنه وعن حصائر عنه عند المدار  
 ومحمل في موطأه ومن رواية ابراهيم مذهب عبد الله واصحابه عند محمد الطحاوى والراقطنة  
قال يا ابا اسحاق اسرى ذكره في اذن عذر المذنب والطريق والراقطنة من ايات فجرهم  
 والى اعلى وصريح حماد بن سلمة عن حماد بن زبيب في ايمان عبد الله بمعنى كم في التخرج والصنف  
 حاش شذوذ وابوسامة عن شعبه عن ابو اسحق قال كذا صحيحا عبد الله واصحاب علي ضاربون  
 ايديهما الا في افتتاح الصالوة قال كم عيروه وآه قلت ابو اسحق صل خلف علي الجمعة  
 في التذيب وسمى خطبته كماني التذكرة - هذل ،

وَقَالَ الْوَلِيدُ الْجَيْشَيُّ وَقَدْ حَكَىَ الْقَارَنُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ رَجُلًا تَقَرَّرَ  
 وَأَصْبَرَ وَفَرَسَيَةَ وَمَقْلَلَ بَلَى وَدِيَ الشَّيْرِيَّ إِلَى كَمْ كَانَتِ الْأَعْنَى إِذَا دَبَّتِ  
 وَلَذِكْرِهِ قَالَ الصَّاحِنَيَا مَا كَانَ مِنْ أَحْكَامِ الرَّشْبِيَّةِ بِالنَّاسِ حَاجَةٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فَسَبَّلَ بِثُوْبِهِ  
 الْأَسْفَاضَةَ وَالْخَبِرَ الْمَوْجِبَ لِلْعِلْمِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَشْبَابِ مَثْلِهِ بِأَحْجَارِ الْأَحْمَادِ خَرَجَ إِلَيْهِ الْمَصْوِرُ

من مس الذكر ومس المرأة او الوصيروه مامست النار والوضوء مع عذر تسمية الله عليه فقاوما كانت البلوى عامة من كافة الناس بجعل الامور ونظائرها فغير جائز ان يكون فيه حكم الله تعالى من طريق التوقيف الا وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ووقف الكافة عليه واداعنته الكافرة فغير جائز عليها ترك النقل والافتراض على ما ينقله الواحد منهم بعد انهم مأمورون بنقله وهو الخاتمة على ذلك المنقول اليهم وغير جائز لها تضييع موضع الجهة فعلمنا بذلك انه لم يكن من النبي صلى الله عليه توكيف في هذه الامور ونظائرها وجاز ان يكون كاذبه قوله لخاتم المعلم انه قال لهم اننا نقول لا فرق على الوجه الذي طنوه دوز الوجه الا خرجوا الوصيروه من مس الذكر يحتمل غل اليم على نحو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من صنم فليغسل يده ثم اتقبل از يدخلها فلانه فانه لا يلهم اي ابن بنت يد وقل بنتا اصل ذلك في اصول الفقه -

فان قيل امر الاذان والا قامة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات العينين وايام التشريق ممكنت البلوى به وقد اختلفوا فيه فكل مزيروه عن النبي صلى الله عليه عليه سل فيه شيئا فاما يزويه طرق الاحاديث فلا ينلو حينئذ ذلك من احل واجبين انما ان يكون لم يكن من النبي صلى الله عليه سل توقيف الكافرة مع عدم الحاجة اليه وفي هذه ما يبطل اصلك الذي بنيت عليه من ان كل ما بالناس اليه حججه عامة فلا ينلو كون من النبي صلى الله عليه سل توقيف الاية عليه او ان يكون قد كاذب من النبي صلى الله عليه سل توقيف الكافرة على شيء بعيده فلم تقله حين ورد اليها من طريق الاحاديث وفي ذلك هامرق اعلنت ايضه في اعتبار نقل الكافرة فيما عهده به البلوى نيل له هذا سوال من اخرج بضم بط الاصل الذي بنيت عليه الكافرة في المسألة

وذلك أننا قلنا ذلك فيما يلزم الكافية ويكونون متبعين فيه لفرض لا يجوز لهم تركه لخلافته  
وذلك مثل الامامة والفرض الذي تلزم المرأة وأماماًليس لفرض فهم مخترقون في إن فعلوا  
ما شاؤوا منه وإنما الخلاف بين الفقهاء فيه في الأفضل منه وليس على النبي صلى الله عليه  
تقديره على الأفضل صحيحاً به ثم يذكر من امر لا ذان ولا فائدة و  
وبكثير العيدين والتشريع ونحوهم من الأصول التي تحذر خيرون فيها وإنما الخلاف بين  
الفقهاء في الأفضل منها فلذ المثل جاز ورود بعض الخبراء فيه من طريق الاحاد ويحمل  
الاصل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان منه جميع ذلك تعلمه منه وبعد التجاوه وليس ذلك مثل  
ما ذكرناه أتفوا عليه وحضر عليه معاذونه تركه إلى غيره مع عدم بولدهم به فالذى ذكرناه من خبر  
الهداوى إذا عرتك بالسماوة لعلة من الأصل الذى قدمناها باعتماده اليه كفيف لروده خارج التواتر لكن  
العلو على ما ذكرنا بالسماوة فإن شهادة خلفه على الجماعة صحيحة لا يراها من عوراه الواحد إلا ثنا من خلل السhabit  
إذا الجائز لحرىاته قبل زبيدة الأخرى فلذ المثل ينبع منها خارج الراجح إلا ثنا و لم يثبت ترطيفه في الصحيح  
حاجة لا يخفى أن الحديث يذهب إلى أن شهادة خلفه على طلاقه تمسكه وكثرة مراجعته إلى الأصول  
المتابعات والشواهد ولا اعتبار واستثنى وإذا كان باورأسيماً فهذا اشتراكه ومن كثرة ايفيضاً  
فيحوج إلى أنه حديث واحد أو حادث ينكر ومعرفته من أصبع الشهادتين وإذا كان واحداً فهذا  
يأكّل هناك ترجيح أو تونسي أو هو زائل وناقص أو ذكر كل ما غير ذلك من الأخر شرط شهاد كل  
بحث إلى ما لا يكاد ينفصل صرفاً كل ذلك الماء مطرد حلاس ووجلان ثوا خلاف مناسبات  
الطبائع والقلبيّج وف ذلك كله ثم من المعلوم أن لا ترداد في المفهومات عند المحققين  
وكذا في المركبات فضربي زيل عمره وضربي عمره زيل وزيل ضرب عمر كلها انتراكم متعاكراً  
في المعانى الشواهد كلها زيد قاتلة فإذا عرانيتني زيل إذا انتراكم فاليمكن الرواية  
بالمعنى في جميشاً بالغير أصله قدري ثم أستدنه وهو زيل زيل كلام شلة زيل زيل في الغفر من يحيى الكلخ

من كتاب الأعتصام فهذا ونحوهذا ونحوهذا يكون ساخناً وبارحاً فلابد للتأثر بالتعليق  
فيه رأيه وكذا الأمر لا يضره أن العرض ابراز شئ مماؤ المقاصد ويشتت تحليله بما تصور  
من التركيب في الأفهام وأنه ليس هم المذعرين ولكن المذعنى عليهم بحرف كل ما يضره لا  
توجيه رد إلى الأعلام ونقض وإبراز تعمريها أخذتني كلة أكيدية في اثناء الكلام  
وأنا ناظر لما نذر قلامه ووراءه مناسبته السابقة لا يدركه ورأيه فليعدوا وليعذرني  
وكايجازه وكايجازه

خليلي عصيًّا سأله وتحجراً  
ولو ما عله ما احلاه الدهر وذراً  
أيت رسول الله اذ جاء بالهدى  
ويستلوكتاً كالمحجَّرة تپرا  
ولا خير في حمل اذا لم يكن له  
بوازحي صفة ان يُكَدَّنا  
حليم اذا اوره اذا اصر اصلنا  
ومن حاجة المخزون ان يتذكرنا  
تذكرة والذكر تحيي لفتة

والحمد لله رب العالمين والغائبية للتيقين والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله  
واصحابه اجمعين وانما احضر الاواه **محمد** الترشة **اعف الله عنه** ابن موكلا سعید  
معظم شاه ابن الشاه عبد الكبير ابن شاه عبد المخلاق ابن الشاه محمد البراز الشاه محمد  
ابن الشاه محمد عارف ابن الشاه علي ابن الشيخ عبد الله ابن الشيخ مسعود النزوی الشهید  
رحمه الله تعالى وفي المكتوبات الخطية عند خلف الشیخ ان سلفه جاءه واصن بغلاد  
الى الهند ودخلوا ملستان ثم ارتحلوا الى بلق لاهور ثم الى الشکمیر والله اعلم  
والله اسأل ازي يوقن للعلم والعمل واولادي محمد ازهرو محمد اکبر و محمد انظر وآخر  
محمد عبد الله شاه و محمد لیما زشاه و محمد نظام الدين محمد سیف الله شاه ایصالهم عاصي الله و ملهم عاصي  
الله و اغفر لکاتبه الفقیر محمد عبد الله ملین شهری النزیل بالجنس العلی (داجیل) <sup>١٢</sup> شیما ز العظیم